اقتصاديات

المالية العامة

الأستاذ الدكتور

أحمد إبراهيم دهشان

أستاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية

ووكيل كلية الحقوق جامعة الزقازيق

لشئون الدراسات العليا والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

<< يقول عمر بن الخطاب: رضى الله عنه

- **إني لأجد هذا المال لا يصلحه إلا خلال ثلاث:**

أن يُؤخذ بالحق، ويُعطىً في الحق، ويُمنع من الباطل، وإنما أنا ومالكم كولي اليتيم إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، ولست أدع أحدا يظلم أحدا ولا يعتدى عليه حتى أضع خده على الأرض، وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن للحق >>

مقدمة

علم المالية العامة هو أحد الفروع الأساسية في علم الاقتصاد، ويعنى بدراسة كيف تتعامل الدولة مع الموارد المالية وتديرها لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. يركز هذا العلم على فهم وإدارة نفقات وإيرادات الدولة، وكذلك تنظيم الموازنة العامة التي تعكس أولويات الحكومة في توزيع الموارد وتلبية الحاجات العامة. يعتبر علم المالية العامة محورياً في تقييم كيف تؤثر السياسات المالية على الاقتصاد الكلي ورفاهية المجتمع.

تبدأ دراسة علم المالية العامة بفهم الأسس النظرية والعملية التي تميز نفقات وإيرادات الدولة. يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للدولة في توفير الخدمات العامة التي لا يمكن للقطاع الخاص تأمينها بكفاءة أو بفعالية كافية، مثل الدفاع والأمن والعدالة. تقوم الدولة بتمويل هذه الخدمات من خلال مجموعة متنوعة من الإيرادات، منها الضرائب والرسوم، وتستخدم هذه الإيرادات لتغطية النفقات العامة الضرورية.

تتعدد مصادر الإيرادات العامة، وتلعب الضرائب دورًا محوريًا في هذا السياق، حيث تمثل المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة الدولة. تشمل الضرائب أنواع متعددة مثل: الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل، والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى الضرائب، تعتمد الدولة أيضًا على الرسوم، التي تفرض على خدمات محددة تُقدّم للجمهور، مثل رسوم التعليم والرعاية الصحية. كما قد تشمل مصادر الإيرادات الأخرى

القروض العامة، التي تستخدم لتمويل المشاريع الكبيرة التي تعود بالنفع على المجتمع، ولكنها تتطلب إدارة دقيقة لتجنب زيادة الديون بشكل يهدد الاستقرار المالي.

تتعرض النفقات العامة لتقلبات مستمرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي أوقات النمو الاقتصادي، قد تنخفض الحاجة إلى الإنفاق الاجتماعي وتزداد الإيرادات، مما يتيح للحكومة زيادة الاستثمار في مشاريع تطويرية. من ناحية أخرى، في فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية، قد تحتاج الحكومة إلى زيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد وتخفيف آثار الأزمات، مما يترتب عليه زيادة في الديون أو الحاجة إلى فرض ضرائب إضافية.

وتعتبر الموازنة العامة أداة أساسية في إدارة الموارد المالية للدولة. تعكس الموازنة العامة الأولويات الحكومية من خلال توزيع الموارد بين مختلف القطاعات، وتحدد كيفية جمع الأموال وإنفاقها. إعداد الموازنة ليس مجرد عملية حسابية، بل هو تعبير عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، حيث تتضمن تحديد أولويات الإنفاق، وتقدير الإيرادات، ووضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إن دراسة علم المالية العامة ليست مجرد عملية تحليل للأرقام والإيرادات والنفقات، بل تتضمن أيضًا فهم كيفية تأثير السياسات المالية على الاقتصاد ككل وعلى حياة المواطنين. يتعين على صانعي السياسات أن يكونوا على

دراية بموازنة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجميع قراراتهم المالية، لضمان تحقيق الأهداف المستدامة وتحسين رفاهية المجتمع.

فتلعب المالية العامة دورًا حيويًا في تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد القومي، وذلك من خلال أدواتها المتنوعة التي يمكن تكييفها لتؤثر على مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

في كل مجتمع، بغض النظر عن درجة تطوره وتقدمه، تصبح الحاجة إلى التنظيم الحكومي أمرًا ضروريًا. تحتاج كل حكومة، بغض النظر عن نوعها ومستواها، إلى إمداد مستمر من السلع والخدمات لأداء وظائفها بكفاءة.

في هذا الكتاب، سنستعرض الأسس النظرية والعملية لعلم المالية العامة، مع التركيز على كيفية إدارة النفقات والإيرادات والموازنة العامة. سنقدم تحليلًا عميقًا للمفاهيم الرئيسية ونناقش الأمثلة العملية التي توضح كيفية تطبيق هذه المفاهيم في الواقع. الهدف من هذا الكتاب هو تقديم رؤية شاملة ومتعمقة لعلم المالية العامة، تساعد على فهم الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في إدارة الموارد المالية وتحقيق التنمية المستدامة.

القسم الأول: النفقات، الإيرادات.

القسم الثاني: الموازنة العامة، والسياسات المالية.

القسم الأول

النفقات والايرادات العامة

الفصل التمهيدي

الإطار النظري للدراسة

دراسة تمهيدية

تمهيد وتقسيم:

تشكل المالية العامة محورًا أساسيًا في دراسة الاقتصاد، حيث تعكس ماهيتها ووظائفها الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يتناول هذا الفصل التمهيدي الظاهرة المالية كموضوع أساسي لعلم المالية العامة، ويسلط الضوء على النظام المالي وكيفية تداخله مع النظم الاقتصادية المختلفة. كما يستعرض الفصل أهمية التدخل الحكومي في عملية تخصيص الموارد لضمان تحقيق الكفاءة والعدالة في توزيعها. من خلال هذه المحاور، نسعى لتقديم فهم شامل للأسس والمبادئ التي تقوم عليها المالية العامة ودورها في تنظيم الاقتصاد ودعم التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية المالية العامة ووظائفها.

المبحث الثاني: الظاهرة المالية موضوع علم المالية العامة.

المبحث الثالث: النظام المالي في إطار النظم الاقتصادية.

المبحث الرابع: التدخل الحكومي في عملية تخصيص الموارد.

المبحث الخامس: منهج علم المالية العامة.

المبحث الأول

ماهية المالية العامة ووظائفها

المالية العامة هي فرع من فروع علم الاقتصاد يعنى بدراسة كيفية إدارة الدولة لمواردها المالية، وكيف تستخدم هذه الموارد لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تشمل المالية العامة مجموعة من الأنشطة المالية للدولة، مثل جمع الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها، وكذلك إدارة النفقات العامة وتوزيعها على مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمثل المالية العامة أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة.

المطلب الأول

ماهية المالية العامة

أولًا تعريف علم المالية العامة:

المالية العامة تعنى بالأنشطة المالية للدولة وكيفية تنظيمها. تهتم بدراسة كيفية جمع الدولة للإيرادات، سواء من خلال الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل، أو الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، أو الرسوم المفروضة على الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المالية

العامة دراسة كيفية إنفاق هذه الإيرادات على الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، الدفاع، والبنية التحتية[١].

تتضمن المالية العامة أيضًا إدارة الدين العام والقروض التي تلجأ إليها الدولة لتمويل المشاريع الكبيرة أو لسد العجز في الموازنة. يُعد تخطيط وإدارة الموازنة العامة جزءًا أساسيًا من المالية العامة، حيث يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق وتقدير الإيرادات المتوقعة. يتم إعداد الموازنة العامة سنويًا، وتعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[٢].

ونرى أن علم المالية العامة هو مجال من مجالات الاقتصاد الذي يركز على دراسة الطرق التي تحصل من خلالها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة. وهذا العلم يعنى بالبحث عن الوسائل المالية المناسبة، مثل الضرائب والرسوم والقروض، التي تمكن الدولة من جمع الأموال المطلوبة لتلبية احتياجاتها المالية.

الهدف الأساسي من هذا العلم هو تحقيق توزيع عادل للعبء المالي بين المواطنين. يعني ذلك أن كل فرد يساهم بنسبة عادلة من دخله أو ثروته في تمويل الخدمات والمشاريع العامة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل. هذا

---

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٨، ص٢٥.

[2]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002.

التوزيع العادل يساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ويضمن أن تكون عملية تمويل الدولة قائمة على مبادئ العدالة والإنصاف[١].

ثانيًا: نطاق علم المالية العامة

تعتبر المالية العامة من العلوم الحيوية التي شهدت تطورًا كبيرًا عبر التاريخ. في العصور القديمة، كانت المالية العامة محايدة، حيث كان دور الحكومة محدودًا في التدخل في الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، ومع تطور المجتمعات وتعقد الأنشطة الاقتصادية، تحول دور المالية العامة إلى التدخل الفعال في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. سنتناول في هذا الموضوع تطور نطاق علم المالية العامة من المالية المحايدة إلى المالية المتدخلة مع أمثلة توضيحية[٢].

- **المالية العامة في العصور القديمة: المالية المحايدة**

في العصور القديمة، كانت فكرة المالية العامة تعتمد بشكل كبير على مبدأ الحياد. كانت الدول تركز على جمع الإيرادات لتغطية نفقاتها الأساسية فقط، مثل الدفاع والأمن والقضاء. لم يكن هناك تدخل كبير في الأنشطة

[١]) أحمد عبد الله، "مقدمة في علم المالية العامة"، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٤، ص ٣٨.

[2]) Edgar K. Browning and Jacqueline M. Browning, "Public Finance and the Price System," Pearson, 7th edition, 2004,p68.

الاقتصادية أو الاجتماعية. كانت الضرائب تُفرض أساسًا لتغطية نفقات الحكومة الضرورية، ولم تكن هناك سياسات مالية تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للثروة أو تحقيق استقرار اقتصادي[١].

- **أمثلة على المالية المحايدة**

١. الإمبراطورية الرومانية: اعتمدت على جمع الضرائب من المقاطعات لتغطية نفقات الجيش والبنية التحتية الأساسية.

٢. الحضارة الفرعونية: كانت تفرض ضرائب على المحاصيل الزراعية لتأمين الموارد اللازمة لبناء المعابد وصيانة البنية التحتية والإنفاق على الجيش.

*** التحول إلى المالية العامة المتدخلة**

مع تطور المجتمعات وتزايد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، بدأ دور المالية العامة يتغير تدريجيًا[٢]. أدركت الحكومات أن هناك حاجة للتدخل في الاقتصاد لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة، مثل تقليل الفقر، تحقيق التوزيع العادل للثروة، وتعزيز النمو الاقتصادي.

[١]) فؤاد عبد العزيز، "المالية العامة: دراسة تحليلية"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٨، ص ٣١.

[2]) Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 6th edition, 2019,p 91.

- العوامل المؤثرة في التحول

١. الثورات الصناعية: مع ظهور الثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، زادت الحاجة إلى تدخل الحكومة لتنظيم العمل وتحسين ظروف العمال.

٢. الأزمات الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات، أظهرت الحاجة إلى تدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[١].

٣. الحروب العالمية: بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، تعاظم دور الحكومات في إعادة بناء الاقتصادات وتوفير الخدمات الأساسية.

*** المالية العامة المتدخلة في العصر الحديث**

في العصر الحديث، أصبحت المالية العامة متدخلة بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. تشمل التدخلات الحكومية الحديثة مجموعة واسعة من السياسات المالية التي تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة[٢].

---

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص ١٤.

٢) في العصر الحديث، تتدخل المالية العامة بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة واسعة من السياسات المالية التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها:

- **سياسات مالية معاصرة**

١. السياسات الضريبية: تُستخدم لتحقيق توزيع عادل للثروة. على سبيل المثال، الضرائب التصاعدية حيث يتم فرض نسب أعلى من الضرائب على الأثرياء مقارنة بذوي الدخل المحدود.

---

١. تحقيق النمو الاقتصادي: من خلال استخدام الإنفاق العام والاستثمار الحكومي لتحفيز الاقتصاد وزيادة الإنتاجية.
٢. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: عبر السياسات المالية التي تستهدف ضبط معدلات التضخم، والحد من البطالة، وتحقيق استقرار الأسعار.
٣. تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال توزيع الثروة وإعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع لتحقيق التوازن الاجتماعي والحد من الفقر.
٤. تحقيق التنمية المستدامة: من خلال توجيه النفقات العامة نحو تعزيز القطاعات الحيوية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.
٥. إدارة الدين العام: من خلال وضع سياسات مالية تهدف إلى تقليل الديون العامة وضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل.
٦. تعزيز القدرة التنافسية: من خلال دعم الابتكار، والبحث والتطوير، وتقديم حوافز للاستثمار في القطاعات التي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى الدولي.
٧. تحقيق التوازن المالي: من خلال سياسات تهدف إلى تحقيق توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، مما يساهم في الحفاظ على استقرار المالية العامة.
٨. التدخل في الأزمات الاقتصادية: من خلال استخدام السياسات المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وتخفيف آثارها على الاقتصاد والمجتمع.
هذه الأهداف تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار المالي، مما يعكس دور المالية العامة كأداة محورية في إدارة الاقتصاد الحديث.

٢. الإنفاق العام: يوجه نحو المشاريع التنموية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية. على سبيل المثال، برامج الرعاية الصحية الشاملة والتعليم المجاني.

٣. السياسات الاقتصادية الكلية: تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، السياسات النقدية التي تتحكم في العرض النقدي وأسعار الفائدة لتحقيق استقرار الأسعار[١].

- **أمثلة توضيحية على المالية العامة المتدخلة**

- الولايات المتحدة الأمريكية

١. **الكساد الكبير:** في ثلاثينيات القرن العشرين، تبنت الحكومة الأمريكية مجموعة من السياسات الاقتصادية للتخفيف من آثار الكساد الكبير. تضمنت هذه السياسات زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية، توفير الإغاثة للعمال العاطلين، وتنظيم الأسواق المالية.

٢. **الرعاية الصحية:** برنامج "ميديكير" و"ميديكيد" لتوفير الرعاية الصحية للفئات المحدودة الدخل وكبار السن.

---

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p52.

- الدول الإسكندنافية

١. **نظام الرفاه الاجتماعي**: تعتمد دول مثل السويد والنرويج على نظم رفاه اجتماعي قوية تشمل الرعاية الصحية الشاملة، التعليم المجاني، وبرامج البطالة. هذه السياسات تمول من خلال نظام ضريبي تصاعدي يهدف إلى تحقيق توزيع عادل للثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية.

٢. **دعم الابتكار:** الحكومات الإسكندنافية تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

- اليابان

١. **سياسات التحفيز الاقتصادي:** خلال فترة الركود الاقتصادي في التسعينيات، تبنت الحكومة اليابانية سياسات مالية توسعية تتضمن زيادة الإنفاق العام على المشاريع البنية التحتية وتقديم حوافز ضريبية للشركات والأفراد لتحفيز النمو الاقتصادي.

٢. **برامج التعليم والتدريب:** استثمار الحكومة اليابانية في التعليم والتدريب المهني لتعزيز القدرات البشرية ورفع مستويات الإنتاجية في الاقتصاد.

- التحديات والانتقادات

على الرغم من فوائد التدخل الحكومي، فإن هناك بعض الانتقادات والتحديات المرتبطة بالمالية العامة المتدخلة. تشمل هذه التحديات[١]:

١. **الكفاءة الاقتصادية**: قد يؤدي التدخل الحكومي المفرط إلى تشوهات في السوق وتقليل الكفاءة الاقتصادية.

٢. **الدين العام:** زيادة الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى زيادة الدين العام، مما يشكل عبئًا على الأجيال القادمة.

٣. **الفساد والمحسوبية**: قد تؤدي زيادة دور الحكومة إلى تفشي الفساد والمحسوبية إذا لم تكن هناك آليات رقابية قوية[٢].

وفى النهاية شهد نطاق علم المالية العامة تطورًا كبيرًا من المالية المحايدة في العصور القديمة إلى المالية المتدخلة في العصر الحديث. هذا التحول يعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات عبر العصور. على الرغم من التحديات التي تواجه المالية العامة المتدخلة، فإنها تلعب دورًا حيويًا في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مهمة، مثل توزيع الثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تبقى الحاجة مستمرة لتطوير

[1]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002.

[٢]) محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.

سياسات مالية متوازنة تعزز النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة للجميع.

المطلب الثاني

وظائف المالية العامة

تعد المالية العامة جزءاً أساسياً من إدارة الاقتصاد في أي دولة، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. تلعب المالية العامة دوراً محورياً في **تخصيص الموارد، توزيع الثروة، واستقرار الاقتصاد**. سنتناول في هذا المطلب وظائف المالية العامة مع التركيز على ثلاثة وظائف رئيسية: التخصيص، التوزيع، والاستقرار، مع ذكر أمثلة تطبيقية من الحالة المصرية.

- **وظيفة التخصيص**

تتمثل وظيفة التخصيص في كيفية تخصيص الحكومة للموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات العامة. تشمل هذه الوظيفة تقديم خدمات عامة مثل الحفاظ على القانون والنظام، الدفاع، الصحة، التعليم، والبنية التحتية. الهدف هو

تخصيص النفقات العامة بكفاءة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الثروة العامة المتاحة[1].

- **تطبيقات وظيفة التخصيص في مصر**

في مصر، يمكن ملاحظة تطبيق وظيفة التخصيص في عدة مجالات:

١. **القطاع الصحي**: تقوم الحكومة المصرية بتخصيص ميزانيات كبيرة لتطوير القطاع الصحي من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأدوية والخدمات الطبية المجانية أو المدعومة للمواطنين. تم إطلاق العديد من المبادرات الصحية مثل حملة "١٠٠ مليون صحة" التي تهدف إلى الكشف المبكر عن الأمراض وتقديم العلاج المجاني.

٢. **التعليم**: تستثمر الحكومة في بناء المدارس والجامعات وتوفير التعليم المجاني حتى مرحلة التعليم الثانوي. كما تم إطلاق مبادرات مثل "بنك المعرفة المصري" لتوفير المصادر التعليمية المتنوعة للطلاب والمعلمين.

٣. **البنية التحتية:** تشمل الاستثمارات الكبيرة في بناء وتطوير الطرق والكباري وشبكات النقل والمواصلات، بالإضافة إلى مشروعات الطاقة

[1]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002, p69.

والمياه. مثال على ذلك هو مشروع تطوير محور قناة السويس الذي يهدف إلى تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي عالمي.

*** وظيفة التوزيع**

تهدف وظيفة التوزيع إلى تقليل الفجوات في الدخل والثروة بين فئات المجتمع المختلفة. تسعى الحكومة من خلال هذه الوظيفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة بطرق مختلفة، مثل فرض الضرائب التصاعدية وتقديم الدعم والإعانات للفئات الأكثر احتياجاً[١].

تطبيقات وظيفة التوزيع في مصر

في مصر، تتجلى وظيفة التوزيع في عدة سياسات ومبادرات:

١. **الضرائب التصاعدية**: تفرض الحكومة المصرية ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة، حيث يتم فرض نسبة أعلى من الضرائب على الأفراد والشركات ذات الدخول المرتفعة. هذا يساعد في جمع موارد مالية أكبر يمكن استخدامها لدعم الفئات الأكثر احتياجاً.

[١]) محمود الكيلاني، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار الفكر العربي، ٢٠٢٠ ص ٢٢.

٢. **الدعم الحكومي**: تقدم الحكومة دعماً مالياً للفئات الأقل دخلاً من خلال برامج مثل بطاقات التموين التي تتيح للمستفيدين الحصول على المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة. كما تقدم الحكومة إعانات للأسر الفقيرة ضمن برنامج "تكافل وكرامة" الذي يوفر دعماً نقدياً للأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

٣. **الخدمات العامة:** تمول الحكومة الخدمات العامة مثل الإسكان الميسر والرعاية الصحية من خلال الإيرادات الضريبية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للفئات الأقل دخلاً. تم إنشاء مشروعات إسكان اجتماعي لتوفير وحدات سكنية ميسرة التكلفة للفئات محدودة الدخل.

- **وظيفة الاستقرار:**

تسعى وظيفة الاستقرار إلى تقليل تقلبات الأعمال وتأثيرها على الاقتصاد. يتم ذلك من خلال السياسات المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثل إعداد ميزانيات تقشفية خلال فترات الكساد وزيادة الإنفاق خلال فترات الازدهار لدعم الاقتصاد[١].

- **تطبيقات وظيفة الاستقرار في مصر**

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، مرجع سابق، ص ٣٢.

في مصر، تتجلى وظيفة الاستقرار في السياسات المالية التي تتبناها الحكومة:

١. **السياسة المالية التوسعية**: في فترات الركود الاقتصادي، تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي. مثال على ذلك هو زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومشروعات الإسكان الاجتماعي، والتي تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد[1].

٢. **السياسة المالية التقشفية**: في فترات الازدهار الاقتصادي، تعمل الحكومة على تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب لتحقيق فائض في الميزانية يمكن استخدامه لدعم الاقتصاد في فترات الركود.

٣. **إدارة الدين العام:** تقوم الحكومة بإدارة الدين العام بحذر لتجنب تأثيراته السلبية على الاقتصاد. تم تبني سياسات تهدف إلى تقليل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة إدارة الديون.

٤. تمويل المشاريع العامة:

- تشمل هذه الوظيفة إدارة وتنفيذ المشاريع الكبرى التي لا يستطيع القطاع الخاص تنفيذها بكفاءة، مثل البنية التحتية الكبرى، شبكات النقل،

[1]) John Cullis and Philip Jones, "Public Finance and Public Choice: Analytical Perspectives," Oxford University Press, 3rd edition, 2009,p 35.

والمشاريع البيئية. غالبًا ما تتطلب هذه المشاريع تمويلًا ضخمًا، مما يستدعي اللجوء إلى القروض العامة وإدارة الدين العام.

٥. **الإشراف المالي والمحاسبي:**

- تتضمن هذه الوظيفة الرقابة على الإنفاق الحكومي وضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية. يتطلب ذلك وضع أنظمة رقابية محكمة، والقيام بتدقيق دوري للحسابات الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة[١].

تعد المالية العامة أداة حيوية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. من خلال جمع الإيرادات وتوزيع النفقات، تستطيع الدولة تقديم الخدمات العامة الأساسية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل. تتطلب إدارة المالية العامة توازنًا دقيقًا بين الإيرادات والنفقات، وتخطيطًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة. **في النهاية، تهدف المالية العامة إلى تحسين رفاهية المجتمع وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام.**

[١]) محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.

المبحث الثاني

الظاهرة المالية موضوع علم المالية العامة

تعد الظاهرة المالية موضوعًا محوريًا في علم المالية العامة، وهو فرع من علم الاقتصاد يعنى بدراسة كيفية إدارة الدولة لمواردها المالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تشمل الظاهرة المالية مجموعة من الأنشطة والعمليات المالية التي تقوم بها الدولة، بدءًا من جمع الإيرادات العامة وحتى توزيع النفقات على مختلف القطاعات. تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وكيفية استخدام الموارد المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. في هذا السياق، سنستعرض بالتفصيل ما هي الظاهرة المالية، مكوناتها، وأهميتها في علم المالية العامة[١].

- **ماهية الظاهرة المالية**

تتجلى الظاهرة المالية في مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها الدولة لإدارة الموارد المالية العامة. تتضمن هذه العمليات جمع الإيرادات من مصادر متعددة، مثل الضرائب والرسوم والقروض، وتوزيع هذه الإيرادات على النفقات العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

[١]) محمود الكيلاني، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص٨٦.

تمثل الظاهرة المالية الإطار العام الذي تنظم من خلاله الدولة أنشطتها المالية، وتعكس السياسات المالية المتبعة وأهدافها[١].

- **مكونات الظاهرة المالية**

١- الإيرادات العامة:

- الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة. تشمل الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل، والضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة. تهدف الضرائب إلى تمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع العبء الضريبي بشكل عادل[٢].

- الرسوم: هي المبالغ التي تفرضها الدولة مقابل تقديم خدمات معينة، مثل رسوم التعليم والرعاية الصحية. تساهم الرسوم في تمويل الخدمات العامة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية[٣].

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، وبدون سنة نشر، ص٥٤.

[٢]) محمد عابد، "المالية العامة والنظام الضريبي"، مرجع سابق، ص٧٩.

[٣]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، مرجع سابق ص ٤٧.

- الإيرادات من الممتلكات الحكومية: تشمل الإيرادات الناتجة عن استثمار ممتلكات الدولة، مثل أرباح الشركات المملوكة للدولة وإيجارات الأراضي والعقارات الحكومية.

- القروض العامة: تلجأ الدولة إلى القروض لتمويل المشاريع الكبرى أو لسد العجز في الموازنة العامة. تتطلب القروض إدارة دقيقة لتجنب زيادة الدين العام بشكل يهدد الاستقرار المالي[1].

٢- النفقات العامة:

- النفقات الجارية: تشمل النفقات التي تنفقها الدولة على الخدمات العامة اليومية، مثل رواتب الموظفين العموميين وصيانة البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

- النفقات الاستثمارية: تشمل النفقات الموجهة لتطوير البنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

[1]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002. P 57.

- النفقات الاجتماعية: تشمل الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم، بهدف تحسين رفاهية المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

٣- الموازنة العامة:

- إعداد الموازنة: تعد عملية إعداد الموازنة العامة من أهم العمليات المالية التي تقوم بها الدولة. تتضمن هذه العملية تقدير الإيرادات المتوقعة وتحديد أولويات الإنفاق، بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- تنفيذ الموازنة: بعد اعتماد الموازنة، يتم تنفيذ الخطط المالية من خلال تخصيص الأموال للقطاعات المختلفة ومراقبة الإنفاق لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

- الرقابة المالية: تشمل الرقابة على تنفيذ الموازنة والتأكد من استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية. تتطلب الرقابة المالية أنظمة محاسبية دقيقة وإجراءات تدقيق لضمان الشفافية والمساءلة.

* أهمية الظاهرة المالية في علم المالية العامة

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

[1]) Joseph E. Stiglitz, "Economics of the Public Sector," W.W. Norton & Company, 4th edition, 2015, p 84.

- تلعب الظاهرة المالية دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات المالية التي تتبناها الدولة. يمكن استخدام السياسات المالية لتحفيز النمو الاقتصادي في فترات الركود، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب. كما يمكن استخدامها لكبح التضخم في فترات النمو الزائد، من خلال تقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب[١].

٢. توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية:

- تسهم الظاهرة المالية في إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال النظام الضريبي والنفقات الاجتماعية. تهدف الضرائب التصاعدية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرض ضرائب أعلى على الفئات الأكثر ثراءً. تستخدم الإيرادات الناتجة عن الضرائب لتمويل برامج الدعم الاجتماعي وتحسين الخدمات العامة، مما يساهم في تقليص الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع[٢].

٣. تحقيق التنمية المستدامة:

- تتضمن التنمية المستدامة تحقيق نمو اقتصادي يحقق الرفاهية للجميع دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. تسهم الظاهرة المالية

[١]) محمود عبد الغني، "التخطيط المالي والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٩، ص٦٥.

[2]) Alan J. Auerbach and Martin Feldstein (Editors), "Handbook of Public Economics," Elsevier, Volume 4, 2002.

في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه النفقات العامة نحو المشاريع البيئية والبنية التحتية المستدامة، ودعم الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.

٤. تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

- تهدف الظاهرة المالية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تخصيص الموارد المالية بشكل يتوافق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. يتطلب ذلك إدارة فعالة للنفقات العامة، وتجنب الهدر المالي، وضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة[١].

٥. تعزيز الشفافية والمساءلة:

- تعد الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية في إدارة المالية العامة. تساهم الرقابة المالية والتدقيق الدوري في ضمان استخدام الأموال العامة بشكل يتوافق مع القوانين واللوائح، وتجنب الفساد المالي. تعزز الشفافية ثقة المواطنين في الحكومة، وتزيد من فعالية السياسات المالية.

*** التحديات والآفاق المستقبلية**

١. التحديات الاقتصادية:

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٨، ص٢٥.

- تواجه الظاهرة المالية تحديات متعددة، منها التغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات في الأسواق المالية. تتطلب هذه التحديات تبني سياسات مالية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية[١].

٢. التحديات الاجتماعية:

- تشمل التحديات الاجتماعية زيادة الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة، وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية. تتطلب هذه التحديات سياسات مالية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين رفاهية المواطنين[٢].

٣. التحديات البيئية:

- يشكل التدهور البيئي وتغير المناخ تحديات كبيرة للمالية العامة. تتطلب هذه التحديات توجيه النفقات العامة نحو المشاريع البيئية والتنمية المستدامة، ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة.

٤. التحديات التكنولوجية:

---

[1]) Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 5th edition, 2016, p 58.

[٢]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص٥٤.

- يمثل التطور التكنولوجي تحديًا وفرصة في نفس الوقت. يتطلب ذلك تحديث الأنظمة المالية وتحسين الكفاءة في جمع الإيرادات وإدارة النفقات، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة.

المبحث الثالث

النظام المالي في إطار النظم الاقتصادية

يعد النظام المالي جزءًا أساسيًا من البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث يلعب دورًا حيويًا في توجيه الموارد المالية وتخصيصها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يتفاعل النظام المالي مع النظم الاقتصادية المختلفة، التي تتنوع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط، ليشكل إطارًا متكاملاً يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. في هذا السياق، سنستعرض دور النظام المالي في إطار النظم الاقتصادية المختلفة، وكيفية تفاعله معها لتحقيق التنمية المستدامة[١].

المطلب الأول

تعريف النظام المالي

النظام المالي هو مجموعة من المؤسسات والأدوات والأسواق المالية التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه التدفقات المالية بين الأفراد والشركات والحكومة. يشمل النظام المالي البنوك، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التي تنظم هذه المؤسسات. يهدف النظام المالي إلى تسهيل تحويل الأموال من المدخرين

١) علي أحمد، "المالية العامة: الأصول والتطور"، دار الفارابي، ٢٠١٦، ص٥٦.

إلى المستثمرين، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأموال، وتحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني

النظام المالي في النظم الاقتصادية المختلفة

النظام المالي يشمل جميع المؤسسات والآليات التي تدير الأموال في الاقتصاد، ويختلف باختلاف النظم الاقتصادية. في الاقتصادات الرأسمالية، يعتمد النظام المالي على الأسواق الحرة والبنوك الخاصة. بينما في الاقتصادات الاشتراكية، تسيطر الحكومة على المؤسسات المالية لضمان توزيع الموارد بشكل متساوٍ وعادل.

١. النظام الرأسمالي:

- يتميز النظام الرأسمالي بوجود قطاع خاص قوي يسيطر على جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية. يلعب النظام المالي في هذا السياق دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد المالية وتشجيع الاستثمارات الخاصة. تعتمد الأسواق المالية في النظام الرأسمالي على العرض والطلب وتلعب البورصات دورًا مهمًا في تحديد أسعار الأسهم والسندات[١].

١) في النظام الرأسمالي، الأسواق المالية والبورصات تلعب دورًا رئيسيًا في تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمارات الخاصة. لنأخذ مثالًا من الولايات المتحدة، التي تعد واحدة من أكبر الاقتصادات الرأسمالية في العالم.

في النظام الرأسمالي، تتميز الدولة بعدم امتلاكها لعناصر الإنتاج مثل الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم. بدلاً من ذلك، تكون هذه العناصر مملوكة بشكل أساسي للأفراد والشركات الخاصة. يتم تحديد الإنتاج والتوزيع من خلال آليات السوق الحرة، حيث تلعب قوى العرض والطلب دورًا رئيسيًا في توجيه الموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة.

توفر البنوك والشركات المالية الأخرى القروض والخدمات المالية للأفراد والشركات، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي. كما تتمتع المؤسسات

مثال: بورصة نيويورك (NYSE): بورصة نيويورك (NYSE) تعتبر واحدة من أكبر البورصات في العالم، حيث يتم تداول آلاف الأسهم والسندات يوميًا. في هذا النظام، أسعار الأسهم والسندات تتحدد بناءً على قوى العرض والطلب، مما يعكس توقعات المستثمرين حول أداء الشركات المستقبلية وظروف السوق الاقتصادية.

على سبيل المثال، إذا أصدرت شركة تكنولوجية كبرى، مثل Apple Inc، تقريرًا ماليًا يظهر زيادة كبيرة في الأرباح أو أعلنت عن إطلاق منتج جديد مبتكر، فإن الطلب على أسهمها قد يرتفع بين المستثمرين. هذا يؤدي إلى زيادة سعر السهم في البورصة. بالمقابل، إذا كانت هناك توقعات بأن أداء الشركة سيتراجع أو أن الاقتصاد قد يواجه صعوبات، فقد ينخفض سعر السهم بسبب تراجع الطلب عليه.

دور الأسواق المالية

في هذا السياق، الأسواق المالية تعمل كوسيلة لتوجيه المدخرات والاستثمارات من الأفراد والمؤسسات نحو الشركات التي تحتاج إلى رأس المال لتمويل عملياتها وتوسعاتها. هذه العملية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الابتكار، خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية.

الأسواق المالية في النظام الرأسمالي تعمل بفعالية عندما تكون هناك شفافية ومعلومات متاحة للمستثمرين، حيث يعتمد تخصيص رأس المال على قرارات الاستثمار الفردية التي تتأثر بتوقعات المخاطر والعوائد.

المالية بحرية نسبية في تنظيم أنشطتها، مع وجود رقابة حكومية لضمان الاستقرار المالي ومنع الأزمات.

٢. النظام الاشتراكي:

- في النظام الاشتراكي، تسيطر الدولة على جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية وتوجه الاستثمارات بما يتوافق مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة. يلعب النظام المالي في هذا السياق دورًا مختلفًا، حيث **تكون البنوك والمؤسسات المالية مملوكة للدولة وتعمل وفقًا للتخطيط المركزي**[١]. يتم توجيه الموارد المالية بشكل مباشر نحو المشاريع التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية، مثل البنية التحتية والصناعات الأساسية. يهدف النظام المالي في النظام الاشتراكي إلى تحقيق توزيع عادل للثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية، بدلاً من تحقيق الربح[٢].

في النظام الاشتراكي، تمتلك الدولة عناصر الإنتاج مثل الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم. يتم توجيه وإدارة الموارد الاقتصادية من قبل الحكومة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع المتساوي للثروة. هذا

---

[1]) Harvey S. Rosen, "Public Finance," McGraw-Hill Education, 10th edition, 2013, p 55.

[٢]) عبد الله النجار، "المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٤٢.

النظام يسعى لتلبية احتياجات المجتمع بشكل شامل ومنع التفاوت الاقتصادي بين الأفراد[١].

١) في النظام الاشتراكي، حيث تتحكم الدولة بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية وتوجه الاستثمارات لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محددة، يعد الاتحاد السوفيتي السابق مثالًا كلاسيكيًا على كيفية عمل النظام المالي في هذا السياق.

- مثال: النظام المالي في الاتحاد السوفيتي

في الاتحاد السوفيتي، كانت البنوك والمؤسسات المالية مملوكة بالكامل للدولة، وكانت تعمل وفقًا لتخطيط مركزي دقيق. لم تكن هذه البنوك تسعى لتحقيق الربح كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية، بل كانت تُستخدم كأدوات لتنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة.

على سبيل المثال، بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (Gosbank) كان البنك المركزي والمسؤول عن جميع العمليات المصرفية في البلاد. كان Gosbank يوجه القروض والتمويل للمشاريع التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية عالية، مثل تطوير الصناعات الثقيلة (كالحديد والصلب)، والبنية التحتية الأساسية (كالطرق والسدود)، والزراعة.

بما أن الاقتصاد السوفيتي كان مخططًا بشكل مركزي، كان يتم تحديد جميع الاستثمارات وتخصيص الموارد المالية وفقًا لخطط خمسية تضعها الحكومة. كانت هذه الخطط تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

- توزيع الثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية

النظام المالي في الاتحاد السوفيتي كان يهدف أيضًا إلى تحقيق توزيع عادل للثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية. على سبيل المثال، كانت الحكومة السوفيتية تستثمر بشكل كبير في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، مما ساعد على تقليل الفوارق الاجتماعية بين المواطنين.

من خلال هذا التخطيط المركزي والتوجيه المالي، سعت الحكومة السوفيتية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، وتحسين مستويات المعيشة، وضمان توفير الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين.

٣. النظام المختلط:

- يجمع النظام المختلط بين عناصر من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث يوجد قطاع خاص نشط إلى جانب دور قوي للدولة في توجيه الاقتصاد. في هذا النظام، يلعب النظام المالي دورًا متوازناً بين دعم الاستثمارات الخاصة وتوجيه الموارد نحو الأهداف الاجتماعية. تحتفظ الدولة بدور رقابي وتنظيمي لضمان استقرار النظام المالي وحماية المستثمرين. تعمل البنوك والأسواق المالية في بيئة تنظيمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث

تفاعل النظام المالي مع السياسات الاقتصادية

يتفاعل النظام المالي مع السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. تشمل هذه السياسات:

١. السياسة النقدية:

- تقوم البنوك المركزية، مثل البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أو البنك المركزي الأوروبي، بإدارة العرض النقدي والتحكم في أسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال أدوات السياسة النقدية، يمكن للبنك المركزي تحفيز النمو الاقتصادي أو كبح التضخم عن طريق تنظيم كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد.

على سبيل المثال، إذا كان هناك تباطؤ اقتصادي، قد يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة. هذا يجعل الاقتراض أقل تكلفة ويشجع الأفراد والشركات على اقتراض الأموال وإنفاقها، مما يزيد من الطلب الكلي ويحرك عجلة الاقتصاد[١].

في حالة التضخم المرتفع، يمكن للبنك المركزي رفع أسعار الفائدة، مما يجعل الاقتراض أكثر تكلفة ويقلل من الإنفاق، وبالتالي يخفض الضغط على الأسعار ويساهم في استقرارها.

هذه الإجراءات تساعد في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، مما يسهم في استقرار الاقتصاد بشكل عام.

عندما يكون التضخم ناتجًا عن مشاكل في هيكل الإنتاج، مثل نقص في العرض أو اضطرابات في سلسلة التوريد، فإن رفع سعر الفائدة لا يكون فعالًا في حل المشكلة. رفع سعر الفائدة يقلل الطلب عن طريق جعل الاقتراض أكثر تكلفة، ولكن هذا لا يعالج السبب الجذري للتضخم الذي هو نقص في العرض.

على سبيل المثال، إذا كان هناك تضخم بسبب نقص في إنتاج المواد الغذائية نتيجة لجفاف أو كوارث طبيعية، فإن رفع سعر الفائدة لن يزيد من إنتاج

---

[١]) محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧، ص ٤٨.

هذه السلع. بدلاً من ذلك، قد يؤدي رفع سعر الفائدة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي من خلال زيادة تكاليف الاقتراض للأعمال والأفراد، مما يقلل من الاستثمار والإنفاق ويزيد من الصعوبات الاقتصادية.

في مثل هذه الحالات، يكون من الأفضل معالجة المشاكل الهيكلية في الإنتاج مباشرة، مثل تحسين البنية التحتية أو دعم القطاعات المتضررة، بدلاً من استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل رفع أسعار الفائدة[١].

٢. السياسة المالية:

- تشير السياسة المالية إلى الإجراءات الحكومية المتعلقة بإدارة الإيرادات (مثل الضرائب) والنفقات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل الاستقرار الاقتصادي والنمو. يلعب النظام المالي دورًا حيويًا في تنفيذ السياسة المالية، حيث يساعد في تمويل المشاريع الحكومية، وتوفير الخدمات العامة، وتحفيز الاستثمار الخاص[٢].

- **تمويل المشاريع الحكومية:**

[١]) محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، المرجع السابق، ص٦٨.

[٢]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص٩٥.

- تستخدم الحكومة الإيرادات التي تجمعها لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق، والجسور، والمستشفيات، والمدارس.

- **توفير الخدمات العامة:**

- الحكومة تستخدم الأموال لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم، الرعاية الصحية، الأمن، والنقل العام.

- **تحفيز الاستثمار الخاص:**

- الحكومة قد تقدم حوافز ضريبية للشركات، مثل تخفيضات ضريبية أو إعفاءات ضريبية، لتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة.

- الحكومة قد تزيد من إنفاقها في فترات الركود الاقتصادي لتحفيز الطلب الكلي، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويساعد الشركات على النمو.

على سبيل المثال: خلال فترة الركود الاقتصادي، قد تقرر الحكومة زيادة إنفاقها على مشاريع البنية التحتية، مثل بناء شبكة طرق جديدة. هذا الإنفاق الحكومي لا يخلق فقط وظائف في قطاع البناء، ولكنه أيضًا يحفز القطاعات الأخرى من خلال زيادة الطلب على المواد والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، قد تقدم الحكومة تخفيضات ضريبية للشركات التي تستثمر في الابتكار

والتكنولوجيا. هذا يشجع الشركات على زيادة استثماراتها، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة[1].

بهذه الطريقة، تساعد السياسة المالية على تحفيز الاقتصاد من خلال إدارة الإيرادات والنفقات العامة بشكل فعال.

٣. السياسة التجارية:

- تؤثر السياسات التجارية على النظام المالي من خلال تنظيم التجارة الدولية وتحديد الرسوم الجمركية والقيود التجارية. يلعب النظام المالي دورًا في تسهيل التجارة الدولية من خلال توفير التمويل وخدمات التحوط للعملات.

المطلب الرابع

تحديات النظام المالي في النظم الاقتصادية المختلفة

١. الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي هو حالة يتم فيها إدارة النظام المالي بطريقة تقلل من أخطار حدوث الأزمات المالية، مثل الانهيارات المصرفية أو الاضطرابات في الأسواق المالية. لتحقيق ذلك، يواجه النظام المالي تحديات تتطلب وضع

[1]) Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 5th edition, 2016,p 58.

أطر رقابية فعالة وإدارة المخاطر بشكل مناسب. الأطر الرقابية تشمل القوانين واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات المالية، بينما تركز إدارة المخاطر على تحديد وتقييم وتقليل المخاطر التي قد تؤثر على النظام المالي[١].

لنأخذ مثال الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. هذه الأزمة نتجت عن العديد من العوامل، بما في ذلك فشل الأطر الرقابية وإدارة المخاطر. البنوك والمؤسسات المالية قامت بإقراض مبالغ ضخمة للأفراد والشركات دون تقييم كافٍ للمخاطر المرتبطة بإعادة السداد. هذا أدى إلى تراكم القروض المتعثرة وانهيار العديد من المؤسسات المالية الكبيرة.

لمنع تكرار مثل هذه الأزمات، تم وضع أطر رقابية أكثر صرامة بعد الأزمة. على سبيل المثال، قانون دود-فرانك في الولايات المتحدة وضع قواعد جديدة لزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المالي. كما تم تعزيز متطلبات رأس المال للبنوك لضمان قدرتها على التعامل مع الخسائر المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير تقنيات وأدوات جديدة لإدارة المخاطر، مثل اختبارات التحمل، التي تتيح للبنوك تقييم قدرتها على مواجهة الظروف

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، مرجع سابق، ص٨٥.

الاقتصادية الصعبة. هذه الأدوات تساعد في تحديد النقاط الضعيفة في النظام المالي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الاستقرار المالي.

من خلال وضع أطر رقابية فعالة وإدارة المخاطر بشكل مناسب، يمكن للنظام المالي تحسين استقراره وتقليل احتمالات وقوع أزمات مالية. هذه الإجراءات تساعد في حماية الاقتصاد والمجتمع من التأثيرات السلبية للأزمات المالية.

٢. التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب من النظام المالي تجاوز مجرد تحقيق الاستقرار المالي إلى دعم النمو الاقتصادي طويل الأمد[١]. هذا يشمل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة. كما يتطلب الأمر الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية ودعم الابتكار والتكنولوجيا، مما يمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات المستقبلية وزيادة تنافسيته[٢].

---

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p 54.

[٢]) سمير زكي، "المالية العامة والسياسة الاقتصادية"، دار الجيل، ٢٠١٥، ص٥٦.

لنأخذ مثالًا على بلد يريد تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

١. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية:

- القطاع الزراعي: يمكن للحكومة والبنوك تخصيص قروض بفوائد منخفضة للمزارعين لشراء المعدات الزراعية الحديثة والأسمدة، مما يزيد من إنتاجيتهم.

- القطاع الصناعي: تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في تطوير تقنيات التصنيع المتقدمة والآلات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق وظائف جديدة.

٢. الاستثمار في البنية التحتية:

- النقل: بناء شبكة طرق وجسور جديدة، وتحسين السكك الحديدية، مما يسهل حركة السلع والأفراد ويقلل من تكاليف النقل.

- الاتصالات: توسيع نطاق الإنترنت عالي السرعة ليشمل المناطق الريفية، مما يمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق العالمية وتحسين كفاءتها.

٣. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

- الأبحاث والتطوير: تخصيص جزء من الميزانية الحكومية لدعم الأبحاث في الجامعات والمراكز البحثية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير تقنيات جديدة[1].

- ريادة الأعمال: تقديم برامج دعم للشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا، مثل حاضنات الأعمال وتوفير التمويل اللازم لتنمية أفكارهم وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق.

مثال: في كوريا الجنوبية، قامت الحكومة في الستينات والسبعينات بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات الثقيلة والكيماويات والإلكترونيات. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء بنية تحتية قوية تشمل الطرق والموانئ والمطارات. كما دعمت الحكومة البحث والتطوير، مما جعل كوريا الجنوبية مركزًا عالميًا للتكنولوجيا والابتكار. نتيجة لهذه السياسات، شهدت البلاد نموًا اقتصاديًا مذهلاً وانتقلت من دولة فقيرة إلى واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم.

لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب على النظام المالي توجيه الاستثمارات بشكل استراتيجي نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية،

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا[١]. هذه الخطوات تساهم في خلق اقتصاد قوي ومتنوع وقادر على التكيف مع التغيرات المستقبلية.

٣. العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية تعني توفير فرص متساوية للجميع وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع. يواجه النظام المالي تحديات في تحقيق هذا الهدف، حيث يتطلب تصميم سياسات مالية ونقدية تساهم في توزيع الثروة بشكل عادل وتضمن وصول جميع المواطنين إلى الفرص الاقتصادية[٢]. يشمل ذلك فرض الضرائب التصاعدية، وزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الفقيرة.

لنأخذ مثالًا على بلد يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المالية والنقدية:

١. تصميم سياسات مالية لتحقيق توزيع عادل للثروة:

[١]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص٨٤

[٢]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١٥.

- الضرائب التصاعدية: فرض ضرائب أعلى على الأفراد ذوي الدخل المرتفع واستخدام هذه الإيرادات لتمويل البرامج الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

- الإنفاق الاجتماعي: زيادة الإنفاق على البرامج التي تدعم الفئات الأقل دخلًا، مثل الإعانات الاجتماعية، الإسكان الميسر، والتعليم المجاني.

٢. تحقيق فرص متساوية للجميع:

- التعليم: توفير التعليم المجاني أو بأسعار رمزية للجميع، وضمان وصول الأطفال من جميع الخلفيات الاقتصادية إلى تعليم جيد.

- الرعاية الصحية: توفير الرعاية الصحية المجانية أو المدعومة للفئات الأقل دخلًا لضمان أن يتمكن الجميع من الوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية.

٣. تحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الفقيرة:

- الاستثمار في البنية التحتية: توجيه الاستثمارات نحو بناء بنية تحتية في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل للسكان المحليين.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تقديم قروض ميسرة ودعم فني للشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الفقيرة، مما يساعد في خلق فرص عمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية[١].

مثال: في الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج، تم تصميم نظام ضريبي تصاعدي حيث يدفع الأفراد ذوو الدخل المرتفع نسبة أكبر من دخلهم كضرائب. تستخدم هذه الإيرادات لتمويل برامج اجتماعية واسعة تشمل التعليم المجاني، الرعاية الصحية الشاملة، والإعانات الاجتماعية. كما يتم توفير دعم كبير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والفقيرة، مما يساعد في تحقيق توزيع عادل للثروة وتقليل الفوارق الاقتصادية.

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، مرجع سابق، ص ٥٦.

المبحث الرابع

التدخل الحكومي في عملية تخصيص الموارد

يعتبر التدخل الحكومي في عملية تخصيص الموارد من الموضوعات الرئيسية في علم الاقتصاد، حيث تلعب الحكومات دوراً محورياً في توجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل التدخل الحكومي مجموعة من السياسات والأدوات التي تستخدمها الدولة لتوجيه استخدام الموارد بشكل يحقق الكفاءة الاقتصادية ويعالج الإخفاقات السوقية. **وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:**

المطلب الأول: دوافع التدخل الحكومي.

المطلب الثاني: أدوات التدخل الحكومي.

المطلب الثالث: تأثير التدخل الحكومي على الاقتصاد.

المطلب الرابع: تحديات التدخل الحكومي.

المطلب الأول

دوافع التدخل الحكومي

١. تصحيح إخفاقات السوق:

إخفاقات السوق تحدث عندما يفشل السوق في تخصيص الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى نتائج غير مثلى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. من دوافع التدخل الحكومي تصحيح هذه الإخفاقات. تشمل هذه الإخفاقات الاحتكارات، حيث قد تسيطر شركة واحدة على السوق وتحدد الأسعار بشكل غير عادل، مما يضر بالمستهلكين ويقلل من الكفاءة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك سلع عامة مثل الدفاع والتعليم التي لا يمكن للسوق توفيرها بكفاءة بسبب خصائصها مثل عدم القدرة على استبعاد الأفراد من الاستفادة منها وعدم التنافسية في الاستهلاك[١].

١- الاحتكارات: الاحتكار يحدث عندما تسيطر شركة واحدة على السوق بالكامل، مما يمنحها القدرة على تحديد الأسعار والحد من المنافسة. هذا يؤدي إلى أسعار أعلى وجودة أقل للمستهلكين.

على سبيل المثال: في بداية القرن العشرين، كانت شركة ستاندرد أويل تسيطر على صناعة النفط في الولايات المتحدة. قامت الشركة بتحديد الأسعار واستغلال سيطرتها على السوق لتحقيق أرباح كبيرة على حساب المستهلكين. تدخلت الحكومة الأمريكية وفككت الشركة إلى عدة شركات أصغر لتعيد التنافسية إلى السوق وتضمن تحديد الأسعار بشكل أكثر عدالة.

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، مرجع سابق ، ص٦٥.

٢- السلع العامة: السلع العامة هي السلع التي يستفيد منها الجميع ولا يمكن استبعاد أحد من استخدامها، مثل الدفاع الوطني والتعليم الأساسي. هذه السلع لا يتم توفيرها بكفاءة من قبل السوق لأن الأفراد والشركات الخاصة ليس لديهم حافز كافٍ لإنتاجها بسبب عدم قدرتهم على فرض رسوم على جميع المستفيدين.

- على سبيل المثال: التعليم العام. إذا ترك التعليم لتوفير السوق فقط، فقد لا يتمكن الكثير من الأطفال من الحصول على تعليم جيد بسبب عدم قدرة أسرهم على تحمل التكاليف. لذا، تتدخل الحكومة لتوفير التعليم المجاني أو المدعوم للجميع، مما يضمن أن جميع الأطفال يحصلون على فرصة متساوية للحصول على التعليم، بغض النظر عن خلفيتهم الاقتصادية.

تصحيح إخفاقات السوق هو أحد دوافع التدخل الحكومي. من خلال تنظيم الاحتكارات وتوفير السلع العامة، يمكن للحكومة تحسين تخصيص الموارد وتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وكفاءة. التدخل الحكومي في هذه الحالات يساعد في ضمان أن الأسواق تعمل بطريقة تخدم مصلحة المجتمع ككل[1].

٢. تحقيق العدالة الاجتماعية:

[1]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002, p 96.

أحد دوافع التدخل الحكومي في السوق هو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تهدف الحكومة إلى توزيع الثروة والدخل بين المواطنين بشكل أكثر عدالة. الأسواق الحرة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما ينتج عنه فجوات واسعة بين الأغنياء والفقراء. للتصدي لهذه المشكلة، تتدخل الحكومة من خلال السياسات الضريبية والبرامج الاجتماعية لتحسين رفاهية الأفراد وتقليل الفقر.

١. السياسات الضريبية:

- يمكن للحكومة استخدام نظام ضرائب تصاعدي، حيث يدفع الأفراد ذوو الدخل المرتفع نسبة أعلى من دخلهم كضرائب. هذا يساهم في جمع موارد مالية يمكن استخدامها لدعم الفئات الأقل دخلًا[١].

- على سبيل المثال: في العديد من الدول الأوروبية، تُطبق ضرائب تصاعدية حيث يدفع الأفراد والشركات ذوو الدخل المرتفع ضرائب أعلى. تُستخدم هذه الأموال لتمويل برامج اجتماعية مثل الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني والإعانات الاجتماعية، مما يساعد في تقليل التفاوت في الدخل وتحسين مستوى معيشة الفئات الأقل دخلًا.

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص٢١٤.

٢. البرامج الاجتماعية:

- تشمل البرامج الاجتماعية الدعم المالي المباشر، الإعانات الاجتماعية، برامج التدريب والتوظيف، والرعاية الصحية والتعليم المجاني. هذه البرامج تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتقليل الفقر.

- على سبيل المثال: برنامج الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة يقدم دعمًا ماليًا للأفراد ذوي الدخل المنخفض وكبار السن والعاطلين عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، برنامج Medicaid يوفر الرعاية الصحية المجانية أو المدعومة للأسر الفقيرة، مما يضمن أن يحصل الجميع على الرعاية الصحية اللازمة بغض النظر عن قدرتهم على الدفع.

التدخل الحكومي في السوق بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية يسعى إلى تقليل الفوارق في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. من خلال السياسات الضريبية والبرامج الاجتماعية، يمكن للحكومة تحسين رفاهية الأفراد وتقليل الفقر، مما يؤدي إلى مجتمع أكثر توازنًا وعدالة[1].

٣. تحفيز النمو الاقتصادي:

تتدخل الحكومات في النظام الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة خلال فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية. يشمل هذا التدخل دعم

[1]) David N. Hyman, "Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy," Cengage Learning, 11th edition, 2014, p68.

الصناعات الناشئة، تشجيع الابتكار، وتوفير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي. تهدف هذه السياسات إلى تنشيط الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية والكفاءة؛ وعلى سبيل المثال:

١. دعم الصناعات الناشئة:

- تقوم الحكومات بتقديم دعم مالي وتسهيلات للصناعات الناشئة لتشجيع نموها وتطويرها. يمكن أن يشمل ذلك تقديم قروض ميسرة، إعفاءات ضريبية، أو تقديم منح للأبحاث والتطوير.

- ومثال على ذلك: في أوائل القرن الحادي والعشرين، قدمت حكومة كوريا الجنوبية دعمًا كبيرًا لشركات التكنولوجيا الناشئة. من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح للبحث والتطوير، تمكنت شركات مثل سامسونج وهيونداي من النمو والتحول إلى شركات عالمية رائدة في مجالاتها.

٢. تشجيع الابتكار:

- تدعم الحكومات الابتكار من خلال توفير التمويل للبحث والتطوير، إنشاء مراكز الابتكار، وتقديم حوافز للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا الجديدة.

- ومثال على ذلك: في الولايات المتحدة، تأسست وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية (DARPA) التي مولت العديد من المشاريع البحثية التي أدت إلى ابتكارات تقنية هائلة مثل الإنترنت ونظام تحديد المواقع

العالمي (GPS). هذا الدعم الحكومي للابتكار أسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

٣. توفير البنية التحتية:

- شرح: تستثمر الحكومات في بناء وتطوير البنية التحتية مثل الطرق، الجسور، المطارات، وشبكات الاتصالات. هذا يسهل حركة السلع والأفراد، ويحسن من كفاءة الأعمال ويعزز النمو الاقتصادي[١].

- ومثال على ذلك: في الثلاثينات من القرن العشرين، قامت حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ برنامج "الصفقة الجديدة" الذي تضمن استثمارات كبيرة في البنية التحتية. هذا البرنامج ساعد في خلق فرص عمل جديدة، تحفيز النشاط الاقتصادي، وإخراج البلاد من الكساد الكبير.

تتدخل الحكومات في الاقتصاد لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الصناعات الناشئة، تشجيع الابتكار، وتوفير البنية التحتية الضرورية. هذه السياسات تساعد في تنشيط الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، وزيادة

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

الإنتاجية والكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي[1].

٤. حماية البيئة:

- يهدف التدخل الحكومي إلى معالجة التدهور البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال فرض القوانين واللوائح البيئية. الأسواق وحدها قد تفشل في تحقيق الاستخدام المستدام للموارد، لذا تتدخل الحكومات لضمان حماية البيئة للأجيال القادمة.

المطلب الثاني

أدوات التدخل الحكومي

١. السياسة الضريبية:

- تستخدم الحكومات الضرائب لتوجيه الموارد الاقتصادية. يمكن للضرائب التصاعدية على الدخل أن تقلل الفوارق الاقتصادية بين المواطنين. كما يمكن استخدام الضرائب لتحفيز أو تثبيط سلوكيات معينة، مثل فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية للحد من التلوث.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 98.

٢. الإنفاق الحكومى:

- يشمل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، التعليم، الصحة، والدفاع. يمكن أن يعزز الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي في الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة. كما يمكن أن يسهم في تحسين جودة الحياة من خلال تقديم الخدمات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم الإنفاق الحكومي في تحسين جودة الحياة من خلال تقديم خدمات عامة عالية الجودة مثل التعليم والرعاية الصحية والأمن؛ وعلى سبيل المثال:

١. الإنفاق على البنية التحتية:

- عندما تستثمر الحكومة في بناء وتحديث الطرق والجسور والمطارات، فإن هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد والخدمات المرتبطة بالبناء، مما يخلق فرص عمل في هذه القطاعات.

- ومثال على ذلك: في الولايات المتحدة، أدى برنامج "الصفقة الجديدة" في الثلاثينيات إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية. تم بناء العديد من الطرق والجسور والسدود، مما خلق ملايين فرص العمل وساهم في إخراج البلاد من الكساد الكبير.

٢. الإنفاق على التعليم:

- تستثمر الحكومة في التعليم من خلال بناء المدارس وتوظيف المعلمين وتقديم برامج تدريبية. هذا الاستثمار يعزز من مهارات القوى العاملة المستقبلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار[١].

- ومثال على ذلك: في فنلندا، استثمرت الحكومة بشكل كبير في نظام التعليم، مما أدى إلى حصولها على أحد أفضل أنظمة التعليم في العالم. هذا الاستثمار في التعليم ساهم في خلق قوى عاملة ماهرة ومتعددة المواهب، مما يعزز الاقتصاد الوطني.

٣. الإنفاق على الصحة:

- من خلال الإنفاق على الرعاية الصحية، توفر الحكومة خدمات طبية للمواطنين، مما يحسن من صحتهم العامة ويزيد من إنتاجيتهم.

- ومثال على ذلك: في المملكة المتحدة، يتم تمويل النظام الصحي الوطني (NHS) من قبل الحكومة، مما يضمن حصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية اللازمة دون تكاليف باهظة. هذا النظام يساهم في تحسين جودة الحياة وزيادة إنتاجية العمل.

٤. الإنفاق على الدفاع:

[١]) حسن عبد الله، "دروس في المالية العامة"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧، ص٩٧.

- تنفق الحكومة على الدفاع لحماية البلاد وتعزيز الأمن الوطني. هذا الإنفاق يشمل تصنيع وتطوير المعدات العسكرية، مما يخلق فرص عمل في الصناعات ذات الصلة[1].

- ومثال على ذلك: في الولايات المتحدة، يعتبر الإنفاق الدفاعي جزءًا كبيرًا من الميزانية الحكومية. هذا الإنفاق يساهم في دعم العديد من الصناعات مثل تصنيع الطائرات والسفن الحربية، مما يخلق فرص عمل ويعزز الابتكار التكنولوجي.

٣. التنظيم والقوانين:

- تفرض الحكومات مجموعة من القوانين واللوائح لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وحماية المستهلكين. تشمل هذه اللوائح قوانين العمل التي تضمن حقوق العمال، وقوانين المنافسة التي تمنع الاحتكارات، والقوانين البيئية التي تحد من التلوث.

٤. الدعم المالي والإعانات:

- تقدم الحكومات الدعم المالي والإعانات للقطاعات التي تعتبرها حيوية للنمو الاقتصادي أو الأمن القومي. تشمل هذه الإعانات الدعم الزراعي

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

لدعم إنتاج الغذاء، والدعم للطاقة المتجددة لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد.

المطلب الثالث

تأثير التدخل الحكومي على الاقتصاد

١. زيادة الكفاءة الاقتصادية:

- يمكن أن يسهم التدخل الحكومي في تصحيح إخفاقات السوق وتحسين تخصيص الموارد، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تنظيم الاحتكارات إلى زيادة المنافسة وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

٢. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

- يساعد التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة الدورة الاقتصادية. يمكن أن تخفف السياسات المالية والنقدية التوسعية من آثار الركود، بينما يمكن أن تحد السياسات التقشفية من التضخم في فترات النمو الزائد.

٣. تحسين العدالة الاجتماعية:

- يسهم التدخل الحكومي في تحسين العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والدخل بشكل أكثر عدلاً. يمكن للبرامج الاجتماعية مثل الرعاية

الصحية والتعليم المجاني أن تقلل من الفوارق الاقتصادية وتحسن جودة الحياة[١].

٤. تعزيز التنمية المستدامة:

- يساعد التدخل الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد. يمكن أن تسهم السياسات البيئية في تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

المطلب الرابع

تحديات التدخل الحكومي

١. الكفاءة الإدارية:

- قد تواجه الحكومات تحديات في الكفاءة الإدارية، مما قد يؤدي إلى هدر الموارد والفساد. يتطلب التدخل الحكومي الناجح إدارة فعالة ورقابة محكمة لضمان استخدام الموارد بشكل كفء.

٢. التوازن بين السوق والدولة:

[١]) إسماعيل محمد، "المالية العامة: مدخل تحليلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص٩٥.

- يحتاج التدخل الحكومي إلى تحقيق توازن دقيق بين دور السوق ودور الدولة. قد يؤدي التدخل الزائد إلى تقليل الحوافز الاقتصادية والابتكار، بينما قد يؤدي التدخل الناقص إلى تفاقم إخفاقات السوق.

يعد التدخل الحكومي في عملية تخصيص الموارد ضرورة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات، تستطيع الحكومات توجيه الموارد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، يتطلب التدخل الحكومي إدارة فعالة ورقابة مستمرة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتجنب الهدر والفساد. في النهاية، يعد التوازن بين دور السوق ودور الدولة مفتاحًا لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية.

المبحث الخامس

منهج علم المالية العامة

علم المالية العامة هو أحد فروع المعرفة التي تستخدم الطريقة العلمية الموضوعية لتحليل صنف معين من المشكلات العامة للمجتمع البشري. هذا العلم يهتم بدراسة كيفية جمع الموارد العامة وتوزيعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يعتمد علم المالية العامة على منهجية علمية صارمة لحل المشكلات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، والدين العام، والسياسات المالية. وسنقسم هذا المبحث إلى المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: خطوات المنهج العلمي لحل المشكلات في علم المالية العامة.

المطلب الثاني: الطرق المنهجية المستخدمة في علم المالية العامة.

المطلب الأول

خطوات المنهج العلمي لحل المشكلات في علم المالية العامة

الخطوة الأولى في المنهج العلمي هي تعريف أو تشخيص المشكلة أو الظاهرة المراد بحثها. يتطلب هذا تحديد المشكلة بدقة ووصفها بطريقة واضحة. يجب أن تكون المشكلة محددة وقابلة للقياس، مما يسمح للباحثين بتحديد نطاق الدراسة والأهداف المحددة التي يسعون لتحقيقها.

مثال: إذا كانت الحكومة تعاني من عجز مستمر في الميزانية، فإن المشكلة المحددة يمكن أن تكون: "ما هي الأسباب الرئيسية للعجز المالي وكيف يمكن تقليلها؟".

الخطوة الثانية هي وضع الفروض حول العلاقة المحتملة بين العوامل المختلفة المتعلقة بالمشكلة. يتطلب هذا الفهم العميق للعوامل المؤثرة ووضع فرضيات تستند إلى النظرية الاقتصادية والملاحظات السابقة[١].

مثال: في مشكلة العجز المالي، يمكن وضع فرضيات مثل: "زيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور هو العامل الرئيسي للعجز المالي" أو "نقص الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي هو السبب الرئيسي للعجز".

الخطوة الثالثة بعد وضع الفروض، يتم استخدام الاستدلال المنطقي لعمل توقعات أو استنتاجات حول الظواهر بناءً على العلاقات المفترضة. يتطلب هذا تحليل الفروض بطريقة منطقية لتحديد النتائج المحتملة.

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص١٤٥.

مثال: إذا كانت الفرضية هي أن "زيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب هو السبب الرئيسي للعجز المالي"، فإن الاستنتاج يمكن أن يكون: "تقليل الإنفاق الحكومي على الرواتب سيؤدي إلى تقليل العجز المالي".

الخطوة الرابعة والأخيرة هي اختبار التوقعات المستندة إلى الفروض من خلال جمع وتحليل البيانات الواقعية. يتم ذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والملاحظة التجريبية للتأكد من صحة الفروض.

مثال: يتم جمع بيانات حول الإنفاق الحكومي على الرواتب والعجز المالي على مدى فترة زمنية معينة، ثم تحليل العلاقة بينهما باستخدام الأساليب الإحصائية لتحديد ما إذا كانت الفرضية صحيحة.

المطلب الثاني

الطرق المنهجية المستخدمة في علم المالية العامة

أولًا: الطريقة الاستنباطية

الطريقة الاستنباطية تعتمد على استخدام النظريات والقواعد العامة للوصول إلى استنتاجات محددة حول المشكلة المدروسة. تبدأ هذه الطريقة من الكليات للوصول إلى الجزئيات، أي من النظرية العامة إلى الحالات الخاصة.

مثال: في دراسة تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي، يمكن استخدام النظرية الاقتصادية العامة التي تنص على أن "الضرائب العالية تقلل من

الحوافز الاقتصادية وتؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي"، ثم تطبيق هذه النظرية على حالة معينة لدولة معينة لتحليل تأثير سياساتها الضريبية على النمو الاقتصادي.

ثانيًا: الطريقة الاستقرائية

الطريقة الاستقرائية تعتمد على جمع البيانات والملاحظات حول الظواهر المدروسة ثم استنتاج القواعد والنظريات العامة من هذه البيانات. تبدأ هذه الطريقة من الجزئيات للوصول إلى الكليات.

مثال: لجمع البيانات حول تأثير الإنفاق الحكومي على التعليم على معدلات البطالة، يمكن للباحثين جمع بيانات من عدة دول وتحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات البطالة في كل دولة. من هذه الملاحظات، يمكن استنتاج قاعدة عامة حول تأثير الإنفاق على التعليم على البطالة.

ثالثًا: الطريقة الرياضية

الطريقة الرياضية تعتمد على استخدام النماذج الرياضية والمعادلات لتحليل المشكلات المالية والتنبؤ بالنتائج. تعتبر هذه الطريقة دقيقة وموضوعية، حيث تمكن الباحثين من صياغة المشكلات بشكل كمي واستخدام الأدوات الرياضية لحلها.

مثال: في تحليل تأثير السياسات الضريبية على الإيرادات الحكومية، يمكن استخدام نموذج رياضي يتضمن معادلات تحدد العلاقة بين معدل الضريبة

والإيرادات الضريبية. يمكن استخدام هذا النموذج لتوقع الإيرادات الحكومية عند تغيير معدلات الضرائب.

مثال توضيحي على استخدام المنهج العلمي في علم المالية العامة

دراسة حالة: تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي

تعريف المشكلة: تحديد تأثير السياسات المالية (مثل الإنفاق الحكومي والضرائب) على النمو الاقتصادي في دولة معينة.

وضع الفروض: فرضية أن "زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي" وفرضية أن "زيادة الضرائب تؤدي إلى تقليل الاستثمارات الخاصة وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي".

عمل توقعات: توقع أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية سيؤدي إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز النشاط الاقتصادي، بينما زيادة الضرائب ستؤدي إلى تقليل الحوافز للاستثمار.

اختبار التوقعات: جمع بيانات حول الإنفاق الحكومي والضرائب والنمو الاقتصادي على مدى فترة زمنية معينة، ثم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.

الباب الأول

النفقات العامة

تمهيد وتقسيم:

تُعتبر النفقات العامة واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست مجرد وسيلة لتغطية احتياجات الدولة المالية، بل هي أداة فعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيه مسار التنمية. من خلال النفقات العامة، تستطيع الحكومة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، إضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوات الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة.

يتناول هذا الباب مفهوم النفقات العامة وأهميتها في الاقتصاد الوطني، حيث سنستعرض في فصوله المختلفة دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، وتعزيز التنمية المستدامة. كما سنناقش كيفية استخدام النفقات العامة كأداة للتدخل الحكومي في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مع التركيز على تأثيرها في توزيع الثروة والرفاه الاجتماعي.

في الفصل الأول، سنقدم تعريفًا للنفقات العامة وأنواعها المختلفة، وسنستعرض تطورها عبر الزمن. وفي الفصل الثاني، سنتحدث عن حجم

النفقات العامة وظاهرة تزايد الإنفاق العام، والفصل الثالث عن آثار النفقات العامة.

الفصل الأول

النفقات العامة مفهومها ـ عناصرها ـ تقسيماتها

تمهيد وتقسيم:

تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي تشمل كافة المبالغ التي تنفقها الدولة من ميزانيتها لتوفير الخدمات العامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يتضمن مفهوم النفقات العامة تحديد الأوجه المختلفة للإنفاق الحكومي، سواء كانت جارية تتعلق بتكاليف التشغيل اليومي للحكومة، أو رأسمالية تهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات الكبرى، أو اجتماعية موجهة لدعم الفئات الأقل حظًا وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية. يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة.

المبحث الثاني: أهمية النفقة العامة.

المبحث الثالث: تقسيمات النفقة العامة.

المبحث الأول

مفهوم النفقات العامة

النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعتبر النفقات العامة وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية.

المطلب الأول

تعريف النفقات العامة

تُعرّف النفقات العامة بأنها المبالغ التي تُصرف من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف العامة، وتكون موجهة لخدمة المجتمع بشكل عام وليس لتحقيق أرباح خاصة. تُموّل هذه النفقات من الإيرادات العامة مثل الضرائب والرسوم والقروض. تختلف النفقات العامة عن النفقات الخاصة التي تُصرف لتحقيق منافع خاصة لأفراد أو مؤسسات خاصة[١].

١) لنفترض أن الحكومة تقوم ببناء مستشفى عام جديد. هذا الإنفاق يُعد من النفقات العامة، لأنه يهدف إلى توفير الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن قدرتهم على الدفع، ويُموّل من الإيرادات العامة مثل الضرائب. بالمقابل، إذا قامت شركة خاصة ببناء مستشفى خاص

المطلب الثاني

عناصر النفقة العامة

النفقات العامة هي واحدة من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتمثل عناصر النفقة العامة في ثلاث نقاط رئيسية:

١. استخدام مبلغ من النقود

تضطلع الدولة وغيرها من الهيئات العامة بإنفاق مبالغ نقدية كبيرة لأداء وظائفها المتعددة، وهو أمر ضروري وطبيعي لتحقيق هذه المهام. فالدولة تحتاج إلى دفع الأموال لشراء السلع والمنتجات والآلات التي تحتاجها في عملياتها اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها دفع أجور ومكافآت للأشخاص الذين يقدمون لها الخدمات أو يعملون لديها.

في الماضي، كانت الحكومات تلجأ إلى وسائل قسرية للحصول على ما تحتاجه. على سبيل المثال، كانت تستعين بنظام السخرة، حيث يُجبر الأفراد على العمل بدون مقابل، أو تلجأ إلى المصادرة، حيث تستولي على الممتلكات بدون تعويض، أو الاستيلاء بالقوة.

يستهدف تحقيق أرباح من خلال تقديم خدمات صحية مدفوعة، فإن هذا يُعتبر إنفاقًا خاصًا، لأنه يخدم أهدافًا ربحية موجهة لفئة محددة من الناس.

حاليًا، تخلت الدول عن هذه الأساليب القسرية وتقوم بعملياتها بشكل أكثر قانونية وإنسانية. تعتمد الدول الآن على الميزانية العامة لتمويل نفقاتها، مما يعزز من الشفافية والعدالة في التعامل مع المواطنين والشركات. تدفع الدولة الآن مقابل ما تحصل عليه من خدمات وسلع، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية[١].

الإنفاق العيني هو طريقة تقوم من خلالها الدولة بتقديم الخدمات والسلع مباشرة إلى المواطنين بدلاً من تقديم الأموال لهم. رغم أن هذا النوع من الإنفاق يمكن أن يكون مفيدًا في بعض الحالات، إلا أن له العديد من المساوئ التي تجعله أقل فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة. في هذا السياق، سنستعرض بعض هذه المساوئ مع أمثلة توضيحية.

أولاً، صعوبة الرقابة على الإنفاق العيني تُعتبر واحدة من أبرز مشاكله. عندما توزع الدولة السلع والخدمات مباشرة، تصبح عملية مراقبة كيفية توزيع هذه الموارد معقدة للغاية. على سبيل المثال، إذا قررت الدولة توزيع الأدوية على المستشفيات بشكل مباشر، فإن التأكد من وصول الأدوية إلى المرضى الذين يحتاجونها فعلاً يتطلب نظامًا رقابيًا دقيقًا ومُكلفًا. قد يحدث تلاعب في توزيع الأدوية، مما يؤدي إلى فقدان بعض الشحنات أو توزيعها بشكل غير عادل.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٥٤.

ثانيًا، الإنفاق العيني يكون مكلفًا للدولة بصورة كبيرة. تقديم السلع والخدمات مباشرة يتطلب بنية تحتية متطورة تشمل التخزين والنقل والتوزيع. على سبيل المثال، إذا قامت الدولة بتوزيع المواد الغذائية بشكل مباشر على المواطنين، فإنها تحتاج إلى مركبات نقل، مخازن مبردة، وعمالة متخصصة لتوزيع هذه المواد. هذه التكاليف الإضافية تزيد من العبء المالي على الدولة وتستنزف جزءًا كبيرًا من ميزانيتها[1].

ثالثًا، الإنفاق العيني لا يحقق العدالة في توزيع الموارد. في كثير من الأحيان، يؤدي التوزيع المباشر للسلع والخدمات إلى تفاوت في الاستفادة بين الأفراد. قد يحصل بعض الأفراد على كميات أكبر من حاجتهم بينما يحصل آخرون على أقل مما يحتاجون. مثال على ذلك يمكن أن يكون توزيع الوقود المدعوم؛ حيث قد يحصل بعض المواطنين على كميات أكبر من الوقود للاستفادة منها في أغراض غير مشروعة مثل البيع في السوق السوداء، في حين يبقى آخرون دون الكمية الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

بسبب هذه المشكلات، اتجهت العديد من الدول للاعتماد على الإنفاق النقدي كبديل أكثر فعالية. بدلاً من تقديم السلع والخدمات مباشرة، تقوم الدول بتقديم مبالغ نقدية للمواطنين لتمكينهم من شراء ما يحتاجونه بأنفسهم. على سبيل المثال، بدلاً من توزيع الحصص الغذائية، يمكن للدولة تقديم قسائم شراء أو

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

تحويلات نقدية للمواطنين لشراء الأغذية التي يفضلونها من الأسواق المحلية. هذا الأسلوب يعزز من حرية الأفراد في اختيار ما يناسب احتياجاتهم ويقلل من التكاليف الإدارية واللوجستية.

يمكن القول إن الإنفاق النقدي يعد أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. من خلال تقديم الأموال مباشرة للمواطنين، يمكن تحسين العدالة في توزيع الموارد، تخفيض التكاليف، وتبسيط عملية الرقابة. هذه المزايا تجعل الإنفاق النقدي خيارًا مفضلًا للعديد من الحكومات حول العالم لتلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق التنمية المستدامة.

٢. يقوم بإنفاقه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام

النفقات العامة تميزها أيضًا أن من يقوم بإنفاقها هم أشخاص من القانون العام، أي جهات حكومية أو مؤسسات عامة. هذه الجهات تكون مسؤولة أمام الجمهور وأمام الهيئات الرقابية مثل البرلمانات والمجالس المحلية. تتضمن هذه الجهات الوزارات، والإدارات الحكومية، والهيئات المستقلة، والبلديات، وغيرها من المؤسسات التي تمثل الدولة في مختلف المجالات. الأشخاص الاعتباريون من القانون العام ملزمون بالتصرف بشفافية ومسؤولية في إنفاق الأموال العامة، والتأكد من أنها تستخدم لتحقيق الأهداف المرجوة وتجنب الفساد والإسراف.

وبالتالي فإن المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الأفراد أو المؤسسات الخاصة لا تُعتبر من ضمن الإنفاق العام، حتى إذا كانت تلك المبالغ تُنفق لتحقيق

مصلحة أو منفعة عامة[1]. الإنفاق العام يُعرّف عادةً بأنه الإنفاق الذي تقوم به الدولة أو الهيئات العامة من ميزانيتها لتحقيق أهداف عامة.

مثال توضيحي:

شركة خاصة تقرر بناء حديقة عامة في منطقة سكنية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحسين البيئة المحلية وتوفير مساحة ترفيهية للسكان. رغم أن هذا المشروع يحقق منفعة عامة ويخدم المجتمع، إلا أن الأموال التي تُنفق على هذا المشروع تأتي من ميزانية الشركة الخاصة وليس من ميزانية الدولة. لذلك، هذا الإنفاق لا يُعتبر جزءًا من الإنفاق العام.

وهناك معايير لابد أن نضعها في الاعتبار ولا يشترط اجتماعها:

١. المصدر المالي: الإنفاق العام يتم من خلال الموارد المالية للدولة أو الهيئات العامة. بينما الإنفاق الخاص يأتي من الأفراد أو الشركات الخاصة.

٢. الغرض من الإنفاق: حتى إذا كان الهدف من الإنفاق الخاص هو تحقيق مصلحة عامة، مثل تحسين البنية التحتية أو دعم التعليم، فإن مصدر الأموال هو الذي يحدد نوع الإنفاق.

[1]) Alan J. Auerbach and Martin Feldstein (Editors), "Handbook of Public Economics," Elsevier, Volume 4, 2002, p52.

٣. تأثير الإنفاق: الإنفاق العام يُؤثر مباشرة على الميزانية الحكومية ويخضع للرقابة والمساءلة من الجهات المعنية. في المقابل، الإنفاق الخاص يخضع لقرارات الأفراد أو الشركات ولا يُؤثر بشكل مباشر على الميزانية العامة للدولة[١].

باختصار، المبالغ التي ينفقها القطاع الخاص لتحقيق مصالح عامة لا تُصنف كنفقات عامة لأنها لا تصدر من ميزانية الدولة أو الهيئات العامة.

٣. أن يكون الغرض من الإنفاق العام تحقيق منفعة عامة

هناك مبدأ هام في الإدارة المالية للدولة، وهو أن الالتزامات المالية التي تُفرض على أفراد المجتمع، مثل الضرائب والرسوم، تُجمع بهدف المساهمة في تغطية التكاليف والأعباء العامة. هذا يعني أن الأموال التي تُجمع من هذه الالتزامات يجب أن تُستخدم فقط في تحقيق المصالح العامة وتلبية احتياجات المجتمع ككل، مثل بناء البنية التحتية، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير الأمن والدفاع.

استخدام الأموال العامة لتحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد يُعتبر انتهاكًا لمبدأ المساواة والعدالة. هذه الأموال تُجمع من جميع المواطنين، وبالتالي يجب أن تُستخدم لخدمة الجميع بشكل عادل ومتساوٍ. عندما تُستخدم الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة، فإن ذلك يُعد سوء استخدام للموارد العامة

[١]) إسماعيل محمد، "المالية العامة: مدخل تحليلي"، (٢٠١٧) مرجع سابق، ص٦٨.

ويتعارض مع الهدف الأساسي من جمع هذه الأموال، وهو تحقيق المصلحة العامة.

لنفترض أن الدولة قررت بناء مدرسة جديدة في إحدى المناطق الريفية لتوفير التعليم للأطفال في تلك المنطقة. هذه النفقات تُعتبر نفقات عامة لأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وتعليم الأطفال، وهي حاجة مجتمعية ضرورية. بالمقابل، إذا قررت الدولة استخدام الأموال العامة لتمويل مشروع بناء فيلا خاصة لأحد المسؤولين الحكوميين أو أحد الأفراد النافذين، فإن ذلك يُعتبر استخدامًا غير مشروع للنفقات العامة. هذا الإنفاق يخدم مصلحة خاصة ولا يحقق أي فائدة للمجتمع ككل، ويشكل انتهاكًا لمبدأ المساواة والعدالة.

أذ نؤكد على ضرورة استخدام النفقات العامة فقط لتحقيق المنافع العامة وتلبية احتياجات المجتمع ككل. تحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد باستخدام الأموال العامة يُعد إساءة استخدام للموارد ومخالفة لمبادئ العدالة والمساواة التي تقوم عليها إدارة المالية العامة في الدولة[1].

نريد أن نؤكد على مبدأ أساسي في الإدارة العامة وهو أن جميع أعمال الحكومة يجب أن تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ولا يُسمح بأي استثناء لهذا المبدأ.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 98.

القانون الإداري يحدد الإشارات والدلائل التي تُستخدم لتقييم ما إذا كانت النفقات العامة تُستخدم بالفعل لتحقيق المصلحة العامة. هذه الدلائل تُبنى على أفكار مرنة غير محددة بدقة، مما يتيح بعض المجال للتقدير.

وفقًا لهذا المبدأ، يمكن للمشرع أن يحدد هدفًا معينًا للإدارة يجب تحقيقه ضمن نطاق المصلحة العامة، ويُلزمها بتحقيق هذا الهدف دون الانحراف عنه. هذا يُعرف بقاعدة تخصيص الأهداف، حيث يتم توجيه النفقات العامة نحو تحقيق هدف محدد سلفًا، ولا يمكن استخدام هذه النفقات لأي غرض آخر.

مثال على ذلك: لنفترض أن المشرع قرر تخصيص جزء من الميزانية العامة لبناء مستشفى جديد في منطقة نائية بهدف تحسين الخدمات الصحية في تلك المنطقة. هذا القرار يندرج ضمن نطاق المصلحة العامة، حيث يهدف إلى تحسين الرعاية الصحية للمواطنين في منطقة تفتقر إلى هذه الخدمات.

إذا حاولت الإدارة استخدام هذه الأموال لبناء مركز تجاري بدلاً من المستشفى، فإن ذلك يُعد انتهاكًا لقاعدة تخصيص الأهداف. الأموال المخصصة لبناء المستشفى يجب أن تُستخدم لتحقيق الهدف المحدد من قبل المشرع، وهو تحسين الخدمات الصحية في المنطقة النائية. استخدام هذه الأموال لأي غرض آخر، حتى لو كان يُحقق مصلحة عامة في مجال آخر، يُعتبر مخالفًا لمبدأ تخصيص الأهداف.

المبحث الثاني

أهمية النفقات العامة

تمهيد وتقسيم:

تُعتبر النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية في السياسة المالية للدول، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومات. فالنفقات العامة ليست مجرد عملية إنفاق حكومية، بل هي وسيلة استراتيجية لتوجيه الاقتصاد وتحقيق التوازن الاجتماعي.

تكتسب النفقات العامة أهميتها من قدرتها على التأثير في جوانب متعددة من الاقتصاد، بدءًا من دعم النمو الاقتصادي، مرورًا بتوفير الخدمات العامة الأساسية، ووصولًا إلى تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الثروة وتقليل الفوارق الاقتصادية بين مختلف الفئات. كما أن لها دورًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة الطلب الكلي وضبط معدلات التضخم والبطالة.

في هذا المبحث، سنناقش أهمية النفقات العامة من زوايا متعددة، موضحين كيف تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير البنية التحتية الأساسية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. سنستعرض أيضًا دور النفقات العامة في دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول

إشباع الحاجات العامة

- **الحاجة العامة:**

الحاجة العامة تُعرف بأنها الحاجة التي يشعر بها جميع أفراد المجتمع، ويتم إشباعها من خلال النشاط العام الذي تقوم به الدولة أو الهيئات العامة. هذه الحاجات تُشبع لتحقيق منفعة جماعية، حيث يستفيد منها المجتمع ككل وليس فرد أو مجموعة محددة.

*** الحاجات العامة البحتة والحاجات العامة غير البحتة:**

- **الحاجات العامة البحتة:**

هذه الحاجات لا يمكن تجزئتها ويستفيد منها جميع الأفراد بالتساوي، مثل الأمن والدفاع والعدالة. لا يمكن تخصيص هذه الخدمات لفرد معين دون الآخر، وهي ضرورية لتحقيق الاستقرار والرفاهية العامة.

. **الأمن والدفاع:** توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي يعتبر من الحاجات العامة البحتة التي تهم جميع أفراد المجتمع، حيث لا يمكن لأي فرد أن يعيش في أمان بدون حماية الدولة، ولا يمكن تجزئتها أو المنافسة للحصول عليها.

. **العدالة:** إقامة نظام قضائي عادل ومنصف هو حاجة عامة تُشبع لتوفير العدالة لجميع أفراد المجتمع، حيث يضمن النظام القضائي حقوق الأفراد ويعاقب على الجرائم، وأيضا لا يمكن تجزئتها أو المنافسة عليها.

- **الحاجات العامة غير البحتة:**

هذه الحاجات يمكن تجزئتها وتقديمها بشكل فردي أو جماعي بناءً على الحاجة والظروف. على الرغم من إمكانية قيام القطاع الخاص بتقديم هذه الحاجات، إلا أن الدولة تتدخل لتوفيرها عندما يكون هناك منفعة عامة تتطلب ذلك. أمثلة على هذه الحاجات تشمل التعليم والصحة والنقل[١].

الحاجة العامة تهم كافة أفراد المجتمع وتُشبع من خلال النشاط العام لتحقيق منفعة جماعية. تتميز الحاجات العامة بالشمولية والإشباع الجماعي وعدم الاستبعاد، وتشمل أمثلة على ذلك الأمن، العدالة، والبنية التحتية. يتم التفريق بين الحاجات العامة البحتة التي لا يمكن تجزئتها والحاجات العامة غير البحتة التي يمكن أن تُشبع من خلال القطاع الخاص، ولكن تتدخل الدولة لتوفيرها لضمان تحقيق المنفعة العامة الأكبر.

- **الحاجات الخاصة:**

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٢١.

- تعريف الحاجات الخاصة:

الحاجات الخاصة هي تلك الحاجات التي تخص الأفراد بشكل فردي، ويتم إشباعها من خلال الجهود الفردية أو من خلال السوق الخاص. هذه الحاجات تتعلق بالمتطلبات الشخصية التي يسعى كل فرد لتلبيتها لتحقيق رفاهيته الشخصية.

- **خصائص الحاجات الخاصة:**

١. الفردية: الحاجات الخاصة تختلف من شخص لآخر بناءً على تفضيلاتهم وظروفهم الشخصية. ما يحتاجه شخص معين قد لا يكون ضروريًا لشخص آخر.

٢. إمكانية الاستبعاد: يمكن استبعاد الأفراد من التمتع بالحاجات الخاصة إذا لم يدفعوا مقابل الحصول عليها. على سبيل المثال، إذا لم يدفع شخص ما ثمن الطعام، فلن يحصل عليه.

٣. قابليتها للتجزئة: الحاجات الخاصة يمكن تجزئتها وإشباعها بشكل منفرد لكل شخص على حدة. على سبيل المثال، شراء الملابس أو الحصول على مسكن.

*** أمثلة على الحاجات الخاصة:**

١. الغذاء: الأفراد يشترون غذائهم من الأسواق وفقًا لقدرتهم الشرائية واحتياجاتهم الغذائية الشخصية.

٢. الملابس: تختلف تفضيلات الأفراد في الملابس من حيث النوع، الأسلوب، والجودة، وكل شخص يقوم بشراء الملابس التي تناسبه.

٣. المسكن: البحث عن مسكن مناسب يعتمد على اختيارات الأفراد وقدرتهم على تحمل التكاليف، سواء كان إيجارًا أو شراءً.

٤. الخدمات الصحية الخاصة: الأفراد قد يلجئون إلى خدمات صحية خاصة للحصول على رعاية أفضل أو أسرع، وهذه الخدمات تكون متاحة فقط لمن يستطيع تحمل تكاليفها.

*** الاختلافات بين الحاجات الخاصة والعامة**[1]:

١. طبيعة الإشباع: الحاجات الخاصة تُشبع بشكل فردي بينما الحاجات العامة تُشبع بشكل جماعي.

٢. التمويل: الحاجات الخاصة يمولها الأفراد بأنفسهم، في حين تُمول الحاجات العامة من خلال الميزانية العامة للدولة.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

٣. الاستبعاد: يمكن استبعاد الأفراد من إشباع الحاجات الخاصة إذا لم يدفعوا مقابلها، بينما لا يمكن استبعاد الأفراد من التمتع بالحاجات العامة.

وفى النهاية فإن الحاجات الخاصة تُعتبر متطلبات فردية يسعى الأفراد لتلبيتها من خلال نشاطهم الخاص وقدراتهم المالية. تختلف هذه الحاجات من شخص لآخر ويمكن للأفراد استبعاد الآخرين من التمتع بها إذا لم يدفعوا ثمنها. في المقابل، الحاجات العامة تُشبع من خلال النشاط العام وتستهدف تحقيق منافع جماعية لا يمكن استبعاد أي فرد منها[١].

المطلب الثاني

أهمية النشاط الحكومي

النشاط الحكومي يلعب دورًا حيويًا في تنظيم وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الحديثة. يمتد هذا النشاط ليشمل مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك الاقتصاد، الصحة، التعليم، الأمن، البيئة، والعدالة الاجتماعية. الفهم العميق لأهمية هذا النشاط يساعد في إدراك كيف أن السياسات الحكومية تؤثر على الحياة اليومية للأفراد وتساهم في تحقيق الرفاهية العامة.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، وبدون سنة نشر، ص٥٤.

١. تعزيز الاستقرار الاقتصادي

النشاط الحكومي يلعب دورًا مركزيًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. الحكومات تتدخل في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية لتنظيم الأسواق ومنع الأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، خلال الأزمات المالية، يمكن للحكومة أن تضخ السيولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام أو تقديم الحوافز المالية للشركات والأفراد لتحفيز النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، الحكومات تعمل على توفير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والكهرباء، التي تعتبر ضرورية لدعم الأنشطة الاقتصادية. هذه الاستثمارات في البنية التحتية تساعد على خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٢. توفير الخدمات الأساسية

تعتبر الحكومات مسؤولة عن توفير مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية التي لا يمكن للقطاع الخاص تقديمها بشكل كافٍ أو عادل. تشمل هذه الخدمات التعليم، الصحة، الأمن، والعدالة.

- التعليم

التعليم هو أحد المجالات التي تُظهر فيها أهمية النشاط الحكومي بشكل واضح. توفر الحكومات التعليم المجاني أو المدعوم لضمان أن جميع الأطفال يحصلون على فرصة للتعلم بغض النظر عن خلفيتهم الاقتصادية.

التعليم العام يساعد في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ويعزز فرص التنمية المستدامة.

- الصحة

في مجال الصحة، تلعب الحكومات دورًا حيويًا في ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. من خلال تمويل المستشفيات، تقديم الرعاية الصحية الوقائية، وإطلاق برامج صحية وطنية، تضمن الحكومات أن المواطنين يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة. هذا ليس فقط يعزز الرفاهية الفردية، ولكنه أيضًا يقلل من الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالأمراض والإصابات[1].

٣. حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة من أهم مجالات النشاط الحكومي. الحكومات تضع التشريعات والسياسات البيئية للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية. من خلال تنظيم الصناعات، تشجيع الطاقة المتجددة، وحماية المحميات الطبيعية، تسهم الحكومات في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

تحقيق العدالة الاجتماعية هو أحد الأهداف الأساسية للنشاط الحكومي. الحكومات تسعى لضمان توزيع عادل للثروة والفرص من خلال سياسات مثل فرض الضرائب التصاعدية، تقديم الإعانات الاجتماعية، ودعم الفئات الضعيفة في المجتمع. هذه السياسات تساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتعزز التماسك الاجتماعي.

٥. ضمان الأمن والدفاع

الأمن والدفاع هما من أولويات الحكومات الرئيسية. الحكومات تتحمل مسؤولية حماية البلاد من التهديدات الخارجية والداخلية. من خلال تمويل الجيش وقوات الأمن، والتعاون مع الدول الأخرى في مجال الأمن، تضمن الحكومات السلامة الوطنية والأمن العام.

٦. دعم الابتكار والبحث العلمي

النشاط الحكومي يشمل أيضًا دعم الابتكار والبحث العلمي. الحكومات تستثمر في البحوث والتطوير من خلال تمويل الجامعات والمعاهد البحثية، وتقديم الحوافز للشركات المبتكرة. هذا الدعم يسهم في تحقيق تقدم تكنولوجي واقتصادي ويعزز القدرة التنافسية للدولة على المستوى العالمي[١].

[١]) حسن عبد الله، "دروس في المالية العامة"، مرجع سابق ، ص١٢٤.

٧. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية

الشفافية والحوكمة الرشيدة هما من الجوانب الحيوية للنشاط الحكومي الفعال. الحكومات تعمل على وضع الأطر القانونية والمؤسساتية التي تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة. من خلال تعزيز الحكم الرشيد، يمكن للحكومات مكافحة الفساد، تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحقيق إدارة أفضل للموارد العامة.

٨. تنظيم الأسواق وضمان المنافسة العادلة

النشاط الحكومي يتضمن أيضًا تنظيم الأسواق لضمان المنافسة العادلة ومنع الاحتكارات. الحكومات تضع قوانين ولوائح لحماية المستهلكين، ضمان الشفافية في المعاملات التجارية، والتأكد من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بفرص متكافئة للمنافسة. هذا التنظيم يساعد في تحقيق اقتصاد مستدام ويمنع التلاعب والتجاوزات من قبل الشركات الكبيرة.

٩. تعزيز العلاقات الدولية والدبلوماسية

النشاط الحكومي يمتد أيضًا إلى الساحة الدولية من خلال الدبلوماسية وتعزيز العلاقات الدولية. الحكومات تسعى لبناء شراكات وتحالفات استراتيجية مع الدول الأخرى لتعزيز السلام والاستقرار العالمي، وتوسيع فرص التجارة والاستثمار، والتعاون في مجالات مثل الأمن، البيئة،

والصحة. هذه العلاقات الدولية تسهم في تعزيز مكانة الدولة على الساحة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة[١].

١٠. دعم الفئات الضعيفة

دعم الفئات الضعيفة في المجتمع هو جزء أساسي من النشاط الحكومي. الحكومات تقدم برامج اجتماعية لدعم الفقراء، المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال توفير المساعدات الاجتماعية، الإسكان المدعوم، والرعاية الصحية، تسهم الحكومات في تحسين جودة الحياة لهذه الفئات وضمان عدم ترك أي فرد خلف الركب.

[١]) عادل كامل، "مبادئ المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١٥٤.

المبحث الثالث

تقسيمات النفقات العامة

في العصور القديمة، وتحت سيادة المذهب الفردي، كانت النفقات العامة للدولة محدودة ومحصورة في مجالات الدفاع والأمن والقضاء، والتي تُعرف بنفقات السلطة العامة. كانت تدخلات الدولة في مجالات الإنفاق الأخرى محدودة للغاية، بما يتماشى مع المبادئ والفلسفات الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت.

أما في العصر الحديث، فقد تغير الوضع بشكل جذري. لم تعد النفقات العامة تقتصر فقط على نفقات السلطة العامة، بل تنوعت وتعددت أشكالها وأصبحت تشمل مجموعة واسعة من المجالات التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

وسنتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: التقسيمات النظرية للنفقات العامة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة حسب الموازنة العامة المصرية.

المطلب الأول

التقسيمات النظرية للنفقات العامة

فقهاء المالية العامة يقومون بتقسيم النفقات العامة إلى عدة تصنيفات بناءً على معايير متنوعة، تشمل الاقتصادية وغير الاقتصادية. هذا التقسيم له أهمية كبيرة لأنه يبرز اختلافات جوهرية بين أنواع النفقات، حيث لا تشكل النفقات العامة وحدة متجانسة، بل تتفاوت أنواعها بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تقسيم النفقات إلى فئات متعددة يسهم في تسهيل عملية الرقابة على النشاط المالي، مما يعزز من كفاءة إدارة الأموال العامة[1].

من أبرز هذه التقسيمات هو تقسيم النفقات العامة:

أولًا: بحسب انتظامها ودوريتها (نفقات عادية، نفقات غير عادية).

حيث تنقسم النفقات العامة حسب دوريتها واستمراريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية. هذا التقسيم يساعد في فهم كيفية تخصيص الدولة لمواردها المالية وإدارتها بشكل فعال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١- النفقات العادية

النفقات العادية هي النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر سنويًا. تشمل هذه النفقات المصاريف التي تحتاجها الدولة لتسيير أعمالها اليومية والروتينية،

[1]) Joseph E. Stiglitz, "Economics of the Public Sector," W.W. Norton & Company, 4th edition, 2015, p98.

ولا يعنى ذلك أن قيمة هذه النفقات لا تتغير من سنة إلى أخرى بل يجوز أن يتغير مقدارها. وهي تمثل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي المستمر.

أمثلة على النفقات العادية:

- **مرتبات الموظفين:**

تعتبر مرتبات الموظفين الحكوميين من أبرز الأمثلة على النفقات العادية. هذه النفقات تتكرر كل شهر أو سنة وهي ضرورية لضمان استمرار عمل الجهاز الإداري للدولة. مثلاً، دفع الرواتب للمعلمين، الأطباء، رجال الأمن، والموظفين الحكوميين الآخرين يمثل جزءًا أساسيًا من النفقات العادية.

- **نفقات التشغيل والصيانة:**

تشمل هذه النفقات التكاليف المتعلقة بتشغيل وصيانة المباني الحكومية، مثل المدارس والمستشفيات والمكاتب الحكومية. تتضمن تكاليف الكهرباء، الماء، الوقود، وإصلاح المعدات والبنية التحتية.

- **النفقات على الخدمات العامة:**

تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين مثل التعليم، الصحة، والنقل يتطلب نفقات متكررة سنويًا. مثلاً، الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية للمستشفيات الحكومية، أو توفير الكتب المدرسية للمدارس العامة.

٢. النفقات غير العادية

النفقات غير العادية هي النفقات التي لا تتكرر بصفة منتظمة كل سنة. غالبًا ما تكون هذه النفقات مرتبطة بمشاريع كبيرة أو استثمارات استراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف طويلة الأمد، أو حالات حدوث الكوارث والأوبئة[١].

مثال على النفقات غير العادية:

- **الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث أو الحروب:**

[١] خلال جائحة كوفيد-١٩، قامت العديد من الحكومات حول العالم بتخصيص نفقات غير عادية لمواجهة الأزمة الصحية والاقتصادية. على سبيل المثال، قامت الحكومات بتخصيص ميزانيات ضخمة لشراء اللقاحات وتوزيعها، وبناء مستشفيات مؤقتة، ودعم النظام الصحي لمواجهة التحديات الطارئة للجائحة.

هذه النفقات كانت غير عادية لأنها لم تكن جزءًا من الميزانية السنوية المعتادة، بل تم تخصيصها بشكل استثنائي لمواجهة أزمة غير متوقعة. وبعد انتهاء الجائحة، من المتوقع أن تعود النفقات العامة إلى مستوياتها المعتادة، ما يجعل هذه النفقات غير متكررة وليست جزءًا من الإنفاق السنوي المنتظم.

في حال وقوع كوارث طبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، أو الأوبئة، قد تحتاج الدولة إلى نفقات كبيرة غير متكررة لتقديم الإغاثة والمساعدات للمواطنين المتضررين. هذه النفقات تُخصص بشكل طارئ وغير منتظم.

■ **أهمية التمييز بين النفقات العادية وغير العادية**

- **الإدارة المالية:**

يساعد التمييز بين النفقات العادية وغير العادية في التخطيط المالي وإعداد الميزانية العامة للدولة. معرفة النفقات العادية يساعد في توقع الالتزامات المالية المتكررة وإدارة النقدية بشكل فعال، بينما تتطلب النفقات غير العادية تخطيطًا استراتيجيًا وتمويلًا خاصًا؛ **بالإضافة إلى ذلك تبرر النفقات غير العادية تغطيتها بموارد غير عادية إذا لم تكف الموارد العادية للموازنة لتمويلها؛ وتجيز النفقات غير العادية إنشاء ميزانية غير عادية خاصة بها مستقلة عن الميزانية العادية للدولة مادامت تمول بموارد غير عادية.**

- **التوازن بين الاستقرار والنمو:**

النفقات العادية تضمن استقرار الأداء الحكومي واستمرار تقديم الخدمات الأساسية، بينما تساهم النفقات غير العادية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد. هذا التوازن بين النوعين من النفقات ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

- **المرونة في الاستجابة للأزمات:**

وجود خطط واضحة للنفقات غير العادية يساعد الحكومات على الاستجابة بمرونة للأزمات والطوارئ، من خلال تخصيص الموارد اللازمة بسرعة وفعالية.

ثانيًا: تقسيم النفقات حسب الطبيعة

تقسيم النفقات حسب الطبيعة إلى نفقات جارية (تشغيلية) ونفقات رأسمالية (استثمارية) يعتبر من أهم المبادئ المالية في إدارة الشؤون الحكومية والشركات. هذا التقسيم يساعد على توضيح كيفية استخدام الموارد المالية ويوفر رؤية شاملة حول كيفية تخصيص الأموال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية[١].

- **النفقات الجارية (التشغيلية)**

النفقات الجارية، والتي تعرف أيضًا بالنفقات التشغيلية، تشمل جميع التكاليف التي تُنفق بشكل دوري ومستمر لضمان استمرارية العمليات اليومية للمؤسسات الحكومية أو الشركات. هذه النفقات تعتبر ضرورية للحفاظ على مستوى الخدمات والإنتاج اليومي. يمكن تقسيم النفقات الجارية إلى عدة فئات رئيسية:

[١]) محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص١٢٣.

١. **الرواتب والأجور:** تشمل الأجور والمرتبات التي تُدفع للموظفين والعمال، إضافة إلى المزايا والبدلات المختلفة. هذه التكاليف تعتبر من أكبر مكونات النفقات الجارية، حيث تعتمد المؤسسات بشكل كبير على العنصر البشري في تشغيل أنشطتها اليومية.

٢. **المواد الاستهلاكية:** تشمل تكلفة شراء المواد الخام والسلع التي تُستهلك بشكل مستمر في العملية الإنتاجية. مثل الأدوات المكتبية، والوقود، والكهرباء، والمواد الغذائية في المستشفيات والمدارس[1].

٣. **الصيانة والتشغيل:** تشمل تكاليف صيانة المعدات والآلات، وتكاليف تشغيل المرافق العامة مثل الماء والكهرباء والتدفئة. هذه النفقات تضمن استمرار عمل المعدات والبنية التحتية بكفاءة وبدون انقطاع.

٤. **الخدمات العامة:** تشمل نفقات الخدمات التي تحتاجها المؤسسات بشكل دوري مثل خدمات التنظيف، والأمن، والنقل، والخدمات الصحية.

- النفقات الرأسمالية (الاستثمارية)

النفقات الرأسمالية، أو النفقات الاستثمارية، هي التكاليف التي تُنفق على إنشاء وتطوير الأصول الثابتة والبنية التحتية والمشروعات الكبرى. هذه

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

النفقات تهدف إلى تحقيق فوائد طويلة الأجل وزيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات. يمكن تقسيم النفقات الرأسمالية إلى فئات رئيسية كالتالي:

١. **البنية التحتية:** تشمل تكاليف بناء وتطوير البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات. هذه المشاريع تعتبر أساساً لتطوير الاقتصاد وزيادة كفاءة النقل والتجارة.

٢. **المشروعات الكبرى:** تشمل تكاليف إنشاء وتطوير المشروعات الكبرى مثل بناء المستشفيات، والمدارس، والجامعات، ومراكز البحث العلمي. هذه المشاريع تسهم في تحسين جودة الحياة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع.

٣. **شراء الأصول الثابتة:** تشمل تكاليف شراء الأصول الثابتة مثل الأراضي، والمباني، والآلات، والمعدات. هذه الأصول تُستخدم على مدى سنوات طويلة وتعتبر أساساً لتحقيق النمو والتوسع المستقبلي.

٤. **الاستثمار في التكنولوجيا:** تشمل تكاليف تطوير وشراء التقنيات الحديثة مثل أنظمة المعلومات، والبرمجيات، والأجهزة الإلكترونية. هذه الاستثمارات تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الابتكار والتنافسية.

■ **أهمية تقسيم النفقات (جارية، استثمارية)**

تقسيم النفقات إلى جارية ورأسمالية يساعد في تحقيق عدة أهداف منها:

١. **تخطيط وإدارة الموارد:** يساعد هذا التقسيم على تخصيص الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وتحديد الأولويات بين النفقات التشغيلية والاستثمارية.

٢. **تحليل الأداء المالي:** يمكن للمؤسسات من خلال هذا التقسيم تحليل أدائها المالي بشكل أكثر دقة وفهم تأثير كل نوع من النفقات على الميزانية العامة.

٣. **التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل**: يساهم تقسيم النفقات في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الفورية والمستقبلية، حيث تضمن النفقات الجارية استمرارية العمليات اليومية بينما تساهم النفقات الرأسمالية في تحقيق النمو المستقبلي[١].

٤. **التقييم والمساءلة:** يوفر هذا التقسيم آلية لتقييم كفاءة استخدام الموارد المالية ومساءلة الجهات المسؤولة عن الإنفاق الحكومي.

تقسيم النفقات إلى جارية ورأسمالية يعتبر أداة أساسية في التخطيط المالي والإدارة الاستراتيجية. النفقات الجارية تضمن استمرارية العمليات اليومية وتلبية الاحتياجات الفورية، بينما تساهم النفقات الرأسمالية في بناء المستقبل وتحقيق النمو والتنمية المستدامة. هذا التقسيم يساعد المؤسسات على تخصيص مواردها بشكل أكثر فعالية وتحقيق أهدافها بكفاءة أعلى.

[١]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص١٢٨.

ثالثًا: تقسيم النفقات حسب الغرض

تقسيم النفقات حسب الغرض يساعد في توجيه الموارد المالية نحو تحقيق الأهداف المختلفة للمجتمع والدولة. يتم تصنيف النفقات إلى ثلاث فئات رئيسية: نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية، ونفقات إدارية. هذا التقسيم يعكس الأولويات والاحتياجات المختلفة ويضمن تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق التنمية الشاملة. فيما يلي شرح مفصل لكل نوع من هذه النفقات.

■ **النفقات الاجتماعية**

النفقات الاجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية التي تعزز الرفاهية العامة. تشمل هذه النفقات عدة مجالات رئيسية[1]:

١. **التعليم:** تعتبر نفقات التعليم من أهم النفقات الاجتماعية لأنها تستثمر في رأس المال البشري. تشمل هذه النفقات بناء المدارس والجامعات، وتوفير المعدات التعليمية، ودفع رواتب المعلمين، وتقديم المنح الدراسية. التعليم الجيد يعزز الفرص الاقتصادية ويقلل من الفقر والبطالة.

٢. **الصحة:** النفقات الصحية تهدف إلى تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين. تشمل بناء المستشفيات والمراكز الصحية، شراء المعدات

[1]) Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002, p65.

الطبية، توفير الأدوية، وتمويل برامج الوقاية والعلاج. تحسين الخدمات الصحية يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع وتحسين جودة الحياة.

٣. **الإسكان**: تشمل نفقات الإسكان توفير السكن الملائم للمواطنين، خاصة الفئات الأكثر احتياجًا. تتضمن بناء وحدات سكنية جديدة، تحسين المناطق العشوائية، وتقديم القروض والمساعدات السكنية. السكن الجيد يساهم في استقرار الأسر ويعزز الشعور بالأمان.

٤. **الضمان الاجتماعي:** تشمل هذه النفقات تقديم الدعم المالي للفئات المحتاجة مثل العاطلين عن العمل، المسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة. هذا الدعم يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من المعيشة للجميع.

■ **النفقات الاقتصادية**

النفقات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في المشروعات التي تعزز التنمية الاقتصادية. تشمل هذه النفقات:

١. **البنية التحتية:** الاستثمار في بناء وتطوير البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات. البنية التحتية الجيدة تساهم في تحسين كفاءة النقل والتجارة وتسهيل حركة البضائع والخدمات.

٢. **الصناعة والزراعة:** تشمل هذه النفقات دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة من خلال تقديم القروض، والدعم الفني، وتحسين التقنيات الزراعية والصناعية. هذا الدعم يزيد من القدرة التنافسية ويعزز الإنتاج المحلي[١].

٣. **التكنولوجيا والابتكار:** تشمل النفقات الاقتصادية الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا الحديثة. هذا الاستثمار يعزز الابتكار ويساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق مزايا تنافسية في الأسواق العالمية.

٤. **السياحة:** تشمل نفقات تطوير القطاع السياحي من خلال تحسين المرافق السياحية والترويج للمواقع السياحية. السياحة تساهم في توفير فرص عمل وزيادة الدخل الوطني.

■ **النفقات الإدارية**

النفقات الإدارية تشمل التكاليف المتعلقة بتسيير الأعمال الحكومية وإدارة شؤون الدولة. هذه النفقات ضرورية لضمان كفاءة الأداء الحكومي وتشمل[٢]:

---

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

[٢]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص١٥٢.

١. **الرواتب والأجور:** تشمل دفع رواتب الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع العام. الرواتب تشكل جزءًا كبيرًا من النفقات الإدارية وتضمن جذب الكفاءات والمحافظة على الموظفين.

٢. **التشغيل والصيانة:** تشمل تكاليف تشغيل وصيانة المباني الحكومية والمرافق العامة. هذه النفقات تضمن استمرارية العمل الحكومي بكفاءة.

٣. **الخدمات العامة:** تشمل نفقات الخدمات العامة مثل الأمن، والدفاع، والقضاء، والخدمات البلدية. هذه الخدمات تضمن الحفاظ على النظام العام وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين.

٤. **المشتريات الحكومية:** تشمل تكاليف شراء المعدات واللوازم الضرورية لتسيير الأعمال الحكومية. المشتريات الحكومية تشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الإدارات المختلفة لأداء مهامها بفعالية.

رابعًا: تقسيم النفقات حسب دورها في الاقتصاد

تقسيم النفقات حسب دورها في الاقتصاد إلى نفقات إنتاجية وغير إنتاجية يعتبر من الأدوات الهامة في تحليل السياسات الاقتصادية وفهم تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والتنمية. هذا التقسيم يساعد في توجيه الموارد المالية بشكل فعال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فيما يلي شرح مفصل لكل نوع من هذه النفقات.

■ **النفقات الإنتاجية**

النفقات الإنتاجية هي النفقات التي تُخصص للاستثمارات التي تعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذه النفقات تعتبر استثماراً في البنية التحتية والموارد البشرية والتكنولوجية، وتشمل:

١. **البنية التحتية:** تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية من أهم النفقات الإنتاجية. تشمل هذه الاستثمارات بناء وتطوير الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات، وشبكات النقل. البنية التحتية الجيدة تسهم في تحسين كفاءة النقل وتقليل تكاليف الإنتاج، مما يعزز التجارة ويزيد من تنافسية الاقتصاد.

٢. **الصناعة والزراعة:** تشمل النفقات الإنتاجية الاستثمار في تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة. بناء المصانع وتحديث المعدات الزراعية يزيد من القدرة الإنتاجية ويعزز التنويع الاقتصادي. دعم هذه القطاعات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

٣. **التعليم والتدريب:** الاستثمار في التعليم والتدريب يعزز رأس المال البشري، مما يزيد من إنتاجية الأفراد ويساهم في الابتكار والتطور التكنولوجي. نفقات التعليم تشمل بناء المدارس والجامعات، وتوفير البرامج التعليمية والتدريبية التي تعد الأفراد لسوق العمل.

٤. **البحث والتطوير**: تعتبر نفقات البحث والتطوير أساسية لتعزيز الابتكار وتحقيق التقدم التكنولوجي. الاستثمار في البحث العلمي وتطوير التقنيات الحديثة يساعد على تحسين الكفاءة الإنتاجية وإيجاد حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية[1].

٥. **التكنولوجيا:** تشمل النفقات الإنتاجية الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية مثل شبكات الاتصالات والإنترنت. هذه الاستثمارات تعزز الاقتصاد الرقمي وتسهم في تحسين أداء الأعمال وزيادة فرص الابتكار.

■ **النفقات غير الإنتاجية**

النفقات غير الإنتاجية هي النفقات التي تُخصص لمجالات لا تسهم بشكل مباشر في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ولكنها تعتبر ضرورية لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي. تشمل هذه النفقات:

١. **الدفاع والأمن:** تُنفق في مجالات الدفاع والأمن لضمان حماية البلاد والحفاظ على الاستقرار الداخلي. على الرغم من أن هذه النفقات لا تزيد من القدرة الإنتاجية مباشرة، إلا أنها ضرورية لتوفير بيئة آمنة تُمكّن من تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

٢. الخدمات العامة: تشمل النفقات على الخدمات العامة مثل النظام القضائي، والشرطة، وخدمات الطوارئ. هذه الخدمات تساهم في الحفاظ على النظام والقانون، مما يعزز الثقة في الحكومة ويخلق بيئة مستقرة للأعمال[١].

٣. الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية: تشمل النفقات على البرامج الاجتماعية مثل التأمينات الاجتماعية، والمعاشات، والدعم المالي للفئات المحتاجة. هذه النفقات تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر، لكنها لا تسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية الاقتصادية[٢].

٤. الصحة العامة: على الرغم من أن النفقات الصحية تساهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية بشكل غير مباشر من خلال تحسين صحة المواطنين، إلا أنها تُعتبر ضمن النفقات غير الإنتاجية لأنها لا تساهم مباشرة في زيادة القدرة الإنتاجية.

٥. الإدارة العامة: تشمل النفقات المتعلقة بتسيير الأعمال الحكومية وإدارة شؤون الدولة مثل الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين. هذه النفقات

---

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

[٢]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص١٣٥.

ضرورية لضمان كفاءة الأداء الحكومي، لكنها لا تسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية.

■ **أهمية تقسيم النفقات (إنتاجية وغير إنتاجية)**

تقسيم النفقات إلى إنتاجية وغير إنتاجية يساعد في تحقيق عدة أهداف منها:

١. **توجيه السياسات الاقتصادية:** يساعد هذا التقسيم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على النفقات الإنتاجية.

٢. **تحليل الأداء المالي:** يمكن للحكومات من خلال هذا التقسيم تحليل أدائها المالي وتحديد تأثير كل نوع من النفقات على الاقتصاد.

٣. **التخطيط الاستراتيجي:** يساعد في التخطيط الاستراتيجي من خلال تخصيص الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وتحديد الأولويات بين النفقات المختلفة[1].

٤. **تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:** يساهم تقسيم النفقات في تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار

[1]) John Cullis and Philip Jones, "Public Finance and Public Choice: Analytical Perspectives," Oxford University Press, 3rd edition, 2009,p 45.

الاجتماعي من خلال توزيع الموارد المالية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

خامسًا: تقسيم النفقات حسب درجة الإلزام

تقسيم النفقات حسب درجة الإلزام إلى نفقات إلزامية ونفقات اختيارية هو مفهوم حيوي في التخطيط المالي والإدارة الحكومية. هذا التقسيم يساعد على فهم كيفية تخصيص الموارد المالية وتحديد أولويات الإنفاق بما يتماشى مع الأهداف القانونية والسياسية والاقتصادية. وفيما يلي شرح مفصل لكل نوع من هذه النفقات وأهميته.

■ **النفقات الإلزامية**

النفقات الإلزامية هي تلك النفقات التي تلتزم الحكومة بإنفاقها وفقًا للقوانين واللوائح السارية. هذه النفقات تكون ملزمة قانونيًا ولا يمكن تأجيلها أو تعديلها دون تعديل التشريعات ذات الصلة. تشمل النفقات الإلزامية عدة مجالات رئيسية[1]:

١. **الرواتب والأجور**: دفع رواتب وأجور الموظفين الحكوميين يعتبر من النفقات الإلزامية. الحكومات ملزمة بتوفير الأجور والمزايا للموظفين العاملين في مختلف القطاعات الحكومية وفقًا للعقود والقوانين.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

٢. **المعاشات والتأمينات الاجتماعية:** تشمل النفقات على معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية التي تُدفع للأفراد بعد بلوغهم سن التقاعد أو في حالات العجز والوفاة. هذه المدفوعات تكون ملزمة قانونيًا وتستند إلى قوانين التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد.

٣. **خدمة الدين العام:** تشمل هذه النفقات الفوائد والأقساط المستحقة على القروض التي حصلت عليها الحكومة من الجهات المحلية والدولية. الحكومة ملزمة بسداد هذه الديون وفقًا لجداول زمنية محددة في عقود القروض.

٤. **الرعاية الاجتماعية:** تتضمن النفقات على البرامج الاجتماعية المختلفة التي تهدف إلى دعم الفئات المحتاجة مثل برامج الضمان الاجتماعي، والإعانات المالية للأسر الفقيرة، والرعاية الصحية المجانية للفئات المستحقة.

٥. **التعليم والصحة:** في العديد من الدول، يعتبر الإنفاق على التعليم والصحة من النفقات الإلزامية، حيث تُلزِم القوانين الحكومات بتوفير خدمات تعليمية وصحية مجانية أو مدعومة للمواطنين.

- **النفقات الاختيارية**

النفقات الاختيارية هي تلك النفقات التي تكون للحكومة الحرية في تقرير حجمها ومجالاتها. هذه النفقات غير ملزمة قانونيًا ويمكن تعديلها أو تأجيلها

وفقًا للأولويات والسياسات الحكومية. تشمل النفقات الاختيارية مجالات متنوعة منها:

١. **المشروعات التنموية الجديدة:** تشمل هذه النفقات الاستثمار في مشروعات تنموية جديدة مثل بناء الطرق، والمستشفيات، والمدارس، والمرافق العامة. هذه المشروعات تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. **الاستثمارات التكنولوجية:** تشمل النفقات على تطوير البنية التحتية التكنولوجية مثل شبكات الاتصالات، والإنترنت، وتطوير أنظمة المعلومات الحكومية. هذه الاستثمارات تعزز كفاءة الحكومة وتحسن الخدمات المقدمة للمواطنين[1].

٣. **البحث والتطوير:** تتضمن النفقات على دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. هذه النفقات تعتبر اختيارية، ولكنها ضرورية لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

٤. **البرامج الثقافية والترفيهية**: تشمل النفقات على تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية، وتطوير المرافق الترفيهية مثل الحدائق العامة والمتاحف. هذه النفقات تعزز الرفاهية الاجتماعية وتحسن جودة الحياة[١].

٥. **الدعم الاقتصادي:** تشمل النفقات على تقديم الدعم المالي والاقتصادي للقطاعات المختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة. هذا الدعم يساعد في تعزيز التنافسية وزيادة الإنتاجية.

■ **أهمية تقسيم النفقات**

تقسيم النفقات إلى إلزامية واختيارية له عدة فوائد منها:

١. **التخطيط المالي:** يساعد هذا التقسيم في وضع خطط مالية دقيقة وتحديد أولويات الإنفاق بما يتماشى مع الأهداف القانونية والسياسية. النفقات الإلزامية يتم تضمينها في الميزانية بشكل أساسي لضمان الوفاء بالالتزامات القانونية.

٢. **إدارة الموارد:** يمكن للحكومات من خلال هذا التقسيم إدارة الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وتوجيه النفقات الاختيارية نحو المشروعات التي تحقق أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٦٠ وما بعدها.

٣. **المرونة المالية:** النفقات الاختيارية توفر مرونة مالية للحكومات تمكنها من الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة. يمكن تعديل حجم هذه النفقات أو تأجيلها وفقًا للظروف المالية والاقتصادية.

٤. **تحقيق التوازن**: يساعد تقسيم النفقات في تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الأساسية والالتزامات القانونية وبين الاستثمار في المشروعات التنموية التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

سادسًا: تقسيم النفقات العامة بحسب دورها وأثرها على توزيع الدخل (النفقات الحقيقية، والنفقات التحويلية)

تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية يعكس كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصاد وتوزيع الدخل القومي. يمكن لهذا التقسيم أن يساعد في فهم تأثير السياسات المالية على الفئات المختلفة في المجتمع وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي. وفيما يلي شرح مفصل لكل نوع من هذه النفقات مع ذكر أمثلة توضيحية[١].

■ النفقات الحقيقية

النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تُخصص لإنتاج السلع والخدمات العامة والتي تساهم مباشرة في النمو الاقتصادي. هذه النفقات تشمل الإنفاق

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨. ص ١٢٥.

على البنية التحتية، التعليم، الصحة، والأمن. يمكن للنفقات الحقيقية أن تؤثر على توزيع الدخل القومي من خلال تحسين فرص العمل وزيادة الإنتاجية. وتشمل هذه النفقات ما يلي:

١. **البنية التحتية:** تشمل الإنفاق على بناء وتطوير الطرق، الجسور، الموانئ، والمطارات. هذه النفقات تعزز كفاءة النقل وتقلل تكاليف الإنتاج، مما يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي. على سبيل المثال، بناء شبكة طرق جديدة يمكن أن يسهل حركة البضائع والخدمات، مما يفتح أسواقًا جديدة للشركات المحلية ويخلق فرص عمل جديدة.

٢. **التعليم**: يشمل الإنفاق على بناء المدارس والجامعات، توفير البرامج التعليمية، ودفع رواتب المعلمين. الاستثمار في التعليم يعزز رأس المال البشري ويزيد من فرص العمل والدخل للأفراد. على سبيل المثال، تحسين جودة التعليم يمكن أن يرفع من مستوى مهارات الأفراد ويزيد من فرصهم في الحصول على وظائف أفضل بأجور أعلى[١].

٣. **الصحة:** تشمل النفقات على بناء المستشفيات والمراكز الصحية، شراء المعدات الطبية، وتقديم الخدمات الصحية المجانية أو المدعومة. تحسين الخدمات الصحية يزيد من إنتاجية الأفراد من خلال تحسين صحتهم العامة. على سبيل المثال، إنشاء مستشفى جديد في منطقة ريفية يمكن أن يحسن

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

الوصول إلى الرعاية الصحية ويقلل من الفجوة الصحية بين المناطق الحضرية والريفية.

٤. **الأمن:** تشمل النفقات على قوات الأمن والشرطة والدفاع. الأمن والاستقرار يعتبران شرطين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمارات. على سبيل المثال، تعزيز الأمن في منطقة معينة يمكن أن يشجع الشركات على الاستثمار وإنشاء مشروعات جديدة، مما يخلق فرص عمل ويحسن من مستوى المعيشة.

■ **النفقات التحويلية**

النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تُخصص لإعادة توزيع الدخل من خلال تحويل الأموال من الحكومة إلى الأفراد أو الجماعات دون الحصول على سلع أو خدمات مباشرة في المقابل. تهدف هذه النفقات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع. وتشمل هذه النفقات ما يلي:

١. **الإعانات الاجتماعية:** تشمل تقديم الدعم المالي للفئات الضعيفة مثل الفقراء، العاطلين عن العمل، والمعاقين. تهدف هذه الإعانات إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر حاجة وتقليل الفقر. على سبيل المثال، تقديم

إعانات مالية للعائلات الفقيرة يمكن أن يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية[1].

٢. **معاشات التقاعد:** تشمل دفع معاشات التقاعد للموظفين السابقين في القطاعين العام والخاص. تساهم هذه النفقات في تأمين حياة كريمة للمتقاعدين وتعزيز العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، تقديم معاشات تقاعدية عادلة يمكن أن يضمن للأفراد الذين أفنوا حياتهم في العمل حياة كريمة بعد التقاعد.

٣. **دعم السلع الأساسية:** تشمل تقديم دعم مالي للسلع الأساسية مثل الغذاء والوقود لتقليل تكاليفها على المواطنين. يهدف هذا الدعم إلى تحسين القدرة الشرائية للفئات المحدودة الدخل. على سبيل المثال، دعم أسعار الوقود يمكن أن يقلل من تكاليف النقل والمعيشة للأفراد، مما يساعد على تحسين مستواهم المعيشي.

٤. **التأمين الصحي والاجتماعي:** تشمل النفقات على برامج التأمين الصحي والاجتماعي التي تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والصحية للمواطنين. هذه البرامج تساهم في تقليل المخاطر المالية للأفراد وتوفير الأمان الاجتماعي. على سبيل المثال، تقديم التأمين الصحي الشامل يمكن أن

[1]) Edgar K. Browning and Jacqueline M. Browning, "Public Finance and the Price System," Pearson, 7th edition, 2004, p68.

يضمن حصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية اللازمة دون تكبد تكاليف باهظة[١].

- **تأثير النفقات على توزيع الدخل القومي**

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية تلعبان دورًا مهمًا في توزيع الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية. النفقات الحقيقية تساهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من الدخل. على الجانب الآخر، النفقات التحويلية تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر حاجة[٢].

على سبيل المثال، إذا قررت الحكومة زيادة الإنفاق على التعليم (نفقات حقيقية)، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين مهارات الأفراد وزيادة فرص العمل، مما يسهم في رفع مستويات الدخل. في المقابل، إذا قررت الحكومة زيادة الإعانات الاجتماعية (نفقات تحويلية)، فإن ذلك سيساعد على تحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة وتقليل الفقر.

[١]) عبد الله النجار، "المالية العامة والتشريع المالي"، مرجع سابق، ص١٢٥.

[2]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

المطلب الثاني

تقسيمات النفقات العامة حسب الموازنة العامة المصرية

أولًا: الاستخدامات (النفقات):

١- الاستخدامات الجارية:

الباب الأول: الأجور ويضم المجموعة الآتية:

مجموعة (١) أجور وبدلات ومزايا نقدية.

مجموعة (٢) مزايا عينية.

مجموعة (٣) مزايا تأمينية.

الباب الثاني: النفقات الجارية والتحويلات الجارية ويضم المجموعات الآتية:

مجموعة (١) المستلزمات السلعية.

مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية.

مجموعة (٣) المشتريات بغرض البيع.

مجموعة (٤) التحويلات الجارية.

مجموعة (٥) التحويلات الجارية التخصصية..

مجموعة (٦) فائض العمليات الجارية.

٢- الاستخدامات الرأسمالية:

الباب الثالث: الاستخدامات الاستثمارية ويضم المجموعتين الآتيتين:

مجموعة (١) التكوين السلعي.

مجموعة (٢) الإنفاق الاستهلاكي.

الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية – وتضم المجموعة الآتية:

مجموعة (١) الإقراض.

مجموعة (٢) سداد القروض.

مجموعة (٣) الاستثمارات المالية.

مجموعة (٤) تحويلات رأسمالية أخرى.

الفصل الثاني

حجم النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة واحدة من أهم أدوات السياسة المالية للدولة، حيث تلعب دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يشمل حجم النفقات العامة كافة المصروفات التي تنفقها الحكومة على مختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الدفاع، وغيرها. تتفاوت هذه النفقات بشكل كبير بين الدول تبعاً لعوامل متعددة، وظروف اقتصادية، وسياسية، واجتماعية. في هذا الفصل، سنتناول حجم النفقات العامة من خلال مبحثين رئيسيين: الأول يتناول العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، والثاني يستعرض ظاهرة زيادة النفقات العامة وأسبابها.

المبحث الأول

العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة

حجم النفقات العامة يعتمد على مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات الحكومة المتعلقة بالإنفاق. هذه العوامل تشمل:

أولًا: الأوضاع الاقتصادية:

تأثير الأوضاع الاقتصادية على حجم النفقات العامة

تلعب الأوضاع الاقتصادية دورًا محوريًا في تحديد حجم النفقات العامة للحكومة. يتمثل هذا التأثير في كيفية استجابة الحكومة للتغيرات الاقتصادية من خلال تعديل سياساتها المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. يمكن تقسيم تأثير الأوضاع الاقتصادية على النفقات العامة إلى حالتين رئيسيتين: الركود الاقتصادي والازدهار الاقتصادي[١].

١. الركود الاقتصادي

في حالة الركود الاقتصادي، تشهد الاقتصاديات تباطؤًا في النمو، وزيادة في معدلات البطالة، وانخفاضًا في الإنتاج والاستهلاك. هذه الظروف تتطلب تدخلًا حكوميًا لزيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز الاقتصاد. هناك عدة طرق يمكن للحكومة من خلالها زيادة الإنفاق خلال فترات الركود، منها:

أ. الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الكبرى

تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على المشروعات الكبرى مثل بناء الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات. هذه المشروعات توفر فرص عمل جديدة، وتحفز الطلب على المواد الخام والخدمات، مما ينعش الاقتصاد.

ب. الإنفاق الاجتماعي

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٥٨.

تزيد الحكومة من الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل الإعانات المالية للعاطلين عن العمل، ودعم الأسر الفقيرة، وبرامج الضمان الاجتماعي. هذه النفقات تساعد في تحسين مستوى المعيشة للأفراد الأكثر تأثرًا بالركود، وتعزز الاستهلاك المحلي.

ج. تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي

تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتزيد من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة لتوفير المزيد من الفرص وتحسين البنية التحتية الاجتماعية.

٢. الازدهار الاقتصادي

في حالة الازدهار الاقتصادي، تشهد الاقتصاديات نموًا مرتفعًا، وزيادة في معدلات التوظيف، وارتفاعًا في الإنتاج والاستهلاك. في هذه الظروف، قد تتجه الحكومة إلى تقليل الإنفاق العام لتجنب تضخم الاقتصاد والحفاظ على التوازن المالي. هناك عدة طرق يمكن للحكومة من خلالها تقليل الإنفاق خلال فترات الازدهار، منها[١]:

أ. تقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية

[١]) عبد الله النجار، "المالية العامة والتشريع المالي"، مرجع سابق، ص١٦٨.

تقوم الحكومة بتقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل الإعانات المالية وبرامج الضمان الاجتماعي، حيث يكون هناك انخفاض في الحاجة لهذه البرامج بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة فرص العمل.

ب. تقليل الإنفاق الرأسمالي

تخفض الحكومة الإنفاق على المشروعات الكبرى والبنية التحتية، حيث يمكن أن يعتمد الاقتصاد في فترات الازدهار على الاستثمار الخاص الذي يكون أكثر نشاطًا في ظل الظروف الاقتصادية المواتية.

ج. زيادة الضرائب

تعمل الحكومة على زيادة الضرائب لتحصيل فائض مالي يمكن استخدامه في المستقبل خلال فترات الركود، مما يساعد على تحقيق التوازن المالي ومنع تضخم الاقتصاد.

يتأثر حجم النفقات العامة بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية. **في حالة الركود، تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد** من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وتخفيض الضرائب. **أما في حالة الازدهار، فقد تتجه الحكومة إلى تقليل الإنفاق لتجنب تضخم الاقتصاد والحفاظ على التوازن المالي** من خلال تقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشروعات الكبرى وزيادة الضرائب. هذه الاستراتيجيات تساعد الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

ثانيًا: التركيبة الديموغرافية:

تعد التغيرات في التركيبة السكانية من العوامل الحاسمة التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة. التركيبة السكانية تشير إلى توزيع الفئات العمرية المختلفة بين السكان، مثل نسبة الأطفال، الشباب، البالغين، وكبار السن. عندما تحدث تغيرات في هذه التركيبة، فإنها تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الاحتياجات والخدمات التي يجب على الحكومة توفيرها، مما ينعكس بدوره على حجم الإنفاق العام[1].

- **تأثير زيادة عدد السكان**

عندما يزداد عدد السكان بشكل عام، تزداد الحاجة إلى مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، زيادة عدد الأطفال تعني الحاجة إلى بناء المزيد من المدارس وتوظيف المزيد من المعلمين. زيادة عدد السكان تعني أيضاً الحاجة إلى توسعة البنية التحتية مثل الطرق، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي. كما يزداد الطلب على الخدمات الصحية، مما يستدعي توظيف المزيد من الأطباء والممرضين وبناء المزيد من المستشفيات.

[1]) . Raghbendra Jha, "Modern Public Economics," Routledge, 2nd edition, 2009, p114.

مثال: إذا شهدت مدينة ما نمواً سكانياً سريعاً، فقد تجد نفسها في حاجة ماسة لتوسيع شبكة النقل العام للتعامل مع العدد المتزايد من الركاب. كما قد تحتاج لبناء مدارس جديدة لتوفير التعليم للأطفال الجدد في المدينة. هذا النوع من التوسع في البنية التحتية والخدمات يتطلب تمويلاً حكومياً كبيراً.

- **تأثير زيادة نسبة كبار السن**

زيادة نسبة كبار السن في المجتمع تشكل تحدياً مختلفاً. مع تقدم السكان في العمر، تزداد الحاجة إلى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية. كبار السن غالباً ما يحتاجون إلى رعاية صحية مستمرة، مما يعني زيادة في الطلب على المستشفيات، دور الرعاية، والخدمات الصحية المتخصصة مثل العلاج الطبيعي والعلاج النفسي. كما أن الكثير من كبار السن يعتمدون على المعاشات التقاعدية التي تقدمها الدولة، مما يزيد من العبء المالي على الميزانية العامة.

مثال: اليابان تعتبر مثالاً واضحاً على تأثير زيادة نسبة كبار السن على الإنفاق العام. اليابان لديها واحدة من أعلى نسب كبار السن في العالم، وهذا يفرض على الحكومة اليابانية تخصيص جزء كبير من ميزانيتها للرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. الحكومة تجد نفسها مضطرة لتوفير خدمات

صحية متطورة ورعاية منزلية للمسنين، إضافة إلى زيادة الدعم المالي للمعاشات التقاعدية لضمان مستوى معيشة لائق لكبار السن[1].

تغير التركيبة السكانية سواء من خلال زيادة العدد الإجمالي للسكان أو زيادة نسبة فئات معينة مثل الأطفال أو كبار السن، يؤثر بشكل مباشر على حجم النفقات العامة.

ثالثًا: السياسات الحكومية:

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومات تلعب دورًا كبيرًا في تحديد أولويات الإنفاق العام. تختلف هذه السياسات بين الدول وحتى بين الحكومات داخل نفس الدولة، مما يؤدي إلى اختلاف في كيفية تخصيص الموارد المالية وتحديد مجالات الإنفاق الرئيسية. يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين: السياسات ذات التوجه الاجتماعي (الرفاه الاجتماعي) والسياسات ذات التوجه الليبرالي.

١- السياسات ذات التوجه الاجتماعي (الرفاه الاجتماعي)

الحكومات التي تتبنى سياسات ذات توجه اجتماعي تركز على تعزيز الرفاهية العامة للمواطنين من خلال توفير خدمات اجتماعية واسعة النطاق. هذه الحكومات تؤمن بأن من واجب الدولة تقديم دعم قوي للفئات الضعيفة

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 152.

والمحتاجة، وضمان مستوى معيشة لائق للجميع. لذلك، فإن أولويات الإنفاق لهذه الحكومات تشمل:

١. الصحة العامة: توفير خدمات صحية مجانية أو منخفضة التكلفة لجميع المواطنين، بناء المستشفيات، ودعم الأبحاث الطبية.

٢. التعليم: تقديم تعليم مجاني أو مدعوم من الدولة من المستوى الابتدائي وحتى التعليم العالي، بناء المدارس والجامعات، وتقديم منح دراسية.

٣. الرعاية الاجتماعية: تقديم إعانات بطالة، دعم الإسكان، وبرامج للمساعدات الغذائية.

٤. المعاشات التقاعدية: توفير معاشات تقاعدية سخية لكبار السن وضمان عيشهم بكرامة.

مثال: الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج والدنمارك تعد أمثلة بارزة على الدول التي تتبنى سياسات الرفاه الاجتماعي. هذه الدول تخصص جزءاً كبيراً من ميزانياتها للإنفاق على الخدمات الاجتماعية، مما يضمن مستويات عالية من الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين. على سبيل المثال، في السويد، يحصل جميع المواطنين على رعاية صحية مجانية تقريباً، والتعليم مجاني حتى على مستوى الجامعات.

٢- السياسات ذات التوجه الليبرالي

على الجانب الآخر، الحكومات ذات التوجه الليبرالي تفضل تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وتؤمن بأن القطاع الخاص يمكن أن يقدم الخدمات بكفاءة أكبر. هذه الحكومات تركز على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تخفيض الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي. أولويات الإنفاق لهذه الحكومات تشمل[١]:

١. الدفاع والأمن: زيادة الإنفاق على القوات المسلحة والأمن الداخلي.

٢. البنية التحتية: تشجيع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبيرة من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣. تحفيز القطاع الخاص: تقديم حوافز ضريبية ودعم الشركات لخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

٤. تقليص الدعم الاجتماعي: تقليل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والخدمات المجانية، مع تشجيع المواطنين على الاعتماد على أنفسهم أو الاستفادة من الخدمات المقدمة من القطاع الخاص.

[١]) سمير زكي، "المالية العامة والسياسة الاقتصادية"، دار الجيل، ٢٠١٥، ص٢٠١.

مثال: الولايات المتحدة تحت قيادات جمهورية تُعد مثالاً على الحكومات ذات التوجه الليبرالي. في فترات حكم الجمهوريين، يتم التركيز عادة على تقليل الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب، وتحفيز القطاع الخاص. على سبيل المثال، في عهد الرئيس رونالد ريغان في الثمانينيات، تم تنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية تُعرف باسم "ريغان وميكس"، والتي شملت تخفيض الضرائب وتقليل الإنفاق الاجتماعي مع زيادة الإنفاق الدفاعي[1].

رابعًا: الأوضاع السياسية:

الاستقرار السياسي ووجود سياسات اقتصادية واضحة ومستدامة هما عنصران أساسيان في تحديد حجم النفقات العامة لأي دولة. عندما تتمتع الدولة باستقرار سياسي وسياق سياسات اقتصادية مستدامة، يكون من السهل على الحكومة تخطيط وتنفيذ ميزانيات طويلة الأجل وتوجيه الإنفاق بشكل فعّال نحو التنمية المستدامة. في المقابل، الأزمات السياسية وعدم الاستقرار يمكن أن تؤدي إلى تغييرات مفاجئة وغير متوقعة في حجم الإنفاق العام، مما يؤثر على الاقتصاد ككل.

أولًا: الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية المستدامة

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 105.

عندما تكون الدولة مستقرة سياسياً وتتبنى سياسات اقتصادية واضحة ومستدامة، تتمكن الحكومة من وضع خطط مالية متوسطة وطويلة الأجل تتسم بالثبات والوضوح. هذا يمكن أن يشمل:

١. التخطيط طويل الأجل: وضع خطط خمسية أو عشرية تتضمن مشاريع بنية تحتية كبيرة، استثمارات في التعليم والصحة، وبرامج لتحفيز الاقتصاد.

٢. التوزيع المتوازن للموارد: تخصيص الموارد بشكل يوازن بين الاحتياجات الفورية والمستقبلية، مما يضمن استدامة الإنفاق الحكومي.

٣. إدارة الأزمات: وجود استراتيجيات واضحة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، مما يقلل من الحاجة إلى تغييرات مفاجئة في الميزانية.

مثال: ألمانيا تُعد مثالاً جيداً لدولة تتمتع باستقرار سياسي وسياسات اقتصادية مستدامة. على مدى عقود، تمكنت الحكومة الألمانية من تنفيذ سياسات مالية مستقرة وموجهة نحو تحقيق النمو المستدام. هذا الاستقرار سمح لألمانيا بتخصيص ميزانيات ضخمة لمشاريع البنية التحتية، التعليم، والبحث والتطوير دون الحاجة إلى تغييرات مفاجئة في حجم الإنفاق العام[1].

ثانيًا: الأزمات السياسية وعدم الاستقرار

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 157.

في المقابل، الأزمات السياسية وعدم الاستقرار يمكن أن يؤديا إلى تغييرات مفاجئة وغير متوقعة في حجم الإنفاق العام. عندما تواجه دولة أزمات سياسية، قد تكون الحكومة مضطرة لاتخاذ قرارات مالية طارئة لمعالجة الوضع، مما قد يؤدي إلى[١]:

١. زيادة الإنفاق الدفاعي والأمني: للتعامل مع التهديدات الداخلية أو الخارجية، مما قد يتطلب تخفيض الإنفاق في مجالات أخرى مثل التعليم أو الصحة.

٢. دعم الاقتصاد: ضخ أموال بشكل عاجل في الاقتصاد لمحاولة استعادة الاستقرار، مثل تقديم حوافز للشركات أو زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

٣. عدم القدرة على التخطيط طويل الأجل: تصبح الحكومات أكثر تركيزاً على التعامل مع الأزمات الحالية بدلاً من التخطيط المستقبلي، مما يعرقل التنمية المستدامة.

مثال: فنزويلا تمثل مثالاً على دولة تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي كبير. خلال العقد الماضي، تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل حاد، مما أدى إلى تغييرات مفاجئة وكبيرة في حجم

[١]) عبد الهادي مقبل، المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص١٢٧ وما بعدها.

الإنفاق العام. الحكومة الفنزويلية اضطرت لزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية والاقتصادية في محاولة لدعم المواطنين في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية، إلا أن هذا الإنفاق لم يكن مستداماً، وأدى إلى تضخم مفرط وانهيار اقتصادي شامل.

خامسًا: التزامات الدولة:

تعتبر الالتزامات المالية الدولية والمحلية من العوامل الأساسية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة. هذه الالتزامات تشمل الديون، التعويضات، والمساعدات الدولية، وكلها تتطلب تخصيص موارد مالية من الميزانية العامة لتغطيتها. يفرض هذا تأثيرات مباشرة على قدرة الحكومة على تخصيص الأموال لمجالات أخرى مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية[1].

- **الديون**

الديون هي من أكثر الالتزامات المالية تأثيرًا على حجم النفقات العامة. عندما تقترض الحكومات الأموال من مصادر داخلية أو خارجية، فإنها تلتزم بسداد هذه القروض مع الفوائد في فترات محددة. خدمة الدين (أي دفع أصل الدين والفوائد) تتطلب تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p154.

لتغطية هذه النفقات. قد يؤثر هذا سلبًا على قدرة الحكومة على الإنفاق في مجالات أخرى حيوية.

مثال: اليونان تعرضت لأزمة ديون كبيرة في العقد الماضي. نتيجة لارتفاع مستويات الدين العام والعجز في الميزانية، اضطرت الحكومة اليونانية لتخصيص جزء كبير من إيراداتها لسداد الديون والفوائد المستحقة عليها. هذا قلل من قدرتها على الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة واحتجاجات شعبية واسعة[١].

- **التعويضات**

التعويضات المالية هي نوع آخر من الالتزامات التي قد تتكبدها الحكومات. يمكن أن تنشأ هذه التعويضات نتيجة لأحكام قضائية، اتفاقيات دولية، أو تسويات نزاعات. دفع هذه التعويضات يتطلب تخصيص أموال من الميزانية العامة، مما يؤثر على أولويات الإنفاق الأخرى.

مثال: بعد الحرب العالمية الأولى، فرضت معاهدة فرساي على ألمانيا دفع تعويضات مالية كبيرة للدول الحليفة. هذه التعويضات أثقلت كاهل الاقتصاد

[١]) عبد الهادي مقبل، المالية العامة، مرجع سابق، ص١٨٦ وما بعدها.

الألماني وكانت من العوامل التي ساهمت في الأزمة الاقتصادية التي واجهتها ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين.

- المساعدات الدولية

المساعدات الدولية تشمل الأموال التي تقدمها الحكومات لدول أخرى كجزء من التزاماتها الدولية أو كسياسة خارجية لتعزيز علاقاتها الدولية. هذه المساعدات قد تكون على شكل مساعدات إنسانية، تنموية، أو عسكرية. **على الرغم من أن هذه المساعدات قد تعزز مكانة الدولة على الساحة الدولية، إلا أنها تتطلب تخصيص موارد مالية من الميزانية العامة.**

مثال: الولايات المتحدة تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها للمساعدات الخارجية. هذه المساعدات تتضمن دعم اقتصادي وتنموي لدول مختلفة حول العالم، بالإضافة إلى مساعدات إنسانية في حالات الكوارث. بينما تعزز هذه المساعدات من نفوذ الولايات المتحدة دولياً، فإنها تمثل التزامات مالية تؤثر على توزيع الموارد داخلياً[1].

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

المبحث الثاني

ظاهرة زيادة النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر الاقتصادية المهمة التي استرعت انتباه الاقتصاديين عبر الزمن. مع زيادة الدخل الوطني، تزداد النفقات العامة بشكل مستمر، بغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع في الدول سواء كان رأسماليًا أو اشتراكيًا، أو درجة تقدمها الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو نامية. كان الاقتصادي الألماني **أدولف فاجنر** أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، حيث قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وخلص إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

■ قانون فاجنر للنفقات العامة

استنتاجات فاجنر صيغت في قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون فاجنر"، والذي يتلخص في أنه كلما حقق مجتمع ما معدلًا معينًا من النمو الاقتصادي، كلما زاد نشاط الدولة وبالتالي زادت النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي. هذا القانون يعكس العلاقة المتزايدة بين الدخل الوطني والنفقات العامة، حيث إن نسبة النفقات العامة في الدخل القومي تأخذ في الزيادة بشكل مستمر.

■ أسباب تزايد الإنفاق العام وفقًا لفاجنر

فاجنر قدم تفسيرات متعددة لظاهرة تزايد الإنفاق العام، تتضمن زيادة الطلب على السلع العامة، زيادة الطلب على الوظائف التقليدية للدولة، واتساع نطاق النشاط الحكومي.

١. زيادة الطلب على السلع العامة:

مع زيادة دخل الفرد، يزداد الطلب على خدمات الصحة والتعليم والمياه النظيفة والخدمات الاتصالية. فاجنر لاحظ أن مرونة الطلب على هذه السلع بالنسبة للدخل تكون مرتفعة، مما يعني أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على هذه الخدمات.

- في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، مع زيادة الدخل، يزداد الطلب على الخدمات الصحية المتطورة والتعليم العالي المتميز. هذا يتطلب من الحكومة زيادة الإنفاق لتلبية هذه الطلبات المتزايدة.

٢. زيادة الطلب على الوظائف التقليدية للدولة

كلما زادت معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، تزداد وتشابك العلاقات الاقتصادية والقانونية والأمنية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على وظائف الدولة التقليدية مثل الأمن والقضاء والدفاع[1].

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 68.

- مع التوسع العمراني في الدول النامية مثل الهند، تظهر حاجة ماسة لإنشاء مراكز شرطة جديدة ومحاكم في المناطق الجديدة لتوفير الخدمات الأمنية والقضائية لسكان هذه المناطق. هذا يتطلب زيادة كبيرة في الإنفاق على هذه الوظائف التقليدية للدولة.

٣. اتساع نطاق النشاط الحكومي

أشار فاجنر إلى أن التصور الحديث لفشل نظام السوق والآثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية يستدعي زيادة تدخل الحكومة لتوسيع نشاطها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. هذا التدخل يهدف إلى زيادة ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الوطني.

- في العديد من الدول الأوروبية، الحكومة تتدخل في العديد من القطاعات الاقتصادية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، مثل الطاقة المتجددة والنقل العام. هذا يتطلب زيادة في الإنفاق العام لدعم هذه المبادرات والسياسات.

- **انتقادات لتحليل فاجنر:**

تحليل فاجنر على الرغم من تأثيره الكبير، واجه عدة انتقادات تشمل:

- غياب الدوافع الداخلية: التحليل لا يوضح الدوافع الداخلية التي تدفع الحكومة لزيادة إنفاقها[١].

- العلاقة بين الإنفاق والدخل: ربط التحليل زيادة الإنفاق العام برغبة الحكومة في توسيع خدماتها دون النظر إلى تفاعل الأفراد في المجتمع.

- الزمن الطويل: التحليل يركز على عناصر الزمن الطويل دون النظر إلى التغيرات القصيرة الأجل في الإنفاق.

- الاقتصاديات الناشئة: التحليل مناسب للمرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية ولكنه قد لا يفسر زيادة الإنفاق في الدول المتقدمة حاليًا.

■ **تحليل بيكوك ووايزمان لنمو الإنفاق العام**

بيكوك ووايزمان قدما تحليلًا يعتمد على العلاقة بين الإنفاق العام كقرار حكومي ومدى حساسية الأفراد للضرائب التي يجب عليهم دفعها لتمويل هذا الإنفاق. يشير هذا التحليل إلى وجود مستوى معين من الضرائب يشكل قيدًا على نمو الإنفاق العام. لكن مع زيادة الدخل القومي، يمكن أن يقبل الأفراد بمستوى أعلى من الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٩٦.

- فترات الأزمات: خلال الأزمات مثل الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية، زاد الإنفاق العام بشكل كبير لمواجهة آثار الأزمات. بعد انتهاء الأزمة، يستمر مستوى الإنفاق العام مرتفعًا لفترة بسبب الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تفرضها الأزمة.

- **الظروف الطارئة وأثرها على الإنفاق العام**

أثناء الأزمات، يضطر الأفراد لقبول رفع معدلات الضرائب لتمويل الزيادة في الإنفاق العام لمواجهة آثار الأزمة. حتى بعد انتهاء الأزمة، تظل آثارها الاقتصادية والاجتماعية مستمرة، مما يؤدي إلى استمرار مستوى الإنفاق العام المرتفع[1].

- فبعد الحرب العالمية الثانية، استمرت الحكومات في زيادة الإنفاق العام لتغطية التزامات إعادة البناء والتعافي الاقتصادي. هذا تضمن الاستثمار في البنية التحتية، الرعاية الاجتماعية، والتعليم لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

- **أسباب زيادة النفقات**

النفقات العامة هي تلك الأموال التي تنفقها الحكومة لتوفير السلع والخدمات العامة ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تزايد حجم النفقات العامة

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 169.

يعد ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من الأسباب الحقيقية والظاهرية. لفهم هذه الظاهرة بشكل كامل، يجب استكشاف الأسباب العميقة (الحقيقية) التي تدفع الحكومات لزيادة إنفاقها، بالإضافة إلى الأسباب السطحية (الظاهرية) التي تكون واضحة، ولكنها قد تخفي وراءها دوافع أكثر تعقيدًا[١].

المطلب الأول

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

النمو الحقيقي للإنفاق العام يشير إلى الزيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة وليس فقط إلى الزيادة الاسمية. هذه الزيادة تعكس النمو الحقيقي في حجم الإنفاق الذي يترجم إلى زيادة حصة الفرد من السلع والخدمات العامة. تعد أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام متنوعة ويمكن تقسيمها إلى خمسة فئات رئيسية: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ومالية، وإدارية.

- **الأسباب الاقتصادية:**

تتعلق الأسباب الاقتصادية بنمو الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. عندما ينمو الاقتصاد، تزداد الإيرادات الحكومية من الضرائب وغيرها من المصادر، مما يتيح لها زيادة الإنفاق على الخدمات العامة.

[١]) عبد الهادي مقبل، المالية العامة، مرجع سابق، ص١٥٢.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية استثمارات كبيرة في البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والمدارس، والمستشفيات. هذا النوع من الاستثمار يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من إنتاجية الاقتصاد، مما يؤدي في النهاية إلى دورة إيجابية من النمو والإنفاق.

تتضمن الأسباب الاقتصادية أيضًا تقلبات الدورة الاقتصادية. خلال فترات الركود الاقتصادي، قد تزيد الحكومات من الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد وإخراجه من الركود. هذا يمكن أن يشمل زيادة الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية لدعم الأسر المتضررة أو زيادة الاستثمار في المشاريع العامة لخلق فرص عمل. في المقابل، خلال فترات النمو الاقتصادي القوي، لا تستطيع الحكومات أن تقلل من الإنفاق العام إنما تركز على تقليص العجز.

- **الأسباب السياسية (داخلية، خارجية):**

تلعب العوامل السياسية دورًا كبيرًا في تحديد مستويات الإنفاق العام. (الأسباب السياسية الداخلية) في النظم الديمقراطية، تسعى الأحزاب السياسية إلى تلبية احتياجات الناخبين للحصول على دعمهم في الانتخابات. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية، التعليم، الصحة، والبنية التحتية. كما يمكن أن يتأثر الإنفاق العام بالتوجهات الأيديولوجية للحكومات، حيث قد تفضل الحكومات اليسارية زيادة الإنفاق

على الخدمات العامة في حين قد تفضل الحكومات اليمينية تقليل الضرائب وتقليص حجم الحكومة[1].

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يمكن أن تؤثر أيضًا على الإنفاق العام. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي والعسكري. كما يمكن أن تؤدي الالتزامات الدولية مثل المساعدات الخارجية إلى زيادة النفقات العامة.

■ **الأسباب الاجتماعية:**

تشمل الأسباب الاجتماعية تغيرات التركيبة السكانية والتطورات الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان. كما يمكن أن تؤدي التغيرات في التركيبة السكانية مثل الشيخوخة السكانية إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

تتضمن الأسباب الاجتماعية أيضًا التغيرات في توقعات المواطنين ومعايير الحياة. مع زيادة مستوى الوعي والتعليم، يصبح المواطنون أكثر وعيًا بحقوقهم ومتطلباتهم من الحكومة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الحكومات لتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

[1]) Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 5th edition, 2016, p154.

■ **الأسباب المالية:**

تشمل الأسباب المالية عوامل مثل عجز الميزانية ومستويات الديون العامة. عندما تواجه الحكومات عجزًا ماليًا كبيرًا، قد تضطر إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد أو تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة. من ناحية أخرى، قد تضطر الحكومات إلى تقليص الإنفاق لتجنب تراكم الديون والتعامل مع التزامات الديون القائمة[1].

تلعب السياسة النقدية أيضًا دورًا في تحديد مستويات الإنفاق العام. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي سياسات التيسير الكمي أو أسعار الفائدة المنخفضة إلى زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تقليل تكلفة الاقتراض. كما يمكن أن تؤدي سياسات التقشف إلى تقليص الإنفاق في محاولة لتحقيق الاستقرار المالي.

■ **الأسباب الإدارية:**

الأسباب الإدارية تلعب دورًا حاسمًا في زيادة الإنفاق العام وتتمثل في عدة جوانب منها البيروقراطية المعقدة، الفساد الإداري، وسوء التخطيط. هذه العوامل تؤدي إلى زيادة النفقات التشغيلية، هدر الموارد المالية، وتضخم التكاليف نتيجة القرارات غير المدروسة وضعف الكفاءة الإدارية.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 168.

بالإضافة إلى ذلك، غياب الرقابة الفعالة وآليات المساءلة يزيد من الإنفاق غير الضروري ويساهم في تبديد الأموال العامة.

للتعامل مع هذه الأسباب الإدارية وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد العامة، يجب تعزيز الشفافية، تطبيق آليات رقابة صارمة، والاستثمار في تدريب وتطوير الكوادر الإدارية. كما أن التحديث التكنولوجي وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية يمكن أن يقلل من الهدر على المدى الطويل. من خلال معالجة هذه القضايا، يمكن تحقيق توازن أفضل بين النفقات والإيرادات، مما يسهم في التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

وفى نهاية هذا المطلب نريد أن نؤكد على أن النمو الحقيقي للإنفاق العام هو عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والمالية. كل من هذه العوامل يلعب دورًا في تحديد حجم ونوعية الإنفاق العام، ويتطلب توازنًا دقيقًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية المواطنين. من خلال فهم هذه الأسباب والتعامل معها بشكل استراتيجي، يمكن للحكومات تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

المطلب الثاني

الأسباب الظاهرية لظاهرة زيادة النفقات العامة

زيادة عدد السكان والتضخم من الأسباب الظاهرية البارزة التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة. هذه الظواهر تفرض ضغوطاً كبيرة على الحكومات لتلبية احتياجات السكان المتزايدة والمحافظة على استقرار الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. لنستعرض هذه الأسباب بمزيد من التفصيل مع أمثلة توضيحية.

١. زيادة عدد السكان:

زيادة عدد السكان تعني أن هناك المزيد من الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمات حكومية مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والبنية التحتية. كلما زاد عدد السكان، زادت الحاجة إلى بناء مدارس جديدة، توظيف معلمين، بناء مستشفيات، توفير الأطباء، تحسين شبكات الطرق، وتطوير وسائل النقل العام.

- التعليم: في دول مثل الهند والصين، النمو السكاني السريع يتطلب بناء آلاف المدارس سنويًا لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال في سن الدراسة. هذا يتطلب ميزانيات ضخمة لبناء المدارس، توظيف وتدريب المعلمين، وتوفير المواد الدراسية.

- الرعاية الصحية: في الدول الإفريقية مثل نيجيريا، حيث النمو السكاني مرتفع، تزيد الحاجة إلى المستشفيات، العيادات، والأطباء. زيادة عدد السكان تتطلب زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية لضمان حصول الجميع على الرعاية الطبية اللازمة[١].

- الإسكان: في دول مثل مصر والبرازيل، الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الإسكان. الحكومات تحتاج إلى استثمار موارد ضخمة في بناء وحدات سكنية جديدة وتطوير البنية التحتية لضمان توفير الإسكان اللائق للمواطنين.

٢. التضخم:

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار. عندما يحدث التضخم، ترتفع تكلفة السلع والخدمات، مما يعني أن الحكومة تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال لتقديم نفس المستوى من الخدمات. التضخم يمكن أن يكون ناتجًا عن عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو انخفاض قيمة العملة.

- الأجور والرواتب: في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، التضخم يعني أن الحكومة يجب أن تزيد من رواتب الموظفين الحكوميين للحفاظ على

[١]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص١٨٥.

قدرتهم الشرائية. إذا ارتفعت الأسعار بنسبة ٥٪ سنويًا، يجب أن تزيد الرواتب بنسبة مماثلة على الأقل للحفاظ على نفس المستوى المعيشي للموظفين[1].

- البرامج الاجتماعية: في دول مثل الأرجنتين وفنزويلا التي تواجه معدلات تضخم مرتفعة، يجب على الحكومات زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية والمساعدات الغذائية لضمان بقاء هذه البرامج فعالة وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين.

- المشاريع العامة: في الهند، التضخم يزيد من تكلفة مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق والجسور. إذا زادت تكلفة المواد الخام مثل الإسمنت والفولاذ، فإن الميزانيات المخصصة لهذه المشاريع يجب أن تزيد لتغطية التكاليف الإضافية.

■ **تفاعل العوامل السكانية والتضخم معاً:**

تفاعل الزيادة السكانية مع التضخم يمكن أن يكون له تأثيرات معقدة على النفقات العامة. زيادة عدد السكان قد تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يمكن أن يساهم في زيادة التضخم. من ناحية أخرى،

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 185.

التضخم يمكن أن يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة بكفاءة.

- الطلب على الغذاء: في دولة مثل نيجيريا، زيادة عدد السكان تعني زيادة الطلب على الغذاء. إذا لم يتواكب العرض مع هذا الطلب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار (التضخم الغذائي)، مما يضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق على دعم الغذاء للحفاظ على استقرار الأسعار وضمان الأمن الغذائي.

- البنية التحتية: في دول مثل البرازيل، زيادة عدد السكان تعني الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية. إذا ترافق ذلك مع التضخم، فإن تكلفة هذه المشاريع يمكن أن ترتفع بشكل كبير، مما يزيد من الأعباء المالية على الحكومة.

- **الإدارة الحكومية والزيادة في النفقات:**

للتعامل مع الضغوط الناتجة عن زيادة عدد السكان والتضخم، تحتاج الحكومات إلى استراتيجيات فعالة لإدارة النفقات وزيادة الإيرادات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق، تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإيرادات الضريبية بطرق مستدامة[١].

[١]) محمود عبد الغني، "التخطيط المالي والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٩، ص١٢٤.

- تحسين كفاءة الإنفاق: في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، الحكومات تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال استخدام التكنولوجيا، تحسين إدارة المشاريع، والحد من الفساد. هذا يمكن أن يساعد في تقليل التكاليف وضمان استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية.

- تعزيز النمو الاقتصادي: في الصين، تركز الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية، التعليم، والابتكار. النمو الاقتصادي القوي يمكن أن يساعد في زيادة الإيرادات الحكومية دون الحاجة إلى زيادة الضرائب بشكل كبير.

- زيادة الإيرادات الضريبية: في دول مثل ألمانيا وفرنسا، زيادة الإيرادات الضريبية يمكن تحقيقها من خلال إصلاحات ضريبية تهدف إلى زيادة الكفاءة والعدالة في النظام الضريبي، مع الحفاظ على مستويات الإنفاق العام الضرورية[١].

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٨٥.

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تمهيد وتقسيم:

تلعب النفقات العامة دوراً حيوياً في الاقتصاديات المعاصرة، حيث تُعتبر أداة رئيسية للحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست مجرد أرقام تُدرج في ميزانيات الدول، بل هي وسيلة فعّالة للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تُعدّ النفقات العامة أيضاً أداة لتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم في توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتساعد في تحسين جودة الحياة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع هذه النفقات يُعتبر عاملاً مهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

في هذا الفصل، سنستعرض الآثار الاقتصادية للنفقات العامة من خلال تحليل تأثيرها على النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، والتوازن المالي للدولة. سنناقش أيضاً كيف يمكن للنفقات العامة أن تكون أداة فعّالة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتحديات العالمية مثل التضخم والبطالة.

وأخيراً، سنلقي الضوء على أهمية التخطيط الاستراتيجي في توجيه هذه النفقات لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للمجتمع والاقتصاد ككل[1].

المبحث الأول

تطور النظرة إلى إنتاجية النفقات العامة

تطورت النظرة إلى إنتاجية النفقات العامة عبر الزمن، مع تغيرات في الفكر الاقتصادي والسياسات الحكومية. يمكننا تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية:

أ. النظرة التقليدية

في النظريات الاقتصادية التقليدية، كانت النفقات العامة تعتبر غير منتجة مقارنة بالإنفاق الخاص. كان يعتقد أن الحكومات تميل إلى هدر الموارد بسبب البيروقراطية وعدم الكفاءة. كان هذا الرأي سائدًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تأثير كبير للأفكار الكلاسيكية مثل تلك التي طرحها آدم سميث.

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 195.

- في المملكة المتحدة خلال القرن التاسع عشر، كانت الحكومة تركز على دور محدود في الاقتصاد، مقتصرة على الدفاع والأمن والعدالة، مع ترك معظم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

ب. النظرة الكينزية

مع ظهور الأفكار الكينزية في منتصف القرن العشرين، تغيرت النظرة إلى النفقات العامة بشكل جذري. جادل جون مايناردكينز بأن النفقات العامة يمكن أن تكون أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، خاصة خلال فترات الركود الاقتصادي. كانت النفقات العامة تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاجية من خلال تعزيز الطلب، مما يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد الاقتصادية.

- خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينات، لجأت حكومة الولايات المتحدة إلى زيادة الإنفاق العام على برامج مثل "الصفقة الجديدة" لدعم الاقتصاد وتحفيز النمو.

ج. النظرة الحديثة

في العقود الأخيرة، تطورت النظرة إلى النفقات العامة لتشمل التوازن بين الكفاءة والعدالة. تعتبر النفقات العامة الآن أداة لتحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز النمو المستدام. يتم التركيز على كيفية استخدام النفقات العامة بفعالية لتحقيق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إدارة العجز والدين العام.

- في الدول الاسكندنافية، يتم استخدام النفقات العامة بشكل استراتيجي لتعزيز التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفاهية اجتماعية عالية[١].

المبحث الثاني

أثر النفقة العامة على الناتج القومي

النفقات العامة تؤثر على الناتج القومي بطرق متعددة، سواء من خلال التأثير المباشر على الطلب الكلي أو من خلال الآثار غير المباشرة على الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية[٢].

---

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 148.

٢) مثال على تأثير النفقات العامة على الناتج القومي: الاستثمار في البنية التحتية** هو مثال على كيفية تأثير النفقات العامة على الناتج القومي. عندما تقوم الحكومة بتمويل مشاريع كبيرة مثل بناء الطرق، والجسور، وشبكات النقل، فإن هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل مباشر، حيث يوفر فرص عمل، ويزيد من إنفاق الأفراد والشركات المرتبطة بهذه المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تأثيرات غير مباشرة على الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال، تحسين شبكات النقل يسهل حركة البضائع والأفراد، مما يقلل من تكاليف النقل ويزيد من كفاءة الأعمال. هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويساهم في رفع الناتج القومي الإجمالي على المدى الطويل.

المطلب الأول

التأثير المباشر على الطلب الكلي

عندما تزيد الحكومة من الإنفاق على السلع والخدمات، فإنها تساهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والناتج القومي، خاصة في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد من نقص في الطلب.

يمكننا النظر في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كمثال توضيحي.

كانت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨ واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. نشأت الأزمة نتيجة لعدة عوامل، منها فقاعة العقارات في الولايات المتحدة، والتوسع غير المستدام في الائتمان، وانهيار المؤسسات المالية الكبرى. أدت هذه العوامل إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية وانخفاض حاد في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما دفع الاقتصاد العالمي نحو الركود.

لمواجهة هذه الأزمة، قامت العديد من الحكومات بتنفيذ برامج تحفيز مالي ضخمة. كان الهدف من هذه البرامج هو زيادة الإنفاق العام لتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص، وبالتالي دعم الطلب الكلي في الاقتصاد. يمكن تقسيم الاستجابة الحكومية إلى عدة جوانب رئيسية:

١. الإنفاق على البنية التحتية:

استثمرت الحكومات مبالغ ضخمة في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والمستشفيات، والمدارس. هذا النوع من الإنفاق له تأثير مضاعف كبير، حيث لا يوفر فقط فرص عمل في القطاع الإنشائي، ولكنه أيضًا يعزز الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل من خلال تحسين البنية التحتية.

- مثال على ذلك: في الولايات المتحدة، أطلقت الحكومة برنامج التحفيز الاقتصادي الأمريكي (American Recovery and Reinvestment Act) في فبراير ٢٠٠٩، والذي تضمن استثمارات كبيرة في البنية التحتية. بلغت قيمة هذا البرنامج حوالي ٧٨٧ مليار دولار، وكان يهدف إلى خلق الوظائف وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتعليم والطاقة المتجددة.

٢. الإنفاق على الرعاية الاجتماعية:

قامت الحكومات بزيادة الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر تضررًا من الأزمة. هذا يشمل زيادة الإنفاق على إعانات البطالة، المساعدات الغذائية، وبرامج الرعاية الصحية. هذا النوع من

الإنفاق يساعد في تحقيق استقرار اجتماعي ويزيد من القدرة الشرائية للأفراد، مما يدعم الطلب الكلي[1].

- مثال على ذلك: في أوروبا، اتخذت العديد من الدول إجراءات لزيادة الدعم الاجتماعي. على سبيل المثال، قامت ألمانيا بتعزيز برامج العمل القصير الأجل (Kurzarbeit) التي سمحت للشركات بتقليل ساعات العمل بدلاً من تسريح العمال، مع تقديم إعانات للعمال المتضررين لتعويض فقدان الدخل. هذا ساعد في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ودعم الطلب المحلي.

٣. الإنفاق على التعليم والتدريب:

ركزت بعض الحكومات على زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب المهني لتعزيز المهارات وزيادة قدرة القوى العاملة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. هذا النوع من الإنفاق يعزز رأس المال البشري ويزيد من إنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل.

- مثال على ذلك: في كوريا الجنوبية، استثمرت الحكومة في برامج التدريب والتعليم لتأهيل العمالة وتحسين مهاراتها. هذا ساعد في تعزيز

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 157.

الابتكار وزيادة الإنتاجية، مما دعم النمو الاقتصادي وساهم في التعافي من الأزمة.

٤. الإعانات والدعم المالي للشركات[1]:

قدمت الحكومات أيضًا دعمًا ماليًا للشركات المتضررة من الأزمة للحفاظ على استمرارية الأعمال وتجنب الإغلاق. هذا شمل الإعانات المالية، القروض الميسرة، وتخفيضات الضرائب. هذا الدعم كان حاسمًا للحفاظ على مستويات التشغيل ودعم الاستثمارات.

- مثال على ذلك: في اليابان، قدمت الحكومة حزمة تحفيز مالي تضمنت دعمًا ماليًا للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة. هذا الدعم شمل قروض ميسرة وضمانات قروض للشركات التي تواجه صعوبات مالية، مما ساعد في الحفاظ على النشاط الاقتصادي وتجنب فقدان الوظائف.

■ **التأثيرات الاقتصادية المباشرة:**

زيادة الإنفاق العام خلال الأزمة المالية العالمية كان لها تأثيرات مباشرة على الطلب الكلي والناتج القومي. من خلال زيادة الإنفاق على السلع

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p201.

والخدمات، تمكنت الحكومات من تعويض جزء من الانخفاض في الإنفاق الخاص، مما ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.

١. زيادة الطلب على السلع والخدمات:

زيادة الإنفاق الحكومي تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الشركات. هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، مما يعزز النمو الاقتصادي.

٢. خلق فرص العمل:

الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والبرامج الاجتماعية يساهم في خلق فرص عمل جديدة. هذا يقلل من معدلات البطالة ويزيد من الدخل المتاح للأسر، مما يعزز الطلب الاستهلاكي ويدعم الاقتصاد[١].

٣. تعزيز الثقة الاقتصادية:

تدخل الحكومات وزيادة الإنفاق العام يرسل إشارة إيجابية إلى الأسواق والمستهلكين بأن الحكومة ملتزمة بدعم الاقتصاد. هذا يعزز الثقة ويشجع الاستهلاك والاستثمار.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٢٠٧.

■ **التأثيرات طويلة الأجل:**

بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة على الطلب الكلي، يمكن للإنفاق العام أن يكون له تأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد من خلال تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو المستدام. الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة يساهم في بناء اقتصاد أكثر كفاءة وإنتاجية[1].

١. **تحسين البنية التحتية:**

الاستثمارات في البنية التحتية تعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين وسائل النقل، الاتصالات، والمرافق العامة. هذا يجعل من الأسهل والأكثر كفاءة للشركات نقل البضائع وتقديم الخدمات، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٢. **تعزيز رأس المال البشري:**

الإنفاق على التعليم والتدريب يعزز مهارات القوى العاملة، مما يزيد من إنتاجية الاقتصاد. قوى عاملة مؤهلة ومهرة تعني إنتاجية أعلى، ابتكار أكبر، ونمو اقتصادي أقوى.

٣. **تحسين الصحة العامة:**

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 188.

الإنفاق على الرعاية الصحية يعزز صحة السكان، مما يزيد من إنتاجيتهم وقدرتهم على العمل. صحة جيدة تعني عدد أقل من أيام العمل الضائعة وزيادة الإنتاجية.

المطلب الثاني

التأثير غير المباشر على الإنتاجية

النفقات العامة تلعب دورًا كبيرًا في تحسين الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل من خلال الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والصحة. هذه الاستثمارات لا تعزز فقط الكفاءة اللوجستية والقوى العاملة، بل تساهم أيضًا في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

البنية التحتية تعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد متقدم. الاستثمارات في الطرق، الجسور، شبكات النقل، والاتصالات تؤدي إلى تحسين الكفاءة اللوجستية وخفض تكاليف النقل، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تطوير رأس المال البشري من خلال تحسين مهارات القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها. تعليم أفضل يؤدي إلى قوى عاملة أكثر مهارة وابتكارًا، مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الصحة الجيدة تزيد من إنتاجية الأفراد من خلال تقليل أيام المرض وزيادة القدرة على العمل بكفاءة. الإنفاق على الرعاية الصحية يساهم في تحسين صحة السكان وزيادة العمر المتوقع، مما يعزز النمو الاقتصادي.

■ **الآثار على توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية**

النفقات العامة يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحسين توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال البرامج الاجتماعية والمساعدات المالية. هذه البرامج تهدف إلى دعم الفئات الضعيفة وتحسين مستويات المعيشة للجميع.

- في الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج، تعتمد الحكومات على برامج رعاية اجتماعية شاملة تشمل التعليم المجاني، الرعاية الصحية المجانية، ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض. هذه السياسات تساهم في تحقيق مستويات منخفضة من الفقر وعدم المساواة، وتوفر خدمات عالية الجودة لجميع المواطنين. هذا النهج يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان أن جميع أفراد المجتمع لديهم فرصة للمساهمة في الاقتصاد[١].

■ **التأثير على الاستقرار الاقتصادي**

النفقات العامة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات المالية. الحكومات يمكن أن تستخدم الإنفاق العام لتحقيق التوازن الاقتصادي، مكافحة التضخم، وتحفيز النمو خلال فترات الركود.

[١]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص١٦٨.

- منذ التسعينات، عانت اليابان من انكماش اقتصادي مزمن. لمواجهة هذا التحدي، استخدمت الحكومة اليابانية سياسات مالية تشمل زيادة النفقات العامة لتحفيز النمو الاقتصادي. هذه السياسات تضمنت استثمارات في البنية التحتية، الرعاية الصحية، والتعليم، بالإضافة إلى دعم مالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. على الرغم من التحديات المستمرة، ساهمت هذه السياسات في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو في بعض الفترات.

التحليل الشامل للتأثيرات غير المباشرة

أ. تحسين الكفاءة الاقتصادية:

تحسين البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية. الطرق الجيدة، القطارات السريعة، وشبكات الاتصالات المتطورة تقلل من تكاليف النقل والوقت الضائع، مما يعزز الإنتاجية.

ب. دعم الابتكار

الاستثمار في التعليم العالي والأبحاث والتطوير يعزز الابتكار. الاقتصادات التي تستثمر في الجامعات ومراكز الأبحاث تجد نفسها في طليعة التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى إنشاء صناعات جديدة وفرص عمل متقدمة[1].

[1]) Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001, p 154.

ج. تعزيز الاستقرار الاجتماعي:

البرامج الاجتماعية القوية والدعم الحكومي يمكن أن يقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. عندما يشعر المواطنون بأنهم مدعومون وأن هناك شبكة أمان اجتماعي، يقلل ذلك من التوترات الاجتماعية ويعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

د. تطوير رأس المال البشري:

الاستثمار في التعليم والتدريب يزيد من مهارات القوى العاملة، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. قوى عاملة مؤهلة ومهرة تعني إنتاجية أعلى ونمو اقتصادي أكثر استدامة.

■ **التحديات والمخاطر**

على الرغم من الفوائد العديدة للنفقات العامة، إلا أن هناك تحديات ومخاطر يجب أن تؤخذ في الاعتبار. زيادة الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة العجز المالي والدين العام إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد. كما يمكن أن تؤدي البيروقراطية وسوء الإدارة إلى هدر الموارد وعدم تحقيق الفوائد المتوقعة.

- خلال العقدين الأخيرين، شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في العجز المالي والدين العام بسبب الإنفاق الحكومي الكبير، خاصة في فترات

الأزمات. هذا الوضع يفرض تحديات كبيرة على السياسات المالية ويحتاج إلى إدارة حذرة لضمان استدامة المالية العامة.

الباب الثاني

الايرادات العامة

الباب الثاني

الإيرادات العامة

تمهيد وتقسيم:

تُعَدُّ الإيرادات العامة أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها ميزانية الدولة، حيث تمثل المصادر المالية التي تعتمد عليها الحكومة لتمويل أنشطتها المختلفة وتلبية احتياجات المجتمع. وتتضمن الإيرادات العامة عدة مصادر متنوعة تساهم في تحقيق التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية للدولة.

حيث تُعتبر أملاك الدولة مصدرًا هامًا للإيرادات، وتشمل الأراضي والعقارات المملوكة للدولة، فضلاً عن الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. تقوم الحكومة باستغلال هذه الأملاك بطرق متعددة، سواء من خلال بيعها أو تأجيرها أو منح حقوق استغلالها للقطاع الخاص، ما يدر دخلاً ثابتًا يسهم في تمويل المشاريع والخدمات العامة.

وتمثل الرسوم أحد أشكال الإيرادات التي تفرضها الحكومة مقابل تقديم خدمات معينة للمواطنين أو الشركات. تختلف هذه الرسوم حسب نوع الخدمة المقدمة، وقد تشمل رسوم الخدمات البلدية، ورسوم التسجيل والتراخيص، ورسوم استخدام المرافق العامة. تعتبر الرسوم وسيلة فعّالة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة وضمان توفير التمويل اللازم لها.

أما الضرائب فتُعَدُّ أهم مصادر الإيرادات العامة وأكثرها استدامة، حيث تفرض على الأفراد والشركات بنسب معينة وفقًا للقوانين المعمول بها. تتنوع الضرائب بين مباشرة مثل ضريبة الدخل، وغير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. تهدف الضرائب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، بالإضافة إلى توفير موارد مالية تُمكِّن الدولة من تنفيذ خططها التنموية والاقتصادية.

ونريد أن نؤكد على أن الإيرادات العامة بمختلف أنواعها أساسًا لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي. من خلال الإدارة الجيدة والشفافية لهذه الإيرادات، يمكن للحكومة تحسين جودة الحياة للمواطنين وضمان توفير الخدمات الأساسية بشكل مستدام وعادل؛ تأتي إيرادات أملاك الدولة، والرسوم، والضرائب كعناصر رئيسية تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، والتي سنعرض لكل منها في فصل مستقل.

الفصل الأول

إيرادات أملاك الدولة

الإيرادات التي تحصل عليها الدولة تأتي من مختلف المصادر باعتبارها شخصية اعتبارية قانونية تملك ثروة وتقدم خدمات عامة. تتنوع هذه الإيرادات بين عوائد تأجير العقارات، فوائد القروض، وأرباح المشروعات. يمكن تصنيف إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى نوعين رئيسيين: إيرادات الدومين (أملاك الدولة) والثمن العام.

المبحث الأول

إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

تمتلك الدول عادة عددًا كبيرًا من الممتلكات المتنوعة، مثل الأراضي الزراعية، المشروعات الصناعية والتجارية، المباني، الطرق، والسدود. وتنقسم ممتلكات الدولة إلى نوعين رئيسيين: الأملاك العامة (الدومين العام) والأملاك الخاصة (الدومين الخاص).

المطلب الأول

الدومين العام

الدومين العام يشمل جميع الممتلكات التي تمتلكها الدولة وتخضع للقانون العام وتخصص لتلبية الحاجات العامة، مثل الطرق، المطارات، الموانئ، والحدائق العامة. يتميز الدومين العام بعدة خصائص[١]:

- عدم القابلية للبيع: الممتلكات العامة لا يجوز بيعها طالما هي مخصصة للمنفعة العامة.

- عدم التملك بالتقادم: ملكية الدولة لهذه الممتلكات لا تنتقل إلى الأفراد بمرور الزمن.

- خضوعها لأحكام القانون الإداري: ملكية الدولة لهذه الممتلكات هي ملكية عامة، تهدف لتقديم خدمات عامة وليس لتحقيق أرباح مباشرة.

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة الإيرادات العامة – الموازنة العامة – دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٤٧.

المطلب الثاني

الدومين الخاص

الدومين الخاص يشمل الممتلكات التي تملكها الدولة بشكل عادي كأي فرد آخر، والتي لا تخصص مباشرة للمنفعة العامة، بل تهدف إلى تحقيق إيرادات للدولة. وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري، والدومين المالي.

- أنواع الدومين الخاص

أ. الدومين العقاري

الدومين العقاري يشمل جميع الأراضي والعقارات التي تملكها الدولة. يمكن أن تكون هذه الأملاك مستغلة بطرق مختلفة، سواء من خلال بيعها، تأجيرها، أو منح حقوق استغلالها للقطاع الخاص أو الأفراد. تمثل هذه الأملاك مصدرًا هامًا للدخل الثابت الذي يمكن استخدامه في تمويل المشاريع الحكومية وتحسين البنية التحتية.

*** تطورات الملكية العقارية:**

- **الأراضي الزراعية**: كانت الدولة في الماضي تملك معظم الأراضي الزراعية، ولكن هذا المفهوم تغير مع الزمن. اليوم، تملك الدولة فقط بعض الأراضي لاستخدامات علمية وتجريبية مثل المزارع النموذجية، أو الأراضي القابلة للاستصلاح التي يمكن بيعها أو تأجيرها للأفراد.

- **الغابات:** تحتفظ الدولة بملكية الغابات نظرًا للنفقات الكبيرة التي تتطلبها غرس الأشجار وصيانتها، حيث تحتاج لفترات طويلة لتكون منتجة.

- **المناجم:** تفضل الدولة الحفاظ على ملكية المناجم مع إعطاء امتيازات للأفراد لاستغلالها نظرًا لأهمية الثروات المعدنية. سواء استغلت الدولة المناجم بنفسها أو منحت حق الاستغلال للأفراد، فهي تدر إيرادات مهمة للدولة.

- **طرق استغلال الدومين العقاري**

- البيع: يمكن للدولة أن تبيع بعض من أملاكها العقارية لتوفير السيولة المالية الفورية. يعتبر البيع خيارًا فعالًا عندما تحتاج الحكومة إلى تمويل عاجل لمشاريع معينة.

- **التأجير**: يعد تأجير أملاك الدولة طريقة مستدامة لتوليد دخل مستمر. يمكن تأجير الأراضي والعقارات لمشاريع استثمارية طويلة الأجل، مما يضمن تدفق مالي ثابت على مدى السنوات[١].

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة الإيرادات العامة – الموازنة العامة – دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٤٧ وما بعدها.

- **حقوق الاستغلال:** يمكن منح حقوق استغلال الأراضي للقطاع الخاص أو الأفراد بغرض التطوير والاستثمار، مثل بناء مجمعات سكنية أو تجارية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة.

أمثلة على الدومين العقاري

- **المشاريع السكنية:** العديد من الدول تعتمد على أملاكها العقارية لتطوير مشاريع إسكانية تلبي احتياجات المواطنين وتساهم في تحسين مستوى المعيشة.

- **المناطق الصناعية**: تخصص الدول مناطق صناعية ضمن أملاكها العقارية لتشجيع الاستثمار الصناعي، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الدومين الصناعي والتجاري

الدومين الصناعي والتجاري يشمل مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، مثلها في ذلك مثل الأفراد. وتأتي أغلبية هذه المشروعات بإيرادات تعتبر مصدرًا مهمًا من مصادر الإيرادات العامة.

تأثير المذهب التدخلي:

- بعد الحرب العالمية الأولى: انتشر المذهب التدخلي الذي اقتضى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة أهمية الدومين

الصناعي والتجاري. يتوقف مقدار تدخل الدولة على الأيديولوجية السائدة ومدى تفضيلها للنشاط الاقتصادي الفردي.

■ **طرق استغلال الدومين الصناعي والتجاري**

- **إدارة مباشرة:** في بعض الحالات، تدير الدولة بنفسها الأنشطة الصناعية والتجارية، مما يسمح لها بالتحكم الكامل في العمليات والإيرادات.

- **الشراكات:** يمكن للدولة الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل الأنشطة الصناعية والتجارية، مما يتيح الاستفادة من الخبرات والكفاءات المتاحة في القطاع الخاص.

- **الخصخصة:** في بعض الأحيان، قد تختار الدولة خصخصة بعض الأنشطة الصناعية والتجارية بالكامل، مما يعني بيعها للقطاع الخاص بشكل كامل أو جزئي.

الأمثلة العملية

- **الشركات الوطنية**: تمتلك العديد من الدول شركات وطنية في مجالات حيوية مثل النفط والغاز، والاتصالات، والكهرباء، والتي تدر إيرادات كبيرة.

- **المناطق التجارية:** يمكن أن تخصص الدولة مناطق تجارية واستثمارية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعزز التجارة ويخلق فرص عمل جديدة.

أهداف الدومين الصناعي والتجاري:

- الأغراض المالية: تحقيق إيرادات للخزانة العامة.

- الأغراض الاجتماعية: توفير خدمات عامة مثل المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية بشروط ميسرة.

- الأغراض الأمنية: دعم المجهود الحربي وضمان إنتاج أنواع معينة من الأسلحة والمعدات الحربية.

ج. الدومين المالي

الدومين المالي يشمل محفظة الدولة من الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تعد إيرادات مالية. ازدادت أهمية هذا الدومين مع الوقت، ولم يعد يقتصر على الإيرادات الناتجة عن حق الدولة في إصدار النقود، بل يتضمن الأسهم التي تمثل مساهمة الدولة في المشروعات ذات الاقتصاد المختلط[١].

التطورات في الدومين المالي:

[١]) عبد الهادي مقبل، المالية العامة، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

- **الاستثمارات في الأوراق المالية:** تشمل الأسهم والسندات، حيث تستثمر الدولة أموالها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، مثل تشجيع الأفراد على شراء أسهم المشروعات التي تشارك فيها الدولة.

- فوائد القروض: تحصل الدولة على فوائد من القروض التي تمنحها للهيئات العامة المحلية وللمؤسسات والمشروعات العامة.

*** طرق استغلال الدومين المالي**

- **الاستثمارات المالية:** تستثمر الدول في الأسواق المالية بهدف تحقيق عوائد مالية تساهم في تمويل الميزانية العامة. تشمل هذه الاستثمارات الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية.

- **إدارة الأصول:** يمكن للدولة أن تدير أصولها المالية بشكل مباشر أو من خلال صناديق استثمارية تديرها مؤسسات مالية متخصصة، مما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة.

- **الصناديق السيادية:** تستخدم العديد من الدول صناديق سيادية لإدارة فائض الإيرادات من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. هذه الصناديق تستثمر الفائض في أصول متنوعة لتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل.

الأمثلة العملية

- **صندوق الثروة السيادي:** تمتلك العديد من الدول صناديق ثروة سيادية تستثمر في أصول متنوعة حول العالم، مما يحقق عوائد مالية تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الاستثمارات في البنية التحتية:** تستثمر الدول أيضًا في مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات، حيث تساهم هذه الاستثمارات في تحسين الاقتصاد الوطني وتوفير إيرادات مستدامة.

- **أهمية إيرادات أملاك الدولة**

تعد إيرادات أملاك الدولة عنصرًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. توفر هذه الإيرادات مصدرًا مهمًا لتمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية دون الاعتماد الكامل على الضرائب. كما تساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات.

١- الاستدامة المالية

من خلال الإدارة الفعالة لأملاكها، تستطيع الدولة تحقيق الاستدامة المالية، حيث تساعد الإيرادات المتأتية من هذه الأملاك في تقليل العجز المالي

والحد من الاقتراض الخارجي. هذا يعزز من استقلالية القرار الاقتصادي ويضمن مستقبلًا ماليًا مستقرًا[١].

٢- العدالة الاجتماعية

تساهم إيرادات أملاك الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمويل برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة. تتيح هذه الإيرادات للدولة توفير خدمات أساسية بجودة عالية لجميع المواطنين، مما يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

في الختام، تعد إيرادات أملاك الدولة بمختلف أنواعها ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. من خلال الإدارة الجيدة والشفافة لهذه الأملاك، يمكن للدولة تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين جودة الحياة لمواطنيها. تعتبر أملاك الدولة، سواء كانت عقارية أو صناعية أو مالية، مصادر مهمة للإيرادات تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة الإيرادات العامة – الموازنة العامة – دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٥٢.

المبحث الثاني

الثمن العام

يُطلق مصطلح "الثمن العام" على قيمة السلع والخدمات التي تبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية. يمثل الثمن العام المقابل المالي الذي تحصل عليه الدولة نتيجة قيامها بأنشطة تجارية أو صناعية، ويعد وسيلة من وسائل تحقيق الإيرادات العامة للدولة من خلال الأرباح الناتجة عن بيع هذه السلع والخدمات للأفراد[١].

■ كيفية تحديد الثمن العام[٢]:

تحديد الثمن العام يختلف بناءً على نوعية الأهداف التي تسعى المشروعات العامة لتحقيقها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية. كما يعتمد على وجود مشروعات خاصة مماثلة في السوق.

أ. **المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية:**

---

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٠٢.

[2]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p221.

في حالة المشروعات العامة التي تستهدف تحقيق أغراض اجتماعية، يتحدد الثمن العام عند مستوى يتيح للطبقات محدودة الدخل الحصول على السلع أو الخدمات التي ينتجها المشروع بأسعار مناسبة. في هذه الحالة، يكون الهدف الرئيسي هو ضمان توفير منتجات أساسية للمجتمع، وليس تحقيق أرباح مالية.

- الخدمات الصحية: تقدم العديد من الدول خدمات صحية بأسعار منخفضة أو مجانية للطبقات محدودة الدخل، حيث يتم تحديد أسعار هذه الخدمات على نحو يضمن إتاحة الرعاية الصحية للجميع بغض النظر عن قدرتهم المالية.

ب. **المشروعات ذات الأغراض الاقتصادية:**

في حالة المشروعات العامة التي تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية، يتحدد الثمن العام بناءً على طبيعة سوق السلعة التي تنتجها هذه المشروعات. في بعض الحالات، قد تتمتع المشروعات العامة بمركز احتكاري أو شبه احتكاري، وفي تلك الحالة يتحدد الثمن وفقًا للقواعد الاقتصادية الخاصة بالاحتكار أو المنافسة الاحتكارية.

- شركات المرافق العامة: تحتكر بعض الدول إنتاج وتوزيع الكهرباء أو المياه. في هذه الحالات، تتحدد الأسعار بناءً على التكلفة مع هامش ربح معقول يضمن استدامة الخدمة واستثمارات مستقبلية.

■ **الثمن العام كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:**

يُعتبر الثمن العام مصدرًا مهمًا من مصادر إيرادات الدولة. يمكن تعريفه بأنه المبلغ الذي يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. بمعنى آخر، هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه، وغيرها[١].

- **الخصائص الرئيسية للثمن العام:**

١. الطبيعة الاختيارية للدفع:

يدفع الثمن العام بشكل اختياري من قبل الأفراد الذين ينتفعون بالخدمات العامة، على عكس الضرائب التي تُدفع بشكل إلزامي.

٢. التشابه مع القطاع الخاص:

١) مثال على الثمن العام: رسوم المياه والكهرباء التي يدفعها المواطنون هي مثال على الثمن العام. عندما تقدم الحكومة خدمات توصيل المياه والكهرباء للمنازل والشركات، يتم فرض رسوم على المستفيدين مقابل هذه الخدمات. هذه الرسوم تُعتبر ثمنًا عامًا، حيث أن الأفراد الذين يستفيدون من هذه الخدمات يدفعون مبالغ معينة وفقًا لاستهلاكهم.
على سبيل المثال، يتم احتساب فاتورة المياه بناءً على كمية المياه المستهلكة في المنزل أو الشركة، وهذه الرسوم تذهب إلى خزينة الدولة كمصدر من مصادر الإيرادات العامة. في هذه الحالة، تستفيد الدولة من تقديم خدمات عامة ذات منفعة خاصة، ويتم تمويل هذه الخدمات من خلال الثمن العام الذي يدفعه المستفيدون.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص. في كلا الحالتين، لا تُقدم الخدمة لجميع الأفراد، بل تقتصر على من يرغب فيها. ولكن الاختلاف الأساسي يكمن في أن الحكومة عادةً لا تهدف إلى الربح، بل تسعى لتحقيق المنفعة العامة، على عكس القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح.

- **خدمات البريد:** تقدم الدولة خدمات البريد بأسعار محددة، تتشابه مع الخدمات المقدمة من قبل الشركات الخاصة. ولكن، على عكس الشركات الخاصة التي تهدف لتحقيق الأرباح، تسعى الدولة إلى ضمان وصول خدمات البريد لجميع المواطنين حتى في المناطق النائية[1].

- التحديد الاقتصادي للثمن العام:

عند تحديد الثمن العام للسلع والخدمات، تأخذ الدولة في الاعتبار عدة عوامل اقتصادية لضمان تحقيق التوازن بين توفير الخدمات وتحقيق إيرادات كافية لتغطية التكاليف وضمان استدامة هذه الخدمات.

أ. الاحتكار والمنافسة الاحتكارية:

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p226.

في الحالات التي تتمتع فيها المشروعات العامة بمركز احتكاري، يُحدد الثمن وفقًا للقواعد الاقتصادية للاحتكار. يتم تحديد الأسعار على نحو يضمن تغطية التكاليف وتحقيق أرباح معقولة تساعد في دعم المشروعات الأخرى التي لا تهدف لتحقيق الربح. في حالات المنافسة الاحتكارية، قد تتنافس المشروعات العامة مع الشركات الخاصة، ويتم تحديد الأسعار بناءً على توازن العرض والطلب في السوق.

- **خدمات النقل العام:** في العديد من المدن، تحتكر شركات النقل العام الحكومية تقديم خدمات النقل بأسعار تحددها الدولة. يتم تحديد الأسعار بحيث تكون معقولة وميسرة للمواطنين، مع تحقيق توازن بين تكلفة التشغيل والإيرادات[١].

ب. الأهداف الاجتماعية مقابل الأهداف الاقتصادية:

في تحديد الثمن العام، تُوازن الدولة بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. تسعى لتحقيق التوازن بين توفير الخدمات الأساسية بأسعار معقولة وبين ضمان تحقيق إيرادات كافية لدعم الميزانية العامة.

- **المياه والكهرباء:** تعتبر خدمات المياه والكهرباء من الخدمات الأساسية التي تسعى الدولة لتوفيرها بأسعار معقولة لضمان استفادة جميع المواطنين

[١]) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة الإيرادات العامة – الموازنة العامة – دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٤٧.

منها. في الوقت نفسه، تسعى لتحقيق إيرادات كافية لضمان استدامة هذه الخدمات وتطوير البنية التحتية اللازمة.

■ **الأثر الاقتصادي والاجتماعي للثمن العام:**

للثمن العام تأثيرات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث يساهم في تمويل الخدمات العامة، تحقيق التوازن الاجتماعي، ودعم الفئات محدودة الدخل.

أ. **تمويل الخدمات العامة:**

من خلال إيرادات الثمن العام، تستطيع الدولة تمويل جزء كبير من الخدمات العامة التي تقدمها، مما يخفف العبء على الميزانية العامة ويساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة.

- **القطاع الصحي:** إيرادات الخدمات الصحية تساعد في تمويل المستشفيات والمراكز الصحية، مما يتيح توفير خدمات طبية عالية الجودة للمواطنين.

ب. **التوازن الاجتماعي:**

يساعد تحديد الثمن العام عند مستويات معقولة في تحقيق التوازن الاجتماعي، حيث يتيح للطبقات محدودة الدخل الحصول على الخدمات الأساسية دون تحميلهم أعباء مالية كبيرة.

- التعليم: توفر العديد من الدول التعليم الأساسي والثانوي بأسعار رمزية أو مجانًا، مما يضمن حصول جميع الأطفال على فرصة التعليم بغض النظر عن الوضع الاقتصادي لأسرهم[١].

■ **التحديات والانتقادات:**

رغم أهمية الثمن العام كمصدر من مصادر الإيرادات العامة، يواجه هذا النظام بعض التحديات والانتقادات:

١. التوازن بين التكلفة والربح:

تحقيق التوازن بين تغطية التكاليف وتوفير الخدمات بأسعار معقولة يمكن أن يكون تحديًا. في بعض الأحيان، قد تتطلب الخدمات العامة استثمارات كبيرة لا يمكن تغطيتها بالكامل من خلال الإيرادات الناتجة عن الثمن العام.

٢. مقارنة مع القطاع الخاص:

يُنتقد أحيانًا أداء المشروعات العامة مقارنة بالقطاع الخاص من حيث الكفاءة والابتكار. القطاع الخاص قد يكون أكثر قدرة على تحقيق الربح وتحسين الجودة بسبب الدوافع الربحية القوية.

---

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٠٢.

٣. الضغوط المالية:

في أوقات الأزمات الاقتصادية، قد تواجه الدولة ضغوطًا مالية تجعل من الصعب الحفاظ على تسعير الخدمات العامة عند مستويات معقولة دون التأثير على جودة هذه الخدمات.

الفصل الثاني

الرسوم

الرسوم هي مبالغ مالية يدفعها الأفراد لهيئات عامة مقابل الحصول على خدمات معينة ذات نفع عام. تعتبر الرسوم وسيلة مهمة لتمويل الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات والهيئات التنظيمية. وتتميز الرسوم بأنها تفرض بناءً على طلب الفرد للحصول على الخدمة، وتعود بالنفع على الفرد والمجتمع في نفس الوقت. في هذا الفصل، سنستعرض تعريف الرسوم، عناصرها، كيفية تقديرها، تطور استخدامها، ومستقبلها، كلًا في مبحث مستقل.

المبحث الأول

تعريف الرسوم

ويمكن تعريف الرسوم بأنها: **مبلغ من المال يُدفع لهيئة عامة مقابل خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الهيئة بناءً على طلب الفرد**. تفرض الرسوم عادة على الخدمات التي يتقدم الأفراد بطلبها، وتحقق فائدة مباشرة للفرد الذي يطلب الخدمة، وفائدة غير مباشرة للمجتمع ككل[1]. يميز الرسوم عن

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p221.

الضرائب كونها ترتبط بخدمة محددة، بينما تُفرض الضرائب بشكل عام دون تقديم خدمة معينة بالمقابل.

تتعدد أنواع الرسوم وتشمل رسوم التصاريح والرسوم القضائية ورسوم الخدمات العامة مثل الرسوم الجامعية والرسوم الصحية. تساهم الرسوم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز البنية التحتية ودعم المشاريع الحكومية والخاصة.

*** عناصر الرسم:**

١. الطلب الفردي: يعتمد فرض الرسوم على طلب الفرد لخدمة معينة، مما يعني أنها ليست إلزامية للجميع.

٢. الخدمة المقدمة: تتعلق الرسوم بخدمات محددة يتم تقديمها للفرد، مثل إصدار جواز السفر، رخصة القيادة، أو تصاريح البناء.

٣. النفع المزدوج: يستفيد الفرد مباشرة من الخدمة، بينما يستفيد المجتمع بشكل غير مباشر من تنظيم وتقديم هذه الخدمات.

٤. الهيئة العامة: تتولى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة تقديم هذه الخدمات وفرض الرسوم[١].

الرسوم تتميز بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الضرائب وغيرها من الإيرادات الحكومية. يمكن توضيح هذه الخصائص بالتفصيل كما يلي:

١. مبلغ نقدي: الرسوم هي مبالغ مالية تُدفع نقدًا. وهذا يعني أن الدفع يتم بواسطة الأموال، سواء كانت نقدًا فعليًا أو عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية مثل البطاقات الائتمانية أو التحويلات البنكية. هذا يضمن أن الإيرادات المحصلة تكون بشكل نقدي يمكن استخدامه لتمويل الخدمات العامة مباشرة.

٢. يدفع جبرًا: على الرغم من أن الرسوم ترتبط بطلب الفرد لخدمة معينة، إلا أنها تُدفع بشكل إلزامي بمجرد طلب الخدمة. بعبارة أخرى، لا يمكن للفرد الحصول على الخدمة دون دفع الرسم المطلوب. هذا الجانب الإلزامي يضمن أن جميع المستفيدين من الخدمة يساهمون في تكلفة تقديمها.

٣. الخدمة المقدمة: الرسوم ترتبط بتقديم خدمة محددة، وهي النقطة التي تميزها عن الضرائب. على سبيل المثال، عند طلب استخراج جواز سفر، يتم دفع رسم محدد للحصول على هذه الخدمة. الخدمة المقدمة تكون ذات

[١]) المرجع السابق، ص٣٠٩.

نفع مباشر للفرد الذي طلبها، مثل القدرة على السفر دوليًا بجواز السفر، ولكنها تحقق أيضًا نفعًا غير مباشر للمجتمع، مثل تنظيم حركة السفر وزيادة الأمن القومي[١].

المبحث الثاني

تقدير الرسوم

تقدير الرسوم هو عملية حسابية تُستخدم لتحديد مقدار الرسوم التي يجب دفعها مقابل خدمة معينة أو تصريح محدد. يعتمد تقدير الرسوم على عدة عوامل منها تكلفة الخدمة المقدمة، الموارد المستخدمة، ومعدل الاستهلاك أو الاستخدام. في كثير من الأحيان، يتم وضع معايير وضوابط لتقدير الرسوم لضمان العدالة والمساواة في التحصيل.

تتحدد قيمة الرسوم بناءً على عدة عوامل منها:

١. تكلفة تقديم الخدمة: تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتقديم الخدمة، مثل تكاليف الموظفين، المواد، والبنية التحتية.

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p225.

٢. القدرة على الدفع: تأخذ الجهات المختصة بعين الاعتبار قدرة الأفراد على دفع الرسوم لضمان عدم إعاقة حصولهم على الخدمات الضرورية.

٣. العدالة الاجتماعية: يراعى أن تكون الرسوم عادلة ومناسبة بحيث لا تفرض عبئًا كبيرًا على الفئات ذات الدخل المحدود.

٤. الأهداف الاقتصادية: في بعض الأحيان تُستخدم الرسوم لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل تشجيع أو تثبيط سلوك معين، كفرض رسوم عالية على التلوث لتشجيع الشركات على استخدام تقنيات صديقة للبيئة.

المبحث الثالث

تطور استخدام الرسوم

لقد شهد استخدام الرسوم تطوراً كبيراً عبر الزمن، حيث أصبحت أداة أساسية في تحقيق الأهداف المالية والإدارية. في الماضي، كانت الرسوم تُفرض بشكل رئيسي لتغطية تكاليف الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي. ومع مرور الوقت، توسعت قاعدة الرسوم لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات.

شهد استخدام الرسوم تطورًا كبيرًا على مر العصور، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل:

١. المرحلة التقليدية: في العصور القديمة والوسطى، كانت الرسوم تُفرض بشكل محدود وبسيط على الخدمات الأساسية مثل استخدام الطرق والجسور.

٢. المرحلة الصناعية: مع تطور الاقتصاد الصناعي، زاد استخدام الرسوم لتمويل البنية التحتية والخدمات العامة المتزايدة، مثل السكك الحديدية والموانئ[1].

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p221.

٣. المرحلة الحديثة: في القرن العشرين، شهد استخدام الرسوم توسعًا كبيرًا لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية، مثل الصحة والتعليم والنقل.

٤. المرحلة الرقمية: في العصر الرقمي، أصبح تحصيل الرسوم أكثر فعالية وسهولة بفضل التقنيات الحديثة، مثل الدفع الإلكتروني والتطبيقات الحكومية.

■ **مستقبل الرسوم**

مع استمرار التطورات التكنولوجية والاقتصادية، من المتوقع أن يشهد مستقبل الرسوم تغييرات كبيرة. ستلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في تحسين عملية تقدير وجمع الرسوم وتقديم خدمات أفضل وأكثر كفاءة للمستخدمين.

مع التقدم التكنولوجي وتغير احتياجات المجتمع، يمكن التنبؤ بعدة اتجاهات مستقبلية للرسوم:

١. الرسوم الرقمية: سيزداد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في تحصيل الرسوم، مما يسهل عملية الدفع ويوفر الوقت والجهد على المواطنين والهيئات الحكومية.

٢. الرسوم البيئية: من المتوقع زيادة استخدام الرسوم كأداة لتحقيق أهداف بيئية، مثل فرض رسوم على انبعاثات الكربون لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة.

٣. الرسوم المرنة: قد تتبنى الحكومات أنظمة رسوم مرنة تعتمد على القدرة المالية للأفراد، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل.

٤. التخصيص الشخصي: مع تقدم تقنيات البيانات الكبيرة وتحليلها، يمكن تخصيص الرسوم بشكل أكثر دقة بناءً على احتياجات واستخدامات الأفراد للخدمات[١].

الرسوم هي عنصر أساسي في الهيكل المالي للدول والهيئات العامة، حيث تساعد في تمويل الخدمات العامة وتنظيم استخدامها. مع تطور التقنيات واحتياجات المجتمع، من المتوقع أن تستمر الرسوم في التطور لتلبية متطلبات العصر الحديث بشكل أكثر فعالية وعدالة. من خلال فهم العناصر الأساسية للرسوم وكيفية تقديرها وتطور استخدامها، يمكن للحكومات تصميم سياسات رسوم تحقق التوازن بين تحقيق الإيرادات وتقديم الخدمات بكفاءة وإنصاف للمجتمع ككل.

[1]) David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003, p221.

الفصل الثالث

النظرية العامة للضريبة

مقدمة:

تحتل الضرائب في العصر الحديث مكانة مهمة باعتبارها أهم مصدر للإيرادات التي تحصل عليها الدولة لتلبية احتياجاتها من النفقات. منذ القدم، اعتاد الأفراد على تقديم جزء من أموالهم للجهات المسؤولة عن تنظيم المجتمع وحماية أموالهم. ومع تطور النظام السياسي، أصبحت الدولة هي الجهة المسؤولة عن هذه العملية، وأصبح تقديم الأموال يتم للدولة.

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ساد المذهب التقليدي الذي كان يدعو إلى أن للدولة الحق في فرض الضرائب لتوفير الأمن والعدالة والدفاع، وكذلك للقيام بالمشروعات الكبيرة التي يعجز الأفراد عن تنفيذها.

وفيما بعد، ظهر الاتجاه الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع. هذا الاتجاه جعل من الضريبة أداة تستخدمها الدولة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد، بمعنى أن يتضامن جميع أفراد المجتمع في تمويل النفقات العامة للدولة وفق مقدرتهم المالية، مما يعود بالفائدة على جميع المواطنين دون استثناء.

وقد ساهم تطور النظم السياسية والاقتصادية في تطور مفهوم الضريبة، لتصبح أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية،

والتي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب نظامها السياسي والاقتصادي، مما يؤدي إلى اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول.

ومع استقرار مفهوم الضرائب بشكله الحالي، لم يعد اهتمام الدولة بها مقتصرًا على اعتبارها من الموارد المالية المهمة، بل أيضًا كواحدة من أهم الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهدافها.

نظراً لأهمية الضرائب في الوقت الحاضر، أصبحت دراستها من الموضوعات المعقدة والمتشعبة. لذا، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: المبحث الأول لتحديد مفهوم الضريبة، والثاني لبيان أنواع الضرائب، والثالث لإيضاح مبادئ فرض الضريبة، وأخيراً المبحث الرابع لعرض معايير خضوع الأشخاص للضريبة.

المبحث الأول

مفهوم الضريبة والنظم الضريبية

تعد الضرائب والنظام الضريبي جزءاً أساسياً من هيكلية أي دولة حديثة، حيث تلعب الضرائب دوراً محورياً في تمويل الأنشطة الحكومية وتحقيق العدالة الاقتصادية. يشمل النظام الضريبي مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم كيفية جمع الضرائب واستخدامها في الدولة. في هذا المبحث، سنتناول تعريف الضريبة وتمييزها عن غيرها من الإيرادات،

بالإضافة إلى شرح النظام الضريبي ومكوناته وأهميته في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول

تعريف الضريبة وتمييزها عن غيرها من الإيرادات

■ تعريف الضريبة:

قد يختلف تعريف الضريبة بناءً على الجوانب التي ننظر من خلالها إلى الضريبة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو قانونية. فقد تم تعريف الضريبة على **أنها مبالغ نقدية تدفع بصورة دورية لتمويل النفقات العامة للدولة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وبشكل نهائي وبدون مقابل مباشر متوقع.**

كما عُرّفت الضريبة بأنها **اقتطاع نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية ونهائية، وتفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة**. وعرفها آخرون بأنها "**اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدراتها التكليفية**".

ويمكن تعريف الضريبة بأنها "مبلغ من النقود تفرضه وتحصله الدولة من الأشخاص إجباراً عنهم وبصفة نهائية، دون مقابل، بهدف تحقيق أغراض عامة". من هذا التعريف، يمكن الوقوف على الخصائص التي تميز هذا النوع المهم من الإيرادات[1]:

- **أولاً: الضريبة اقتطاع نقدي:**

يعني أن الضريبة عبارة عن مبلغ مالي يتم جبايته بواسطة السلطات العامة. في الماضي، كانت الضرائب تجبى عيناً مثل الضرائب على المحاصيل الزراعية.

كانت الضرائب تجبى عيناً على المحاصيل في ظل الإمبراطورية الرومانية. إلا أن التشريعات المالية الحديثة اتجهت إلى تعميم الدفع بالنقود، وشمل ذلك جميع الإيرادات بما فيها الضرائب، لما تميزت به الضرائب العينية من مساوئ، منها:

- تحصيل الضريبة عيناً يحمل الإدارة نفقات باهظة تتعلق بالحفظ والخزن.

[1]) Joel Slemrod, Christian Gillitzer. "Tax Systems." The MIT Press, 2023, p124.

https://mitpress.mit.edu/9780262038251/tax-systems/)

- مخالفة فكرة العدالة، حيث يلتزم المكلفون بدفع حصة من المحصول رغم التفاوت الفعلي في التكاليف.

- عدم تحقيق العدالة الضريبية، حيث كان ذلك يقتصر على الضريبة الزراعية، في حين أن طبيعة الضرائب الأخرى تأخذ الأسلوب النقدي.

ومع تحول الاقتصاديات الحديثة إلى اقتصاديات نقدية، باتت الضرائب تفرض وتجبى نقداً، وهو ما يساعد على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي على أفراد المجتمع، حيث تفرض الضريبة بناءً على المقدرة التكليفية للممول، أي وفقاً لمقدرته المالية.

- **ثانياً: الضريبة تدفع جبراً:**

يعني أن المكلف بدفع الضريبة ليس له حرية اختيار الدفع، بل يخضع لسلطة الدولة بما لها من حق السيادة على مواطنيها. ومع ذلك، لا يمكن فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون.

عنصر الإكراه أو الجبر يتمثل في استقلال الدولة وهيئاتها بوضع النظام القانوني للضريبة، ويتطلب القانون موافقة ممثلي الشعب على فرض الضرائب. وعنصر الإكراه لم يكن موجوداً في كل العصور، حيث كانت الضريبة تُدفع طواعية من قبل الأفراد، مما يعني أن ما يسمى بالضريبة الاختيارية ليس ضريبة بالمعنى المالي، بل يمكن اعتبارها هدية مالية.

عنصر الإكراه هو ما يميز الضريبة عن الإيرادات الأخرى التي تحمل الصفة الاختيارية مثل الثمن والقروض الاختيارية والإعانات[1].

- **ثالثاً: الضريبة تدفع بصفة نهائية:**

تعني هذه الخاصية أن الفرد في دفعه للضريبة لا يكون له الحق في استرداد قيمتها من الدولة أو المطالبة بفوائد عنها، لأن الضريبة تُجبى بصفة نهائية دون التزام الدولة بردها للمكلف، مما يميزها عن القرض العام الذي يدفع جبراً وتلتزم الدولة برده مع الفوائد.

- **رابعاً: الضريبة تدفع وفقاً للمقدرة التكليفية للمكلف ودون مقابل محدد:**

تفرض الضريبة على المكلف بناءً على مقدرته التكليفية ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة، وليس بناءً على النفع الذي يعود عليه من المرافق العامة. عند دفع الضرائب، لا ينتظر الممول نفعاً خاصاً نظير ما دفعه، وإن كان يعود عليه نفع عام كغيره من أفراد المجتمع، حيث تستخدم الدولة

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022, p154.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

حصيلة الضرائب في الإنفاق على مرافقها العامة وإقامة المشاريع والطرق العامة، مما يعود بالنفع العام على الجميع سواء دفعوا الضريبة أم لا.

- **خامساً: الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:**

تدفع الضريبة من قبل المكلف إلى الدولة لسد احتياجاتها من النفقات العامة والحصول على الأموال اللازمة لتلبية الحاجات العامة. في الماضي، كانت الضرائب تفرض لصالح الحاكم أو طبقة معينة، ثم تطور الغرض من فرض الضريبة إلى تسيير مرافق الدولة التقليدية كالدفاع والأمن والقضاء، تحت تأثير الأفكار التقليدية. أما في العصر الحديث، تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، مثل حماية الصناعة الوطنية وتشجيع الادخار والحد من الاستهلاك، مما يسهم في تحقيق التنمية والحد من التفاوت الاجتماعي[١].

- **سادساً: فرض الضريبة وتعديلها وإلغاؤها يتم بموجب نصوص قانونية:**

لا يمكن فرض الضرائب إلا من خلال إصدار القوانين التي تتبع الأصول الدستورية السائدة في البلد. يترتب على هذه الخاصية حفظ حقوق المكلفين بدفع الضريبة، حيث تتمتع المحاكم بحق النظر فيما إذا كانت القوانين

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٥٤.

المتعلقة بالضرائب قد صدرت وفقاً للأصول الدستورية المعمول بها، مما يضمن عدم فرض أو إلغاء الضريبة إلا بنص قانوني مشابه للقانون الجنائي، حيث لا توجد جريمة أو عقوبة إلا بنص.

الضريبة هي مبلغ مالي تُلزم الحكومة الأفراد والشركات بدفعه لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية والمشاريع الحكومية. تُعتبر الضرائب أداة مالية مهمة تستخدمها الدول لتحقيق إيراداتها وتوجيه النشاط الاقتصادي. تختلف الضرائب عن الرسوم في أنها تُفرض بغض النظر عن الخدمة المباشرة المقدمة للفرد أو الشركة، حيث تُستخدم الإيرادات الضريبية بشكل عام لصالح المجتمع ككل[١].

■ **تمييز الضريبة عن غيرها من الإيرادات**

سوف نحاول تمييز الضريبة عن غيرها من المفاهيم المالية:

١. تمييز الضريبة عن الرسم

٢. تمييز الضريبة عن الإتاوة (مقابل التحسين)

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022, p 147.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

٣. تمييز الضريبة عن القرض العام

أولًا: تمييز الضريبة عن الرسم

الرسم هو من أقدم الإيرادات التي كانت تحصل عليها الدولة، حيث كان يحتل المرتبة الثانية بين إيرادات الدولة، وكان يُعتمد عليه بشكل كبير في القرون الوسطى، نظراً لأن العلاقة بين الأفراد والدولة كانت تُكيف على أساس تعاقدي فيما يتعلق بأداء الخدمات. كان المكلف يدفع الرسم بناءً على مقدار المنفعة التي يحصل عليها من الخدمات التي تقدمها الدولة، فيكون الرسم مقابل هذه المنفعة[1].

من جهة أخرى، كانت السلطات الحاكمة تفضل اللجوء إلى الرسوم لأنها تُفرض دون الحاجة إلى موافقة مجلس النواب. بمرور الزمن، فقدت الرسوم أهميتها المالية في العصر الحديث، وأصبحت الضرائب تحتل المكان الأول بين إيرادات الدولة، ويمكن عزو ذلك إلى سببين:

١. زيادة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وازدياد حاجتها لتقديم المزيد من الخدمات التي لا يمكن تمويلها من خلال الرسوم فقط.

[1]) Joel Slemrod, Christian Gillitzer. "Tax Systems." The MIT Press, 2023, p124.

https://mitpress.mit.edu/9780262038251/tax-systems/)

٢. عدم قدرة الرسوم على توفير حصيلة كافية للدولة مثلما تفعل الضرائب.

يمكن تعريف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها". من خلال التعريف السابق لكل من الضريبة والرسم، نجد أن كليهما يُحصل جبراً من الأفراد ويُقرر من قبل الدولة. الضريبة تُدفع لتحقيق نفع عام، بينما الرسم يُدفع مقابل نفع خاص مقترن بنفع عام.

توجد بعض الأسباب للخلط بين الضريبة والرسم، مثل[١]:

- استخدام بعض القوانين للألفاظ بشكل مترادف، مثل استخدام لفظ "رسم الأيلولة" لضريبة التركات، و"الرسوم الجمركية" للضرائب الجمركية.

- اتباع نفس الإجراءات التشريعية لفرض الضرائب والرسوم، مما يشترط صدورها بقانون.

- في بعض الأحيان، قد يرتفع سعر الرسم بحيث يزيد كثيراً على كلفة الخدمة المقدمة، مما يحوله إلى ضريبة مستترة، أو قد ينخفض سعر الضريبة ليصبح أشبه برسم.

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022, p154.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

رغم هذا الخلط، يمكن تمييز الضريبة عن الرسم من خلال أوجه الاختلاف التالية:

١. الضريبة تُفرض بقانون يصدر لتنظيم الأحكام المتعلقة بها، بينما الرسم لا يشترط لفرضه صدور قانون، بل يكفي الاستناد إلى القانون.

٢. الضريبة تُدفع بصفة نهائية دون مقابل مباشر يمكن الحصول عليه، بينما الرسم يعود على دافعه بنفع خاص بالإضافة إلى النفع العام.

٣. الهدف من فرض الضريبة هو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، بينما الرسم يهدف إلى تحقيق الإيراد المالي للدولة.

ثانيًا: تمييز الضريبة عن الإتاوة

الإتاوة تعرف بأنها "مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامها ببعض الأشغال أو الأعمال العامة"، مثل الطرق، الكهرباء، والماء.

فعندما تقوم الدولة بإنشاء مشروع عام مثل تمهيد شارع أو تشييد جسر، تفيد هذه الأعمال العامة المصلحة العامة، ولكن أصحاب العقارات المجاورة لهذه المشروعات يحصلون على نفع خاص بزيادة أثمان عقاراتهم وبالتالي زيادة دخلهم.

يشترط في فرض الإتاوة ما يلي:

١. أن يهدف المشروع العام الذي تفرض الإتاوة بسببه إلى تحقيق النفع العام.

٢. أن تكون المنفعة الخاصة التي يحصل عليها أصحاب العقارات المجاورة قابلة للتقدير، بحيث يمكن توزيع تكاليفه عليهم توزيعاً عادلاً.

من هذه الشروط، يظهر لنا أوجه الشبه بين الإتاوة والضريبة، حيث إن كلاً منهما يُفرض من قبل الدولة بالنظر لما تتمتع به من سلطة مالية على الأفراد المقيمين على إقليمها، مما يعني أن المكلف يكون مجبراً على الدفع[١].

يمكن تمييز الإتاوة عن الضريبة في أن الإتاوة يدفعها المكلف مقابل حصوله على منفعة خاصة قابلة للتقدير، ولا تكون تصاعدية، ولا تسري عليها الإعفاءات الخاصة بالضرائب.

ثالثًا: تمييز الضريبة عن الثمن العام

- أوجه الشبه بين الضريبة والثمن العام

[1]) Joel Slemrod, Christian Gillitzer. "Tax Systems." The MIT Press, 2023, p124.

https://mitpress.mit.edu/9780262038251/tax-systems/)

١. الدفع الإلزامي:

- كلا الضريبة والثمن العام هما مدفوعات إلزامية تُفرض على الأفراد أو الشركات.

٢. مصدر تمويل للدولة:

- يُستخدم كل منهما كمصدر لإيرادات الدولة، حيث تُخصص الأموال المتحصلة منهما لتمويل الأنشطة والخدمات العامة.

٣. الأهداف العامة:

- تهدف كلاهما إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، مثل تحسين البنية التحتية أو تقديم الخدمات العامة.

- **أوجه الفرق بين الضريبة والثمن العام**

١. الغرض والسبب:

- الضريبة: تُفرض بدون مقابل مباشر للخدمات أو السلع، وتهدف إلى جمع الإيرادات لتمويل الخدمات العامة بشكل عام.

- الثمن العام: يُفرض مقابل خدمة معينة أو سلعة معينة تقدمها الدولة، مثل رسوم استخدام المياه، والكهرباء.

٢. **المرونة والعدالة[1]:**

- الضريبة: تُفرض بناءً على القدرة المالية للأفراد أو الشركات، ويمكن أن تكون تصاعدية لتعكس العدالة الضريبية.

- الثمن العام: يكون عادة ثابتاً أو يعتمد على استخدام الخدمة، ولا يأخذ بالضرورة في الاعتبار القدرة المالية للمستخدم.

٣. الإجبار والاختيار:

- الضريبة: إلزامية للجميع بناءً على قوانين الدولة، ويجب دفعها بغض النظر عن الرغبة في الاستفادة من الخدمات العامة.

- الثمن العام: يُدفع فقط عند استخدام الخدمة أو السلعة المعينة، وبالتالي يمكن تجنبه بعدم استخدام هذه الخدمات.

٤. التوزيع والاستخدام:

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022 p124.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

- الضريبة: تجمع الأموال في صندوق عام وتُوزع حسب أولويات الدولة واحتياجات المجتمع.

- الثمن العام: يُستخدم مباشرة لتغطية تكاليف الخدمة أو السلعة التي دُفع الثمن من أجلها[١].

المطلب الثاني

النظام الضريبي ومكوناته وأهميته في الاقتصاد الوطني

يُعتبر النظام الضريبي أحد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن المالي. **يُعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم فرض الضرائب وجبايتها وتحصيلها من الأفراد والشركات**. تتكون هذه الأنظمة من عناصر مختلفة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. هذا المطلب يشرح مكونات النظام الضريبي وأهميته في الاقتصاد الوطني مع أمثلة توضيحية.

[١]) محمود الكيلاني، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص ٢٥٨.

■ **مكونات النظام الضريبي[١]:**

يتكون النظام الضريبي في أي دولة من مجموعة من القواعد الموضوعية الخاصة بفرض الضريبة والقواعد الإجرائية الخاصة بتحصيلها. هذه القواعد تعمل معاً لضمان تحقيق العدالة والكفاءة في النظام الضريبي، وتساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أولًا: القواعد الموضوعية الخاصة بفرض الضريبة

القواعد الموضوعية تحدد الأساس الذي تُفرض عليه الضرائب، وتشمل ما يلي:

١. تحديد الوعاء الضريبي

[١] مكونات النظام الضريبي

١. التشريعات الضريبية: تتضمن القوانين واللوائح التي تحدد أنواع الضرائب ومعدلاتها وإجراءات تحصيلها.

٢. الإدارة الضريبية: تشمل الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التشريعات الضريبية وجمع الضرائب.

٣. آليات التحصيل: تتضمن الأساليب والإجراءات المستخدمة لتحصيل الضرائب من الأفراد والشركات.

٤. الرقابة والمراجعة: تشمل الأنظمة والآليات التي تضمن الالتزام بالتشريعات الضريبية والكشف عن أي مخالفات أو تهرب ضريبي.

- ضريبة الدخل: تحديد ما يشكل الدخل الخاضع للضريبة، مثل الرواتب، الأجور، الأرباح التجارية، والإيرادات من الاستثمارات.

- ضريبة القيمة المضافة (VAT): تحديد السلع والخدمات التي تُفرض عليها الضريبة.

- الضرائب العقارية: تحديد أنواع العقارات الخاضعة للضريبة وقيمتها السوقية.

٢. تحديد معدلات الضريبة

- معدلات ثابتة أو تصاعدية: يمكن أن تكون المعدلات ثابتة (مثل ضريبة القيمة المضافة) أو تصاعدية (مثل ضريبة الدخل التصاعدية التي تزداد بزيادة الدخل).

- فئات ضريبية مختلفة: قد تختلف المعدلات حسب الفئات، مثل المعدلات المختلفة للسلع الأساسية والسلع الكمالية في ضريبة القيمة المضافة.

٣. الإعفاءات الضريبية

- الإعفاءات الشخصية: إعفاءات للأفراد حسب حالتهم الشخصية، مثل المتزوجين أو ذوي الأطفال.

- الإعفاءات القطاعية: إعفاءات للشركات التي تستثمر في قطاعات معينة، مثل الطاقة المتجددة أو البحث والتطوير.

٤. الخصومات الضريبية

- خصومات على النفقات الطبية والتعليمية: خصومات تمنح للأفراد الذين يتحملون نفقات طبية أو تعليمية.

- خصومات على الاستثمارات: خصومات للشركات التي تستثمر في مشاريع معينة أو في مناطق محددة.

٥. الاعتمادات الضريبية

- الاعتمادات القابلة للاسترداد: اعتمادات يمكن استردادها إذا كانت تتجاوز الضريبة المستحقة.

- الاعتمادات غير القابلة للاسترداد: اعتمادات تخفض من قيمة الضريبة المستحقة، ولكن لا يمكن استرداد الفائض.

ثانيًا: القواعد الإجرائية الخاصة بتحصيل الضريبة

القواعد الإجرائية تتعلق بكيفية تحصيل الضرائب من المكلفين، وتشمل ما يلي[١]:

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

١. التسجيل الضريبي

- التسجيل الإلزامي: يُلزم الأفراد والشركات بالتسجيل لدى السلطات الضريبية للحصول على رقم ضريبي.

- التسجيل الطوعي: قد يكون مطلوباً لبعض الفئات التي تتجاوز عتبة معينة من الإيرادات.

٢. تقديم الإقرارات الضريبية

- الإقرارات الدورية: تقديم إقرارات ضريبية دورية، مثل الإقرارات السنوية لضريبة الدخل أو الشهرية لضريبة القيمة المضافة.

- المعلومات المطلوبة: تحديد المعلومات المالية التي يجب تضمينها في الإقرارات، مثل الإيرادات والنفقات والخصومات.

٣. الجباية والتحصيل

- طرق الدفع: توفير وسائل متعددة لدفع الضرائب، مثل الدفع الإلكتروني، التحويل البنكي، أو الدفع النقدي.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

- مواعيد الاستحقاق: تحديد مواعيد نهائية لتقديم الإقرارات وسداد الضرائب المستحقة.

٤. الفحص والتدقيق

- **إجراءات الفحص: قيام السلطات الضريبية بفحص الإقرارات الضريبية للتحقق من صحتها ودقتها.

- العقوبات والغرامات: فرض عقوبات وغرامات على المكلفين الذين يقدمون معلومات خاطئة أو يتأخرون في السداد[1].

٥. آليات الطعن والتظلم

- إجراءات الطعن: تمكين المكلفين من الطعن في القرارات الضريبية من خلال قنوات قانونية.

- لجان التظلمات: وجود لجان مستقلة للنظر في التظلمات المقدمة من المكلفين.

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

٦. التحصيل القسري

- إجراءات التنفيذ: اتخاذ إجراءات قانونية لتحصيل الضرائب المتأخرة، مثل الحجز على الأصول أو الخصم من الحسابات البنكية.

- الصلح والتسوية: إمكانية التوصل إلى تسويات مع المكلفين لتسديد الديون الضريبية المتأخرة[١].

أمثلة عملية

١. الولايات المتحدة[٢]

في الولايات المتحدة، تتبع مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) قواعد صارمة للتسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية، وتفرض عقوبات صارمة على المخالفين. يمكن للأفراد والشركات تقديم الطعون عبر قنوات محددة.

٢. السويد

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص ١٤٢.

[2]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

في السويد، النظام الضريبي يشمل إجراءات مفصلة للتسجيل والإقرارات والفحص. تُشدد السلطات على التدقيق لضمان الامتثال، وتوفر آليات متعددة للطعن في القرارات الضريبية.

٣. سنغافورة

في سنغافورة، تركز السلطات على تبسيط الإجراءات وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني. يتميز النظام الضريبي بمرونة كبيرة في تقديم الإعفاءات والحوافز الضريبية لدعم النمو الاقتصادي.

■ **أهمية النظام الضريبي في الاقتصاد الوطني**

١. تمويل النفقات العامة

يعد تمويل النفقات العامة من أهم وظائف النظام الضريبي. تستخدم الدول الإيرادات الضريبية لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. على سبيل المثال، تستخدم ألمانيا جزءاً كبيراً من إيراداتها الضريبية لتمويل نظام الرعاية الصحية الشامل.

٢. تحقيق العدالة الاجتماعية

يساعد النظام الضريبي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأعباء المالية بشكل يتناسب مع قدرة الأفراد على الدفع. تفرض الضرائب التصاعدية، مثل ضريبة الدخل التصاعدية، بمعدلات أعلى على الأفراد ذوي الدخل المرتفع. هذا يساعد في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٣. تشجيع النمو الاقتصادي

يمكن للنظام الضريبي أن يشجع النمو الاقتصادي من خلال تقديم حوافز ضريبية للاستثمار والابتكار. على سبيل المثال، تمنح بعض الدول إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في مناطق فقيرة أو تخلق فرص عمل جديدة[١].

٤. تثبيت الاستقرار الاقتصادي

يساعد النظام الضريبي في تثبيت الاستقرار الاقتصادي من خلال تنظيم الطلب الكلي والتحكم في التضخم. تستخدم الحكومات الضرائب كأداة لتحقيق التوازن في الاقتصاد، مثل زيادة الضرائب في فترات الازدهار للحد من التضخم وخفضها في فترات الركود لتحفيز النمو.

■ **تحديات النظام الضريبي**

يواجه النظام الضريبي العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته وكفاءته، منها:

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

١. التهرب الضريبي

يمثل التهرب الضريبي تحدياً كبيراً للنظام الضريبي، حيث يلجأ بعض الأفراد والشركات إلى إخفاء دخولهم وأصولهم لتجنب دفع الضرائب

٢. التعقيد التشريعي

تؤدي التشريعات الضريبية المعقدة إلى صعوبة فهمها والامتثال لها، مما يزيد من تكاليف التحصيل ويقلل من كفاءة النظام الضريبي.

٣. العدالة الضريبية

تحقيق العدالة الضريبية يعد تحدياً كبيراً، حيث يجب على النظام الضريبي أن يوازن بين تحقيق الإيرادات والحفاظ على العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

٤. التكيف مع التغيرات الاقتصادية

يتطلب النظام الضريبي مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية لضمان تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني

أنواع الضرائب

يمكن تقسيم الضرائب إلى عدة أنواع بناءً على معايير مختلفة مثل طريقة التحصيل والمصدر المستهدف[1]:

١. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

٢. الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة

٣. الضرائب الشخصية والضرائب العينية

٤. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

٥. الضرائب التوزيعية والضرائب التحديدية

٦. الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

المطلب الأول

الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

■ الضريبة على الأشخاص

في المجتمعات البدائية، كانت الضرائب تفرض على الأشخاص بمقدار ثابت بدون تمييز، وتُسمى بضريبة على الرؤوس. تُفرض هذه الضرائب على الشخص ذاته بغض النظر عن ممتلكاته. إلا أن هذه الضرائب فقدت أهميتها في المجتمعات الحديثة لعدة أسباب:

١. عدم عدالتها: تقوم على سعر موحد بدون مراعاة للفروق بين الأفراد.

٢. ضئالة حصيلتها: تعتمد على عدد الأشخاص وتتجاهل الأنشطة الاقتصادية.

٣. عدم احترامها لكرامة الإنسان: تميز بين الأفراد على أسس غير عادلة.

■ الضريبة على الأموال

الانتقال من الضرائب على الأشخاص إلى الضرائب على الأموال: تم اتخاذ هذا الانتقال بسبب عدم عدالة وكفاءة الضرائب التي تفرض على الأشخاص

دون مراعاة لقدراتهم المالية الفعلية. الضرائب على الأموال تأخذ في الاعتبار الوضع المالي الحقيقي لكل فرد[١].

أمثلة على الحالات التي تفرض فيها الضرائب على الأموال:

- ثروة يمتلكها الممول: قد تكون أصول ثابتة مثل العقارات.

- دخل من استثمار الأموال أو العمل الشخصي: أرباح من الأعمال أو الرواتب.

- أموال دون عمل: مثل التركات والهبات.

- استهلاك السلع والخدمات: الضرائب التي تفرض عند شراء السلع والخدمات.

- الأعمال القانونية: مثل الضرائب على العقود والتسجيلات القانونية.

ثانياً: الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة

- **نظام الضريبة الواحدة**

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، وبدون سنة نشر، ص٥٤.

يقصد بنظام الضريبة الواحدة النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من الإيرادات. في بعض الحالات، قد تعتمد الدولة على ضريبة أساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى الأقل أهمية. يبدو أن هذا النظام أكثر بساطة وأقل تعقيداً، حيث يؤدي إلى الاقتصاد في نفقات الجباية لأن إدارة ضريبية واحدة تتولى العملية، بدلاً من وجود إدارات متعددة لكل نوع من الضرائب. هذا النظام قد يحقق العدالة من خلال التعامل مع وعاء ضريبي واحد، مما يجعل مقدار الضريبة معروفاً وواضحاً للممول وللإدارة الضريبية.

- **العيوب المحتملة لنظام الضريبة الواحدة:**

ورغم كل ما سبق، فإن نظام الضريبة الواحدة لم يلق قبولاً واسعاً في التطبيق العملي حتى الآن. المزايا المذكورة هي في الغالب مزايا ظاهرية، ومن أهم الانتقادات الموجهة له:

١. محدودية الموارد المالية: هذا النظام ليس بالمورد المالي الكافي لتلبية احتياجات الدولة المالية، خاصة في ظل تدخل الدولة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢. جسامة الضريبة: تجميع الموارد الضريبية في ضريبة واحدة يجعلها كبيرة جداً في نظر الممول، مما قد يدفعه لمحاولة التهرب من دفعها.

٣. عدم التوزيع العادل: الاعتماد على ضريبة واحدة يمكن أن يؤدي إلى تفرقة غير مبررة في المعاملة الضريبية لأنشطة اقتصادية مختلفة.

٤. عدم القدرة على التأثير: الدولة تحتاج إلى أدوات ضريبية متعددة للتأثير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصار على ضريبة واحدة يحد من هذه القدرة.

■ **نظام الضرائب المتعددة**

في المقابل، يعتمد نظام الضرائب المتعددة على فرض الدولة لعدد من الضرائب الأساسية التي تكمل بعضها البعض، مثل فرض ضرائب على الدخل، تملك الأموال، تداولها واستهلاكها. يعتمد هذا النظام على أوعية ضريبية متعددة، مما يساهم في توزيع العبء المالي على أكثر من مورد ضريبي.

- **المزايا المحتملة لنظام الضرائب المتعددة**

١. توزيع العبء المالي: يساهم في تقليل وطأة الضرائب على الممول، حيث يتم توزيع العبء على عدة أوعية.

٢. تقليل الشعور بالعبء: قد لا يشعر الممول بالعبء الضريبي بشكل كبير، خاصة في الضرائب غير المباشرة التي تندمج في ثمن السلع والخدمات.

٣. التأثير الاقتصادي: يمكن للدولة من خلال هذا النظام التأثير بشكل أكبر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف مالية وغير مالية متنوعة.

في الواقع، تعتمد أغلب دول العالم اليوم على نظام تعدد الضرائب، لتجنب العيوب المرتبطة بنظام الضريبة الواحدة وللاستفادة من مزايا توزيع العبء الضريبي وتحقيق العدالة والمرونة في النظام الضريبي.

ثالثاً: الضرائب العينية والضرائب الشخصية

■ **الضرائب العينية**

الضريبة العينية هي تلك الضريبة التي تُفرض بناءً على حجم الثروة فقط، دون مراعاة الظروف الشخصية للممول أو قدرته على الدفع. تتميز الضرائب العينية بعدم التمييز بين مصادر الدخل، سواء كان الدخل ناتجاً عن العمل أو عن رأس المال. هذا النوع من الضرائب يركز على قيمة الثروة أو حجم الممتلكات التي يملكها الفرد أو الشركة، دون النظر إلى الوضع المالي أو الشخصي للممول[١].

- أمثلة على الضرائب العينية

مثال شائع على الضرائب العينية هو الضريبة الجمركية، التي تُفرض على السلع المستوردة. على سبيل المثال، إذا استورد شخصان سيارة من نفس النوع والحجم، يدفع كل منهما نفس مقدار الضريبة الجمركية، بغض النظر عن اختلاف ظروفهما الشخصية أو دخلهم المالي. قد يكون الشخص الأول

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص ٢٠١.

غنياً ويعول خمسة أطفال، بينما يكون الثاني عازباً، ورغم هذا الاختلاف، فإن الضريبة المفروضة على السيارة تبقى نفسها لكليهما.

- **مزايا وعيوب الضرائب العينية**

تتميز الضرائب العينية بالبساطة في التحديد والتحصيل، حيث يتم فرضها بناءً على قيمة الثروة أو الممتلكات دون الحاجة إلى معرفة التفاصيل الشخصية للممول. إلا أن هذا النوع من الضرائب **يعاني من بعض العيوب**، منها عدم العدالة، حيث لا تأخذ هذه الضرائب في الاعتبار القدرة المالية الفعلية للممولين، مما قد يؤدي إلى تحميل الأفراد ذوي الدخول المحدودة عبئاً ضريبياً ثقيلاً نسبياً مقارنة بذوي الدخول المرتفعة.

■ **الضرائب الشخصية**

الضريبة الشخصية، على العكس من الضريبة العينية، تُفرض مع مراعاة الظروف الشخصية للممول. تأخذ هذه الضرائب في الاعتبار المقدرة المالية للفرد وحالته الشخصية، مثل عدد أفراد الأسرة والمصادر المختلفة للدخل. تهدف الضرائب الشخصية إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال توزيع العبء الضريبي بناءً على قدرة الأفراد على الدفع[1].

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022.

- **أمثلة على الضرائب الشخصية**

مثال على الضريبة الشخصية هو ضريبة الدخل التي تُفرض بناءً على إجمالي الدخل الذي يحققه الفرد خلال فترة زمنية معينة. عند فرض هذه الضريبة، يتم أخذ عدة عوامل في الاعتبار، مثل كيفية حصول الفرد على الدخل، سواء كان من العمل أو من استثمارات رأس المال، وكذلك عدد أفراد الأسرة والأعباء المالية التي يتحملها الممول. إذا كان الممول لديه مصدر دخل واحد أو عدة مصادر، يتم احتساب الضريبة بشكل يعكس هذه التفاصيل[١].

- **مزايا وعيوب الضرائب الشخصية**

تتميز الضرائب الشخصية بعدالتها، حيث تأخذ في الاعتبار القدرة المالية الفعلية للممول، مما يساعد على تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي. كما أنها مرنة، حيث يمكن تعديل معدلات الضريبة لتتناسب مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن تحصيل الضرائب

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

الشخصية قد يكون معقداً ومكلفاً، حيث يتطلب ذلك جمع وتحليل معلومات مفصلة عن الأفراد ومصادر دخلهم.

مقارنة بين الضرائب العينية والشخصية

- **العدالة والمرونة**

تُعتبر الضرائب الشخصية أكثر عدالة من الضرائب العينية، لأنها تأخذ في الاعتبار الظروف المالية والشخصية للممولين. في حين أن الضرائب العينية تكون بسيطة ومباشرة في التحصيل، إلا أنها قد تفتقر إلى العدالة لأنها لا تراعي الفروق بين الأفراد في القدرة على الدفع[١].

- **البساطة والتكلفة**

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p174.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

تتميز الضرائب العينية بالبساطة في التحصيل والتطبيق، مما يقلل من التكاليف الإدارية. على الجانب الآخر، تتطلب الضرائب الشخصية نظاماً أكثر تعقيداً لجمع المعلومات وتحليلها، مما قد يزيد من تكاليف الإدارة[١].

- **الأثر الاقتصادي والاجتماعي**

يمكن للضرائب الشخصية أن تكون أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء من خلال معدلات ضريبية تصاعدية. بينما الضرائب العينية، رغم بساطتها، قد لا تكون فعالة في تحقيق هذه الأهداف بسبب عدم مراعاتها للقدرة المالية للممولين.

رابعاً: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

يُعتبر التقسيم بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من أهم وأشهر تقسيمات الضرائب، حيث يثير هذا التقسيم العديد من المناقشات المالية والاقتصادية. ويعتمد هذا التقسيم على كيفية استقطاع الدولة للضرائب، إما مباشرة من ثروات الأفراد ودخولهم، أو بشكل غير مباشر من خلال تداول الأموال واستعمالها في مختلف المعاملات.

■ **الضرائب المباشرة**

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، وبدون سنة نشر، ص٥٤.

الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تُفرض مباشرة على الثروة أو الدخل. تتسم هذه الضرائب بالدقة في تقدير المال محل الضريبة ومعاملته ضريبياً بشكل مناسب. تشمل أمثلة الضرائب المباشرة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث تقوم الإدارة الضريبية بتحديد مقدار الأرباح بدقة وتفرض عليها الضريبة المقررة.

- **مزايا الضرائب المباشرة**

١. ثبات الحصيلة: تُفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي، مما يجعل حصيلتها ثابتة نسبياً وغير متأثرة بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية.

٢. المرونة: يمكن للدولة زيادة حصيلتها عن طريق رفع سعر الضريبة. تساعد أيضاً في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية مثل تقليل التفاوت بين الدخول[١].

٣. العدالة: تُفرض بناءً على المقدرة المالية للممولين، مما يسمح بمراعاة الظروف الشخصية والأعباء العائلية.

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p176.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

٤. قلة تكاليف الجباية: تتطلب نفقات أقل للتحصيل نظراً لتحديد العناصر الخاضعة للضريبة بوضوح.

- **عيوب الضرائب المباشرة**

١. تعقيد وطول إجراءات التحصيل: مما يؤدي إلى تأخر تحصيلها.

٢. الحاجة لجهاز إداري واسع: قد يزيد من أعباء تحصيلها.

٣. ضخامة العبء الضريبي: قد يدفع الممولين إلى التهرب من دفعها.

■ **الضرائب غير المباشرة**

الضرائب غير المباشرة تُفرض على تداول واستعمال الثروة في مظاهرها الخارجية، مثل الوقائع أو التصرفات المحددة. مثال ذلك الضرائب الجمركية التي تُفرض على السلع المستوردة عند اجتيازها للدائرة الجمركية، حيث تُضاف إلى ثمن السلعة ويتحملها المستهلك عند الشراء.

- **مزايا الضرائب غير المباشرة**

١. ارتفاع الحصيلة: نظراً لشمولها نطاقاً واسعاً من الإنتاج والاستهلاك والمبيعات.

٢. سرعة التحصيل: تُجمع بسهولة وسرعة عند حدوث الوقائع المفروضة عليها.

٣. قلة الشعور بالعبء: لا يشعر الممول بعبء الضريبة بشكل كبير لأنها تدخل ضمن ثمن السلعة أو الخدمة.

٤. مرونة التكيف مع الظروف الاقتصادية: تعكس الانتعاش الاقتصادي على الخزانة العامة للدولة بشكل سريع.

- **عيوب الضرائب غير المباشرة**

١. عدم العدالة: لا تراعي الظروف المالية لدافعيها.

٢. ارتفاع تكلفة السلع الضرورية: تُفرض غالباً على السلع الضرورية لزيادة الحصيلة.

٣. حاجة إلى رقابة محكمة: تتطلب موظفين لمراقبة الوقائع والتصرفات ومنع التهرب، مما يزيد من التكاليف.

■ **معايير التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة**

١. المعيار الإداري: يعتمد على طريقة تحصيل الضريبة. تُعتبر الضريبة مباشرة إذا حُصلت بموجب جداول اسمية، وغير مباشرة إذا حُصلت بمناسبة حدوث وقائع معينة.

٢. معيار نقل العبء الضريبي: الضريبة تعتبر مباشرة إذا تحملها المكلف بصفة نهائية، وغير مباشرة إذا تمكن المكلف من نقل عبئها إلى شخص آخر[١].

٣. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة: الضريبة تعتبر مباشرة إذا فُرضت على مادة تتميز بالثبات النسبي، وغير مباشرة إذا فُرضت على وقائع وتصرفات عرضية.

خامساً: الضريبة التوزيعية والضريبة التحديدية

■ **الضريبة التوزيعية**

الضريبة التوزيعية هي نوع من الضرائب التي لا يقوم المشرع بتحديد سعرها مقدماً، بل يكتفي بتحديد حصيلتها الإجمالية. بعد ذلك، يتم توزيع هذه الحصيلة بين الأقاليم الإدارية المختلفة، وكل إقليم يتولى توزيع حصته من هذه الضريبة على المكلفين بها من سكانه بناءً على ما يملكه كل منهم من المادة المفروضة عليها هذه الضريبة. بعد توزيع الحصيلة على الأقاليم، يمكن فقط في هذه المرحلة تحديد سعر الضريبة لكل مكلف.

[١]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p185.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

- **مزايا الضريبة التوزيعية**

١. تحديد الحصيلة مسبقاً: تساعد الدولة في معرفة مقدار الحصيلة الضريبية المتوقعة مسبقاً، مما يسهم في التخطيط المالي.

٢. الفعالية في التحصيل: تُجمع الضريبة فعلاً من المكلفين بالمجموع الكلي المحدد، مما يقلل من فرص الغش أو التهرب الضريبي.

٣. الرقابة الذاتية: يمنح هذا النظام كل ممول مصلحة شخصية في مراقبة الآخرين لضمان عدم تهرب أحد من دفع الضريبة، إذ أن تهرب أحد الممولين يزيد من العبء على الآخرين.

٤. مشاركة الحكم المحلي: تُشرك مجالس الحكم المحلي في توزيع مبلغ الضريبة الواجب تحصيله، مما يعزز الشفافية والشعور بالعدالة بين الممولين نظراً لقرب الهيئة المحلية منهم، كما يعزز من مفهوم اللامركزية المالية[١].

[١]) محمد عابد، "المالية العامة والنظام الضريبي"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٩، ص ٢٥٨.

- عيوب الضريبة التوزيعية

١. عدم العدالة: تعتبر غير عادلة لأنها لا تراعي الظروف الشخصية لكل ممول، مما قد يبعدها عن مبدأ العدالة الضريبية.

٢. الجمود وعدم المرونة: مبلغ الضريبة الإجمالي يظل ثابتاً عادة لمدة طويلة، مما يجعلها غير مرنة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية.

٣. صعوبة مراعاة الظروف الشخصية: من الصعب أخذ الاعتبارات الشخصية لكل ممول في الحسبان، مما يؤدي إلى تفاوت في تحمل الأعباء الضريبية[١].

بسبب هذه العيوب، فقد تراجع استخدام الضريبة التوزيعية بشكل كبير ولم يعد لها أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية الحديثة إلا كجزء من التاريخ المالي.

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

■ **الضريبة التحديدية**

الضريبة التحديدية هي الضريبة التي يحدد المشرع سعرها مقدماً دون تحديد حصيلتها الإجمالية. يترك المشرع أمر معرفة الحصيلة النهائية للسعر المحدد والظروف الاقتصادية السائدة.

- **مزايا الضريبة التحديدية**

١. العدالة والمساواة: تحقق العدالة بكفالتها للمساواة بين كافة الممولين في تحمل عبء الضريبة بغض النظر عن محل إقامتهم.

٢. استقرار الحالة الضريبية: يعرف كل ممول مسبقاً مقدار الضريبة التي يتعين عليه دفعها، مما يترتب عليه استقرار في حالته الضريبية.

٣. مرونة التكيف: تتسم بالمرونة وتتابع التطورات الاقتصادية، إذ تزداد الحصيلة الضريبية تلقائياً مع ازدياد المادة الخاضعة للضريبة.

٤. مراعاة الظروف الشخصية: يمكن مراعاة الظروف الشخصية الخاصة بكل ممول عند فرض الضريبة عليه، مما يجعلها أكثر عدالة.

- عيوب الضريبة التحديدية[١]

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022, p156.

١. عدم اليقين في الحصيلة: لا تمكن الخزانة العامة من معرفة المبلغ الذي سيُحصل كضريبة بشكل دقيق مسبقاً، مما قد يؤدي إلى تحديات في التخطيط المالي.

وفى الختام: تلعب الضرائب التوزيعية والتحديدية أدواراً مختلفة في الأنظمة الضريبية. بينما توفر الضرائب التوزيعية توقعات دقيقة للحصيلة الإجمالية، تعاني من الجمود وقلة العدالة. من ناحية أخرى، تضمن الضرائب التحديدية المساواة والعدالة بين الممولين، لكنها لا توفر يقيناً دقيقاً بشأن الحصيلة النهائية. تعتمد الأنظمة الضريبية الحديثة غالباً على مزيج من الضرائب لتحقيق التوازن بين العدالة والكفاءة والاستقرار المالي.

سادساً: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية

- **الضريبة النسبية**

الضريبة النسبية هي ضريبة يتحدد سعرها بنسبة مئوية ثابتة لا تتغير بتغير قيمة الوعاء الضريبي. أي أن النسبة المئوية للضريبة تظل ثابتة بغض النظر عن حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة. هذا يعني أن مقدار الضريبة المفروض يبقى نسبيًا إلى القيمة الخاضعة للضريبة.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

*مثال توضيحي

إذا كان معدل الضريبة النسبية هو ١٠٪، فإن المبلغ الذي سيدفعه المكلف سيكون متناسبًا بشكل مباشر مع قيمة دخله أو ثروته، كما في المثال التالي:

مستوى الدخل (بالجنيه)	المعدل النسبي للضريبة (نسبة مئوية)	مبلغ الضريبة بالجنيه
١٠٠٠	١٠٪	١٠٠
٢٠٠٠	١٠٪	٢٠٠
٣٠٠٠	١٠٪	٣٠٠
٤٠٠٠	١٠٪	٤٠٠
٥٠٠٠	١٠٪	٥٠٠
٦٠٠٠	١٠٪	٦٠٠

في جدول الضريبة النسبية، يتم تحديد نسبة ثابتة من الضريبة تُفرض على كافة مستويات الدخل أو الوعاء الضريبي. هذه النسبة تظل ثابتة بغض النظر عن قيمة الدخل.

في هذا الجدول، يتم فرض نسبة ثابتة قدرها ١٠٪ على جميع مستويات الدخل. وبالتالي، فإن مبلغ الضريبة يزداد بنفس النسبة مع زيادة الدخل.

على سبيل المثال، إذا كان دخل الشخص ٢٠٠٠ جنيه، فسيكون مبلغ الضريبة المستحق عليه هو ١٠٪ من ٢٠٠٠ جنيه، أي ٢٠٠ جنيه.

- **مزايا الضريبة النسبية**

- سهولة التحديد والتحصيل: نظرًا لثبات نسبة الضريبة، يسهل على الإدارة الضريبية تحديد مقدار الضريبة المستحقة.

- الشفافية: تكون واضحة للممولين، حيث يعرف كل فرد مقدماً النسبة التي سيدفعها من دخله أو ثروته.

- **عيوب الضريبة النسبية**

- عدم مراعاة القدرة المالية: قد تكون غير عادلة لأنها تفرض نفس النسبة على جميع الممولين بغض النظر عن قدرتهم المالية.

■ **الضريبة التصاعدية**

الضريبة التصاعدية هي تلك التي تفرض بأسعار مختلفة تتزايد مع زيادة حجم الوعاء الضريبي. بمعنى أن معدل الضريبة يزداد بزيادة مقدار الدخل أو الثروة الخاضعة للضريبة. الهدف من هذا النوع هو تحقيق عدالة أكبر من خلال فرض نسب أعلى على ذوي الدخل المرتفع.

■ **أشكال الضريبة التصاعدية**

١. **التصاعد بالطبقات**: يتم تقسيم الدخل إلى طبقات، وكل طبقة تخضع لنسبة ضريبية معينة تتزايد مع الانتقال إلى طبقة أعلى. يدفع الممول الضريبة بسعر واحد يمثل نسبة الطبقة التي يقع فيها دخله بالكامل.

جدول رقم (١)

مستوى الدخل	معدل الضريبة التصاعدي	ترتيب الطبقة
من جنيه إلى ١٠٠٠٠	صفر (معفي)	١
من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠	٥٪	٢
من ٢٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠١	١٠٪	٣
من ٣٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠١	٢٠٪	٤
من ٤٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠١	٣٠٪	٥

في هذا المثال، إذا كان دخل الممول ٢٨٠٠٠ جنيه، فسوف يدفع ضريبة بنسبة ٢٠٪ على كامل دخله، أي ٣٦٠٠ جنيه.

يُعاب على هذا الأسلوب أنه يؤدي إلى زيادات كبيرة في مقدار الضريبة نتيجة زيادة طفيفة في الدخل، مما ينقل الدخل إلى شريحة ضريبية أعلى بنسبة أعلى. وبالتالي، فإن المكلف قد يواجه عبئاً ضريبياً ثقيلاً بسبب ارتفاع بسيط في دخله. في بعض الأحيان، قد يكون من الأفضل للمكلف عدم حدوث هذا الارتفاع الطفيف في الدخل لتجنب هذا العبء. هذا الارتفاع المفاجئ في مقدار الضريبة يمكن أن يكون له آثار ضارة على الإنتاج والعمل، وقد يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية المرجوة.

٢. **التصاعد بالشرائح:** يتم تقسيم الدخل إلى شرائح، وكل شريحة تخضع لنسبة ضريبية معينة. يدفع الممول نسباً متفاوتة على شرائح مختلفة من دخله.

جدول رقم (٢)

مستوى الدخل بالجنيه	شرائح الدخل	سعر الضريبة
من جنيه إلى ١٠٠٠٠	الشريحة الأولى	صفر (معفي)
من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠	الشريحة الثانية	١٠٪
من ٢٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠١	الشريحة الثالثة	٢٠٪

من ٣٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠١	الشريحة الرابعة	٣٠٪
من ٤٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠١	الشريحة الخامسة	٤٠٪

في هذا المثال، إذا كان دخل الممول ٢٨٠٠٠ جنيه، فسوف يحسب الضريبة كما يلي:

- الشريحة الأولى (حتى ١٠٠٠٠ جنيه) معفاة.

- الشريحة الثانية (١٠٠٠١ - ٢٠٠٠٠ جنيه) بنسبة ١٠٪: أي ١٠٠٠ جنيه.

- الشريحة الثالثة (٢٠٠٠١ - ٢٨٠٠٠ جنيه) بنسبة ٢٠٪: أي ١٦٠٠ جنيه.

بالتالي، إجمالي الضريبة سيكون ٠ + ١٠٠٠ + ١٦٠٠ = ٢٦٠٠ جنيه.

– مزايا الضريبة التصاعدية

- تحقيق العدالة: تأخذ في الاعتبار القدرة المالية للفرد، حيث يدفع الأثرياء نسبة أعلى من دخلهم مقارنة بذوي الدخل المنخفض.

- تقليل الفجوة الاقتصادية: تساعد في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

- **عيوب الضريبة التصاعدية**

- تعقيد الحساب والتحصيل: تتطلب نظامًا معقدًا لحساب الضريبة بدقة، مما يزيد من التكاليف الإدارية.

- تشجيع التهرب الضريبي: قد تدفع الأثرياء إلى البحث عن طرق لتجنب دفع الضرائب المرتفعة[1].

المبحث الثالث

مبادئ فرض الضريبة

توجد مجموعة من المبادئ أو القواعد التي ينبغي أن تحكم التنظيم الضريبي، أي أن يأخذ بها المشرع إذا ما أراد أن يصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً وصالحاً. يجب أن يحاول النظام الضريبي التوفيق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد، أي بين الحصيلة اللازمة لأداء الدولة لخدماتها والعدالة اللازمة لتحقيق نوع من المساواة بين المكلفين.

١. مبدأ العدالة

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

مبدأ العدالة يعني أن يساهم مواطنو الدولة في النفقات العامة بحسب مقدرتهم النسبية. تتحقق المساواة عند أدم سميث إذا ما تحمل المواطنون الضريبة بنسبة دخولهم التي يتمتعون بها تحت حماية الدولة. في مفهوم العدالة الحديث، يجب إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف، أي الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ومراعاة الأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة في المجتمع.

- إعفاء أصحاب الدخل المنخفض: في العديد من الأنظمة الضريبية الحديثة، يتم إعفاء الأفراد الذين يقل دخلهم عن حد معين من دفع الضرائب. مثلاً، إذا كان حد الإعفاء الضريبي هو ١٥,٠٠٠ جنيه، فإن الأفراد الذين يقل دخلهم عن هذا الحد لا يدفعون ضريبة.

- الأعباء العائلية: في بعض الدول، يتم منح تخفيضات ضريبية للأفراد الذين يعولون أطفالاً أو أفراداً آخرين من العائلة، مما يعكس مقدرتهم المالية الحقيقية.

في العديد من الدول، يتم تطبيق أنظمة ضريبية تصاعدية لتعكس العدالة. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يتم تقسيم الدخل إلى شرائح، وتفرض ضرائب أعلى على الشريحة الأعلى. هذا يضمن أن الأثرياء

يدفعون نسبة أكبر من دخلهم كضرائب مقارنة بذوي الدخل المنخفض، مما يساهم في تحقيق عدالة اجتماعية أكبر[١].

مكونات العدالة الضريبية

- **العمومية** :يقصد بها خضوع جميع الأشخاص والأموال للضريبة دون استثناء. يعني هذا أن كل فرد أو كيان اقتصادي يجب أن يساهم في النفقات العامة، مما يحقق مبدأ المساواة بين المواطنين.
- **مراعاة المقدرة المالية** :عند فرض الضريبة، يجب مراعاة المقدرة المالية للمكلف بحيث يدفع كل فرد ضريبة تتناسب مع قدرته على الدفع. يتضمن هذا المبدأ مفهومين رئيسيين:
  - **العدالة الرأسية** :تعني فرض ضرائب أعلى على الأفراد ذوي الدخل المرتفع مقارنة بأولئك ذوي الدخل المنخفض، أي أن الأفراد الأكثر قدرة على الدفع يجب أن يدفعوا نسبة أعلى من دخلهم.
  - **العدالة الأفقية** :تعني أن الأفراد الذين لديهم نفس القدرة المالية يجب أن يدفعوا نفس مقدار الضريبة، أي أن الأفراد في نفس الفئة المالية يجب أن يُعاملوا معاملة متساوية.

[١]) عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٤٢.

٢. مبدأ اليقين

مبدأ اليقين يعني أن تكون الضريبة مفروضة طبقاً لقواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف والإدارة الضريبية. يجب أن يكون سعر الضريبة، وميعاد سدادها، وكيفية تحصيلها وكافة الإجراءات المتعلقة بها معروفة للجميع. عدم وضوح هذه الأمور قد يؤدي إلى تحكم الإدارة الضريبية وانتهاك قاعدة العدالة، والمساواة، وانتشار المحسوبية، والفساد[١].

- سعر الضريبة وميعاد السداد: يجب أن تكون هذه المعلومات واضحة ومعلنة للجميع. مثلاً، إذا كان معدل ضريبة الدخل هو ٢٠٪ ويجب سدادها في نهاية كل عام مالي، فإن هذا الوضوح يمنع الالتباس.

- ثبات التشريعات الضريبية: يجب أن تكون التعديلات في التشريعات الضريبية محدودة وعلى فترات متباعدة. إذا قامت الدولة بتغيير نسبة الضريبة بشكل مستمر، فإن ذلك يربك الممولين ويؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

[١]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

تطبق الولايات المتحدة نظامًا ضريبيًا واضحًا حيث يتم تحديد معدلات الضرائب والخصومات والإعفاءات بشكل دقيق ومنشور. يتيح هذا للمكلفين التخطيط المالي الدقيق ويقلل من أي غموض قد يؤثر على القرارات المالية.

٣. مبدأ الملاءمة[1]

مبدأ الملاءمة يقصد به تحصيل الضريبة في الوقت والطريقة الأكثر مناسبة لدفعها من قبل الممول حسب مصدر دخله وظروفه. يجب أن تختار الإدارة الضريبية موعداً مناسباً للوفاء بالضريبة وأن تكون إجراءات الجباية مناسبة لظروف الممول، بحيث لا يكون وقع الضريبة عليه ثقيلاً.

- تحصيل الضريبة بعد موسم الحصاد: في حالة المزارعين، يكون الوقت الأنسب لدفع الضريبة بعد بيع المحصول، حيث يكون لديهم دخل كافٍ.

- التاجر والصافي السنوي: التاجر يمكن أن يدفع الضريبة بعد انتهاء السنة المالية وتحديد صافي الأرباح.

- ضرائب الاستهلاك: تُدفع عند شراء السلع، حيث يكون المستهلك حراً في شراء السلعة وبالتالي دفع الضريبة أو عدم شرائها لتجنب دفع الضريبة.

[1]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

في فرنسا، يُعفى المزارعون من دفع الضريبة في موسم الحصاد ويتم تأجيل الدفع إلى ما بعد البيع، مما يجعل الضريبة أكثر ملاءمة وظروفهم المالية.

٤. مبدأ الاقتصاد

يعني هذا المبدأ تحقيق أكبر كفاءة في جمع الضريبة، بحيث تكون تكلفة جمع الضريبة منخفضة نسبياً بالنسبة للإيرادات المحصلة. يجب أن تسعى الدولة إلى تقليل النفقات المتعلقة بتقدير وجباية الضرائب، وأيضاً تقليل النفقات التي يتحملها الممولون للامتثال للمتطلبات الضريبية.

- تكاليف التحصيل: يجب أن تكون أقل ما يمكن، بحيث تبقى نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية للدولة بعد خصم تكاليف الجباية. إذا كانت تكاليف تحصيل الضريبة مرتفعة جداً، فإن ذلك يقلل من الكفاءة المالية للضريبة.

- التكاليف على الممولين: الممولون قد يتحملون تكاليف إضافية للامتثال للمتطلبات الضريبية، مثل تكاليف المحاسبين أو إعداد الوثائق. يجب أن تكون هذه التكاليف معقولة ولا تمثل عبئاً كبيراً على الممولين.

في كندا، تعتمد الحكومة على نظام ضريبي إلكتروني يقلل من تكاليف التحصيل والإدارة. يتيح هذا النظام تقديم الإقرارات الضريبية عبر

الإنترنت، مما يقلل من الحاجة إلى الوثائق الورقية والمراجعات اليدوية، ويقلل بالتالي من التكاليف الإدارية[١].

المبحث الرابع

أساس فرض الضريبة

الأساس القانوني لفرض الضريبة:

تبين لنا من تعريف الضريبة أن الدولة لها الحق في فرض الضريبة، وهو من الحقوق الخالصة للدولة بدون منازع. يمكن أن نتساءل عن أساس هذا الحق وللتوصل إلى هذا الأساس، لا بد لنا من إلقاء نظرة تاريخية على نشوء الضريبة في أوروبا[٢].

في عهد الرومان، كانت الضريبة تُدفع بصورة منتظمة لأنها كانت عامة لجميع المواطنين. ومع ذلك، كانت هناك إعفاءات مخصصة لبعض الأفراد، مما أثر على عدالة النظام الضريبي. **بعد انهيار الإمبراطورية**

[١]) عبد الله النجار، "المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٢٠٨.

[2]) Simon James, Adrian Sawyer. "Taxation: An International Perspective." Routledge, 2022.

- https://www.routledge.com/Taxation-An-International-Perspective/James-Sawyer/p/book/9781032060374)

الرومانية، حل الملوك محلها في استيفاء الضريبة، إلا أن الملوك فقدوا سلطانهم، مما أدى إلى تحصيل الضريبة من قبل المواطنين المختصين الذين استولوا عليها بأنفسهم.

ظهر النظام الإقطاعي، وأصبح صاحب السلطة المطلقة، مما مكنه من الاستيلاء على الضريبة. استمر هذا الحال حتى القرن الثالث عشر، الذي تميز باتساع السلطة وعودة حق فرض الضريبة للملك، ولكن بشكل إعانات أو هبات. مع كثرة الحروب في القرن الرابع عشر، أصبحت الضريبة عامة ودائمة.

في فرنسا خلال القرن الخامس عشر، كانت الضريبة اختيارية، مما استدعى موافقة الشعب على دفعها. أعطى ممثلو الشعب حق فرض الضريبة مباشرة في الحالات المستعجلة، مما حول الضريبة من إعانة أو هبة إلى فريضة تقدرها السلطة العامة بصورة دائمة وتجبى سنوياً. استمرت هذه الفكرة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. سبقت إنجلترا فرنسا في هذا المجال، حيث ثبت هذا الحق في عام ١٢١٥ خلال فترة العهد الأعظم.

■ النظريات الأساسية لفرض الضريبة

وضع المفكرون نظريات تتطلب شروطاً وقيوداً معينة لتفسير الأساس الذي تستند إليه السلطة في فرض الضرائب[1]. النظريتان الرئيسيتان هما: نظرية العقد الاجتماعي ونظرية التضامن الاجتماعي.

الفرع الأول

نظرية العقد الاجتماعي

ظهرت نظرية العقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر، ونادى بها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو. تستند هذه النظرية إلى فكرة العقد الاجتماعي، حيث يتم إبرام عقد بين السلطة العامة والأفراد، يتنازل الأفراد بموجبه عن جزء من حرياتهم مقابل حماية الجزء المتبقي، ويتنازلون عن جزء من أملاكهم مقابل حماية الجزء المتبقي لديهم.

وفقًا لأنصار هذه النظرية، فإن العقد الاجتماعي هو الأساس الذي تستند إليه السلطة في فرض الضرائب. يلتزم الأفراد بموجب هذا العقد بدفع الضريبة للدولة مقابل المنافع التي يحصلون عليها من وجود الهيئات العامة.

---

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

- آراء المفكرين حول طبيعة العقد الاجتماعي

١. آدم سميث: يرى أن العقد الاجتماعي هو عقد بيع خدمات، حيث تبيع الدولة خدماتها للأفراد وتحصل على مقابل يتمثل في ضرائب.

٢. تييه: يشبه الدولة بشركة إنتاج كبرى، والشركاء فيها هم الأفراد الذين يتحملون نفقات خاصة بالإضافة إلى نفقات عامة تؤديها السلطة التنفيذية لتحقيق المنفعة العامة، مما يتطلب من الشركاء المساهمة في تمويلها عبر الضرائب.

٣. جيرار: يكيّف العقد كعقد تأمين، حيث تؤمن الدولة على المواطنين من الأخطار مقابل حصولها على قسط التأمين الذي يكون في صورة ضريبة.

- الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي

١. غياب الدليل على التعاقد: لا يوجد دليل على قيام مثل هذا التعاقد بين السلطة العامة والأفراد سواء في النطاق الدستوري أو المالي.

٢. عدم تناسب المنافع مع الضرائب: لا يوجد تناسب بين المنافع التي يحصل عليها الأفراد والضرائب التي يدفعونها.

٣. مقارنة غير دقيقة: من الخطأ تمثيل السلطة العامة بشركة إنتاجية لأنها تقدم خدمات تتطلبها المصلحة العامة، وليس فقط خدمات إنتاجية.

الفرع الثاني

نظرية التضامن الاجتماعي

ترى نظرية التضامن الاجتماعي أن الدولة هي ضرورة تاريخية واجتماعية. واجب الدولة في المجتمعات الحديثة هو إشباع الحاجات العامة للأفراد والمحافظة على الأمن. تتحمل الدولة نفقات باهظة للقيام بالأعباء العامة الناتجة عن تدخلها في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. نظراً لأن هذه الأعباء تحقق الصالح العام وتعود بالنفع على الأفراد، يجب أن تتظافر الجهود لتحمل نفقات هذه الأعباء على أساس التضامن الاجتماعي بين الأفراد[١].

تؤكد النظرية أن الأفراد يلتزمون بدفع الضريبة على أساس مقدرتهم التكليفية وليس على أساس المنفعة المباشرة التي يحصلون عليها. تتحمل الدولة نفقات كبيرة لتوفير الخدمات العامة، وهذه الخدمات تعود بالنفع على الجميع، لذلك يجب أن يسهم الجميع في تمويلها.

- الانتقادات الموجهة لنظرية التضامن الاجتماعي

[1]) Alan J. Auerbach, Kent Smetters. "The Economics of Tax Policy." Oxford University Press, 2017, p158.

- https://global.oup.com/academic/product/the-economics-of-tax-policy-9780190619725)

رغم أن النظرية تعد أكثر واقعية في تفسير أساس فرض الضرائب، إلا أنها تواجه بعض التحديات في التطبيق العملي، مثل تحديد مدى مساهمة كل فرد بناءً على قدرته التكليفية، وضمان توزيع عادل للأعباء المالية بين الأفراد.

الفصل الرابع

الإيرادات الائتمانية (الدين العام)

الدين العام هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة عند عدم كفاية الإيرادات الأخرى، مثل الضرائب. يمكن للدولة الاقتراض من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو حتى من دول أخرى[١].

- **تطور مفهوم الدين العام**

تعد فكرة الدين العام حديثة نسبياً، حيث ظهرت في القرن الثامن عشر تقريباً نتيجة لتطور المجتمعات وحصول السلطات التشريعية، الممثلة للشعب، على حقها الكامل في فرض الضرائب واللجوء إلى الدين العام.

- **موقف الفكر التقليدي من الدين العام**

تعارض الفكر التقليدي غالباً مع فكرة الدين العام، حيث طالب بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنوياً. قاد هذا الاتجاه مفكرون مثل آدم سميث وريكاردو ومالتوس وباستيبل، ووجهوا عدة انتقادات للدين العام، منها:

[١]) حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٨، ص٣٠٨.

١. تحويل أموال القطاع الخاص من مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام حيث يتم تبديدها في نفقات غير منتجة.

٢. رفع سعر الفائدة مما يعرقل النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويعيق التقدم الاقتصادي.

٣. زيادة العبء الضريبي نتيجة خدمة الدين العام.

٤. احتمال تسبب خدمة الدين العام في التضخم، خاصة إذا قامت الدولة بتسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي.

- **موقف الفكر المعاصر من الدين العام**

انتقد الفكر المعاصر، الذي يمثله كينز ومن تبعه من الفقهاء الاقتصاديين والماليين المحدثين، الفكر التقليدي لعدم تعميمه لآرائه ولتجاهله أهمية الدين العام في الاقتصاد الوطني. ويؤكد الفكر المعاصر على أن الدين العام يعد أحد الأدوات المالية الهامة بيد الدولة إلى جانب النفقات العامة والضرائب، حيث يمكنها من خلاله التدخل في الاقتصاد لتحقيق أهداف التنمية والاستقرار والتوظيف الكامل.

وخلص الفكر الحديث إلى أن الدين العام يجب أن يزداد لامتصاص الفوائض المالية وتقليل السيولة في أوقات الانتعاش، بينما يجب سداده جزئياً في أوقات الركود لزيادة السيولة في الاقتصاد الوطني.

- **اللجوء إلى الدين العام في العصر الحديث**

تلجأ أغلب دول العالم اليوم إلى الدين العام بشكل واسع لتغطية عجز موازناتها العامة. يمكن استخدام الدين العام ضمن حدود تأثيره الإيجابي على مستوى الدخل القومي وتوزيعه وعلى الطلب الفعال الكلي.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الدين العام.

المبحث الثاني: أنواع الدين العام.

المبحث الثالث: عبء الدين العام وتخفيفه.

المبحث الرابع: عوامل نجاح الدين العام.

المبحث الخامس: آثار الدين العام.

المبحث الأول

مفهوم الدين العام

■ تعريف الدين العام

الدين العام هو مبلغ مالي تقترضه الدولة أو إحدى هيئات القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة، سواء كانت وطنية أو دولية، أو من دول أخرى. يتم هذا الاقتراض بموجب اتفاق قانوني يستند إلى قاعدة قانونية صادرة عن السلطة التشريعية، ويتضمن شروط الوفاء والتعهد برد المبلغ ودفع فائدة عنه وفقًا لشروط الاتفاق.

■ طرق إصدار الدين العام

يمكن للدولة إصدار الدين العام من خلال أربع طرق رئيسية:

١. طرح السندات للاكتتاب العام المباشر:

- تتوجه الدولة أو الهيئة المعنية إلى الأفراد والهيئات لعرض سندات الدين العام للاكتتاب.

- تقوم بتعريف الجمهور بالدين ومزاياه وتحدد موعدًا لفتح باب الاكتتاب وإغلاقه.

٢. الالتجاء إلى المصارف أو المؤسسات المالية المتخصصة:

- تستعين الدولة بالمصارف لطرح سنداتها للاكتتاب، حيث تكون المصارف وسيطًا بين الدولة والمقرضين.

- تعتمد كفاءة المصارف في هذا الدور على معرفتها بالزبائن وثقتهم في المشورة المالية التي تقدمها.

٣. بيع السندات في سوق الأوراق المالية:

- تبيع الدولة السندات في سوق الأوراق المالية، مع ملاحظة المخاطر المرتبطة بذلك.

- يمكن أن يؤدي انخفاض الطلب على السندات إلى انخفاض أسعارها في السوق، مما يضر بالثقة المالية للدولة.

٤. بيع سندات الدين العام بالمزاد:

- يتم بيع السندات للذين يقدمون أعلى الأسعار.

■ **مزايا المكتتبين في الدين العام**

- فائدة المقرض: يحصل المقرض على فائدة مقابل تنازله عن استعمال مبلغ القرض لفترة زمنية معينة.

- إصدار السندات بمستوى أقل من سعر التعادل[١]:

- تبيع الدولة السند بأقل من قيمته الاسمية لتشجيع المقرضين، وتلتزم برد السند بقيمته الاسمية عند نهاية مدة القرض.

- مكافأة السداد والأنصبة:

- تدفع الدولة للمكتتبين عند السداد مبلغًا يزيد عن القيمة الاسمية، أو تمنح جائزة لأصحاب السندات عند السحب بالقرعة.

- إعفاءات ضريبية:

- يمكن أن تعفي الدولة السندات أو فوائدها من الضرائب جزئيًا أو كليًا.

- الحفاظ على القيمة الفعلية للسند:

- تتعهد الدولة بالمحافظة على قيمة أصل الدين عند السداد، مع مراعاة عامل التضخم[٢].

---

[1]) Stasavage, D. (2003). *Public Debt and the Birth of the Democratic State: France and Great Britain 1688-1789*. Cambridge University Press, p142.

٢) سندات حكومية مرتبطة بمؤشر التضخم (Inflation-Linked Bonds):
تقوم الدولة بإصدار سندات حكومية تحمل معدل فائدة محدد ولكن مع تعديل قيمة أصل السند استنادًا إلى معدل التضخم. بمعنى أنه إذا ارتفع

- استخدام السندات في تسديد الضرائب:

- يمكن استخدام السندات لتسديد بعض الضرائب، مما يضفي عليها وظيفة نقدية.

- حماية السندات من الحجز والتقادم:

- تجعل الدولة السندات غير قابلة للحجز وغير قابلة للسقوط بالتقادم.

المبحث الثاني

أنواع الدين العام

تقسم القروض التي تعقدها الدولة وأشخاص القانون العام وفقًا لأسس مختلفة كما يلي:

التضخم، يتم تعديل قيمة أصل الدين (أي المبلغ الذي سيتم سداده في نهاية فترة السند) لتتناسب مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي يضمن للمستثمر أن يحصل على قيمة تعكس القوة الشرائية الفعلية التي كان يمكن أن يحققها لو لم يكن هناك تضخم.
لنفرض أن الدولة أصدرت سندًا حكوميًا بقيمة ١٠٠٠ دولار لمدة ١٠ سنوات. في بداية الفترة، كان التضخم عند مستوى ٢٪ سنويًا، ولكنه ارتفع لاحقًا إلى ٥٪ سنويًا. مع مرور الوقت، يتم تعديل القيمة الأصلية للسند لتتناسب مع معدل التضخم الجديد، وعند نهاية فترة السند، بدلاً من أن يحصل المستثمر على ١٠٠٠ دولار، سيحصل على مبلغ يتناسب مع القوة الشرائية الحقيقية لهذا المبلغ في ظل التضخم، مثلاً ١٢٠٠ دولار إذا كان التضخم مستمرًا عند مستوى مرتفع.

١. قروض اختيارية وقروض إجبارية:

- القروض الاختيارية:

- هي القروض التي تقترضها الدولة من الأفراد الذين يملكون حرية الاختيار في إقراض الدولة أو عدمه.

- يعتمد هذا النوع من القروض على رغبة الأفراد أو المؤسسات في تقديم الأموال للدولة طواعية.

- القروض الإجبارية:

- هي القروض التي تلزم فيها الدولة الأفراد بإقراضها المبلغ المطلوب، حيث لا يكون للمقرض خيار في قبول أو رفض الإقراض.

- يُفرض هذا النوع من القروض لسبب معين أو في ظروف معينة تتطلب التمويل الإجباري.

٢. قروض داخلية وقروض خارجية:

- القروض الداخلية:

- هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد أو المؤسسات المقيمة داخل إقليمها.

- تُستخدم هذه القروض لتجنب الاعتماد على التمويل الخارجي والحفاظ على السيادة المالية.

- القروض الخارجية:

- هي القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية مثل دول أجنبية أو أفراد أو مؤسسات مقيمة في الخارج أو منظمات دولية.

- يُستخدم هذا النوع من القروض عادة لتمويل المشاريع الكبيرة التي تتطلب موارد ضخمة غير متاحة محليًا[1].

٣. قروض مؤبدة وقروض مؤقتة:

- القروض المؤبدة:

- هي القروض التي تلتزم فيها الدولة بدفع فوائد القرض دون تحديد تاريخ معين لرد أصله.

- تتيح هذه القروض للدولة الحصول على تمويل طويل الأمد دون الضغط للوفاء بالتزامات أصل القرض في فترة زمنية محددة.

[1]) Codogno, L., & Galli, G. (2018). *Public Debt: An Analysis of the European Debt Crisis*. Palgrave Macmillan, p125.

- القروض المؤقتة:

- هي القروض التي يجب على الدولة رد قيمتها الأصلية في تاريخ معين.

- تنقسم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة، وقروض طويلة الأجل التي قد تمتد لفترات زمنية أطول[1].

٤. قروض للحامل وقروض اسمية:

- القروض للحامل:

- هي القروض القابلة للتسويق، حيث يمكن بيع السندات الممثلة لهذه القروض وتداولها بحرية في الأسواق المالية.

- توفر هذه القروض سيولة أكبر لحاملي السندات.

- القروض الاسمية:

- هي القروض غير القابلة للتسويق، حيث تتطلب إجراءات معقدة لتحويلها إلى الغير.

[1]) Codogno, L., & Galli, G. (2018). *Public Debt: An Analysis of the European Debt Crisis*. Palgrave Macmillan, p125.

- تتميز هذه القروض بالاستقرار وتمنح الدولة قدرة أكبر على السيطرة على حملة السندات.

المبحث الثالث

عبء الدين العام وتخفيفه

- مكونات عبء الدين العام

يتكون عبء الدين العام من عنصرين رئيسيين: الفائدة السنوية ورد أصل الدين عند حلول أجل الوفاء. لتخفيف هذا العبء، هناك عدة وسائل متاحة، تتضمن:

- استهلاك الدين العام

يقصد باستهلاك الدين العام سداد قيمته للمقرضين. يعد هذا الأمر ضرورياً إذا أرادت الدولة الاحتفاظ بثقة المقرضين حتى يتمكنوا من إقراضها في المستقبل. لتحقيق ذلك، تلجأ الدولة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتغطية سداد القرض[١].

- مشكلة استهلاك الدين العام

---

[١]).

تتطلب عملية استهلاك الدين العام توافر فائض في الميزانية، مما يعني زيادة في فرض الضرائب الجديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، وبالتالي زيادة العبء الضريبي على المجتمع. لذلك، غالبًا ما تعارض القوى السياسية في البرلمان إنهاء الدين وتطالب بتجديده. يرى البعض أن تكلفة الدين العام الحالية يجب أن تنحصر في خدمته وتجديده من خلال طرح سندات جديدة لسداد السندات القديمة. تستند هذه الحجة إلى أن القروض العامة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية تستفيد منها الأجيال القادمة، بينما يتحمل الجيل الحالي عبء إنهاء الدين العام. لذا، يُنظر إلى استمرار الدين العام وتجديده كفكرة عادلة في أعين الكثير من الدول المتقدمة.

- أساليب استهلاك القروض

١. الاستهلاك على أقساط سنوية:

- تدفع الدولة لكل دائن قسطًا سنويًا يضم الفائدة وجزءًا من أصل الدين، حتى يتم سداد الدين العام بالكامل بعد فترة زمنية معينة.

٢. الاستهلاك بطريق القرعة:

- تستخدم الدولة القرعة لاختيار السندات التي سيتم سدادها.

٣. الاستهلاك عن طريق الشراء من سوق الأوراق المالية:

- تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب عندما تنخفض أسعار السندات في السوق إلى ما دون سعر التعادل.

- **إعادة جدولة الدين العام**

تعني إعادة جدولة الدين العام استبدال قرض عام جديد بفائدة مختلفة محل قرض قديم، دون الحاجة إلى موافقة حملة السندات. يُعرف هذا بالتبديل الإجباري. أما التبديل الاختياري، فيحدث عندما تعلن الدولة عن رغبتها في تغيير سعر فائدة القرض وتترك لحملة السندات خيار قبول التبديل أو استرداد أصل الدين[1].

- **إنكار الدين**

يقصد بإنكار الدين إعلان الدولة عن عدم نيتها في الوفاء بقيمة الدين أو فوائده. يعد هذا التدبير مكروهًا حيث يؤدي إلى انعدام الثقة بين الدائنين والدولة. في بعض الحالات الاستثنائية، مثل الحروب، قد تلجأ الحكومة إلى عدم سداد الدين لعدم قدرتها المالية، ولكن نادرًا ما تستخدم هذه الوسيلة في الأوقات العادية بسبب التأثير السلبي على الثقة في الحكومة.

- **تأثير التضخم على الدين العام**

[1]) Buiter, W. H. (1985). *The Macroeconomics of Public Debt*. MIT Press, p129.

في بعض الأحيان، تلجأ الحكومة إلى التوسع في الإصدار النقدي، مما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية بفعل التضخم. يقلل ذلك من القيمة الفعلية للدين العام ويتحمل حاملو السندات الخسارة الرأسمالية الناجمة عن هذا التضخم.

المبحث الرابع

عوامل نجاح الدين العام

يتوقف نجاح الدين العام على توافر بعض الشروط في السوق المالية، وهي:

١. وجود ادخار جاهز لاستخدامه في شراء سندات الدين:

- توافر دخل فائض: لكي تتمكن الدولة من اقتراض الأموال، يجب أن يكون هناك دخل متاح يتجاوز حجم الاستهلاك. عندما يكون لدى الأفراد والشركات دخل إضافي لا يحتاجون إلى إنفاقه فوراً، يمكنهم استثماره في شراء سندات الدين العام.

- أثر حجم الدخل والاستهلاك: زيادة حجم الدخل مع تقليل حجم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الفائض المتاح للادخار. كلما ارتفع حجم الدخل وانخفض الاستهلاك، زادت القدرة على الإقراض.

- الميل إلى الادخار: يعتمد هذا الشرط أيضاً على مدى استعداد الأفراد والشركات للادخار بدلاً من الإنفاق. في المجتمعات التي تفضل الادخار، تكون هناك موارد أكبر متاحة لشراء سندات الدين العام[1].

- على سبيل المثال اليابان: تمتلك واحدة من أعلى نسب الادخار في العالم، مما يتيح للحكومة إصدار سندات دين عام بسهولة أكبر لتمويل مشاريعها.

- ألمانيا: تتمتع بمعدل ادخار مرتفع، مما يسهل على الحكومة اقتراض الأموال من المواطنين والمستثمرين المحليين.

٢. توجيه الادخار نحو الدين العام:

- الثقة بالدولة: يتطلب توجيه الادخار نحو الدين العام ثقة المواطنين والمستثمرين في قدرة الدولة على إدارة الدين العام والوفاء بالتزاماتها. هذه الثقة تتشكل بناءً على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، والشفافية في إدارة الأموال العامة.

[1]) Codogno, L., & Galli, G. (2018). *Public Debt: An Analysis of the European Debt Crisis*. Palgrave Macmillan, p125.

- إعادة أصل الدين ودفع فائدته: يجب على الدولة أن تكون ملتزمة بإعادة أصل الدين ودفع الفوائد في مواعيدها المحددة. هذا الالتزام يعزز الثقة ويشجع المزيد من الأفراد والمؤسسات على شراء سندات الدين العام.

- استخدام السلطات في توجيه الأموال: يمكن للدولة استخدام سلطاتها لتوجيه الأموال المدخرة لدى المواطنين والهيئات الوطنية نحو الاستثمار في الدين العام. قد تشمل هذه السلطات تقديم مزايا مالية، مثل إعفاءات ضريبية على الفوائد المكتسبة من السندات، أو تقديم حوافز مالية أخرى تجعل الاستثمار في سندات الدين العام أكثر جاذبية[1].

- الولايات المتحدة: تقدم الحكومة الأمريكية مزايا ضريبية على السندات الحكومية، مما يشجع الأفراد والمستثمرين على شراء سندات الخزانة.

- الهند: تروج الحكومة الهندية للسندات الحكومية من خلال حملات توعية واستثمار، وتقدم مزايا ضريبية لجذب المستثمرين المحليين.

وخلاصة ما سبق فإن نجاح الدين العام يعتمد بشكل كبير على توافر الادخار واستعداد المدخرين لاستثماره في سندات الحكومة. يتطلب هذا الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، واستخدام السياسات والإجراءات التي تشجع على الاستثمار في الدين العام. تعد الدول ذات النسب العالية من

[1]) Buiter, W. H. (1985). *The Macroeconomics of Public Debt*. MIT Press, p124.

الادخار والسياسات المشجعة للاستثمار في السندات الحكومية مثالاً على كيفية تحقيق نجاح الدين العام.

المبحث الخامس

آثار الدين العام

تعد قضية الدين العام من القضايا الاقتصادية المحورية التي تثير الكثير من النقاش والتحليل. يتجاوز تأثير الدين العام مجرد أرقام مالية وأعباء اقتصادية، ليشمل جوانب سياسية، اجتماعية، واقتصادية متعددة. تعتمد الحكومات على الدين العام كأداة لتمويل العجز في الميزانية وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى، لكن هذا الاعتماد يأتي مع تحديات كبيرة تتطلب دراسة دقيقة وفهم شامل لتأثيراته المتنوعة.

في هذا المبحث، سنستعرض الآثار المترتبة على الدين العام من خلال ثلاثة محاور رئيسية: الآثار السياسية، الآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية. سنبدأ بفحص كيف يمكن أن يؤثر الدين العام على السيادة الوطنية والعلاقات الدولية، ثم ننتقل إلى تحليل تأثيراته على الاقتصاد الوطني، سواء من حيث النمو الاقتصادي أو استقرار الأسعار والتوظيف. وأخيرًا، سنلقي الضوء على الأبعاد الاجتماعية للدين العام وكيف يمكن أن يؤثر على توزيع الثروة والعدالة بين الأجيال.

من خلال هذا التحليل الشامل، نسعى لتقديم رؤية متكاملة حول الدين العام وأثره على الدولة والمجتمع، مما يسهم في توجيه السياسات العامة نحو تحقيق توازن مستدام بين الاستدانة والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول

الآثار السياسية

■ تأثير الدين العام على السيادة الوطنية

- **التبعية المالية**: عندما تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي بكثافة، قد تجد نفسها مضطرة لتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية تتماشى مع مصالح الدائنين بدلاً من مصالحها الوطنية[1].

- **فرض السياسات**: يمكن أن تفرض الجهات الدائنة، مثل الدول أو المؤسسات المالية الدولية، شروطًا صارمة على الدول المدينة، بما في ذلك إصلاحات هيكلية وتقشفية قد لا تتناسب مع الظروف المحلية.

- **التأثير على العلاقات الدولية:**

[1]) Abbas, S. A., Pienkowski, A., & Rogoff, K. (Eds.). (2019). *Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners*. Oxford University Press, p154.

يمكن أن يؤدي الدين العام إلى تغيير في العلاقات الدولية، حيث تصبح الدول المدينة أكثر عرضة للتأثير والضغط من الدول الدائنة أو المؤسسات المالية الدولية، مما قد يؤثر على سيادتها واستقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية

■ آثار الدين العام الخارجي

١. استيراد السلع والخدمات:

- يسمح للدولة المقترضة باستيراد ما تحتاجه من سلع استهلاكية أو استثمارية دون أخذ طاقتها على التسديد بالحسبان.

٢. تأثير القروض الخارجية على الاقتصاد:

- إذا استُخدمت القروض في استيراد سلع استهلاكية، فقد تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومي لأنها لا تزيد من الطاقة الإنتاجية[1].

[1]) Codogno, L., & Galli, G. (2018). *Public Debt: An Analysis of the European Debt Crisis*. Palgrave Macmillan, p125.

- إذا استُخدمت القروض في استيراد سلع رأسمالية لمشروعات التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يزيد من تكوين رؤوس الأموال، وزيادة الطاقة الإنتاجية، والعمالة، ومستوى الدخل القومي.

٣. عبء القروض الخارجية:

- يمثل القرض الخارجي عبئًا على الثروة القومية، ويثير مشاكل سعر الصرف وميزان المدفوعات، والتي لا يثيرها القرض الداخلي.

آثار الدين العام الداخلي

١. تحويل الموارد الاقتصادية:

- يؤدي إلى تحويل قسم من الموارد الاقتصادية من الوحدات الاقتصادية إلى الدولة أو القطاع العام.

٢. خلق كتلة نقدية إضافية:

- يؤدي القرض الداخلي المقترض عبر المصارف إلى خلق كتلة نقدية إضافية[١].

[١]) تقوم الدولة بإصدار سندات حكومية بقيمة ١ مليار دولار لتمويل مشاريعها. في هذه الحالة، تقوم البنوك المحلية بشراء هذه السندات باستخدام ودائع العملاء لديها. عندما تقوم البنوك بشراء السندات، فإنها تخلق ودائع جديدة في حسابات الدولة، مما يزيد من الكتلة النقدية المتداولة.

٣. تحريك الاقتصاد في حالة الركود:

- يمكن أن يقود القرض الداخلي إلى تحريك الاقتصاد وزيادة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتوافرة.

٤. زيادة الأسعار والتضخم:

- إذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن، فإن زيادة الطلب الفعال لن تقابلها زيادة مماثلة في المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم[1].

٥. امتصاص القوة الشرائية الزائدة:

لنفترض أن الحكومة ستستخدم هذه الأموال لدفع رواتب موظفيها أو لتنفيذ مشاريع بناء البنية التحتية. عندما تُصرف هذه الأموال، يتم إيداعها في حسابات الشركات والأفراد في البنوك. تلك الشركات والأفراد قد يستخدمون هذه الأموال للإنفاق أو الاستثمار، مما يزيد من الطلب الكلي ويعزز النشاط الاقتصادي.
من خلال هذه العملية، تم خلق كتلة نقدية إضافية لأن البنوك قد وسعت قاعدة الأموال المتاحة في الاقتصاد من خلال منح قروض (شراء السندات الحكومية) وتوفير أموال جديدة للدولة، والتي تم ضخها مرة أخرى في الاقتصاد.

[1]) Abbas, S. A., Pienkowski, A., & Rogoff, K. (Eds.). (2019). *Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners*. Oxford University Press.

- في اقتصاد يسوده مستوى العمالة الكاملة، يمكن للدولة عقد قرض عام داخلي لامتصاص القوة الشرائية الزائدة وتجميد حصيلة القرض لتجنب التضخم.

■ **أثر الدين العام على الطلب الكلي٣٠**

- الآثار القصيرة والطويلة الأجل:

- في الأجل القصير، يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، مما يزيد الطلب الكلي.

- في الأجل الطويل، يؤدي الاقتراض لسداد الديون السابقة إلى تحجيم الطلب الكلي.

■ **أثر الدين العام على الادخار والاستثمار**

- **الفجوة بين الادخار والاستثمار:**

- في مصر، توجد فجوة بين الادخار والاستثمار، حيث نسبة الادخار متدنية مقارنة بالنسبة المطلوبة للاستثمار.

- تزايد الدين العام يعني مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في أسواق رأس المال، مما يحرم القطاع الخاص من الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية[1].

■ **أثر الدين العام على المالية العامة**

- تمويل عجز الموازنة:

- يستخدم الدين العام لتمويل عجز الموازنة، مما يؤدي إلى نفقات إضافية في الموازنة العامة.

- تزايد الإنفاق العام بمعدل أكبر من نمو الإيرادات العامة يؤدي إلى تزايد العجز وبالتالي تزايد الدين العام، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي العام.

- خدمة الدين العام:

- تخصيص مبالغ كبيرة لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ في الخدمات العامة.

■ **أثر الدين العام على ميزان المدفوعات**

- التدفقات النقدية:

[1]) Codogno, L., & Galli, G. (2018). *Public Debt: An Analysis of the European Debt Crisis*. Palgrave Macmillan, p125.

- يمثل الدين الخارجي تدفقات نقدية داخلة تساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

- خدمة الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد العجز في الميزان، كما هو الحال في مصر بسبب تزايد أعباء خدمة الدين الخارجي.

■ **تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي**

- **الاستثمار في البنية التحتية:** يمكن أن يؤدي الاقتراض إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشروعات التنموية، مما يساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **عبء الفوائد:** مع زيادة الدين العام، تزداد التزامات الدولة لسداد الفوائد، مما قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق على المجالات الأخرى مثل التعليم والصحة، مما يحد من النمو الاقتصادي[1].

■ **تأثير الدين العام على استقرار الأسعار والتوظيف**

[1]) Hoffman, P. T., & Norberg, K. (Eds.). (1994). *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government 1450-1789*. Stanford University Press.

- التضخم: قد يؤدي التوسع في الاقتراض إلى زيادة السيولة النقدية في السوق، مما يرفع مستوى الطلب ويؤدي إلى التضخم إذا لم يقابله زيادة في الإنتاج.

- التوظيف: يمكن أن يؤدي استخدام القروض بشكل فعال في مشروعات تنموية إلى خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة. ومع ذلك، إذا أُسيء استخدام القروض، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الدين دون تحقيق فوائد اقتصادية حقيقية.

المطلب الثالث

الآثار الاجتماعية

■ تأثير الدين العام على توزيع الثروة

- **العدالة بين الأجيال**: تتحمل الأجيال القادمة عبء سداد الديون التي تقترضها الحكومات الحالية، مما قد يؤدي إلى شعور بالظلم بين الأجيال. إذا استُخدمت القروض لتمويل مشروعات تنموية طويلة الأمد، فقد تستفيد الأجيال القادمة منها. ولكن إذا استُخدمت لتمويل نفقات استهلاكية، فقد تتحمل الأجيال اللاحقة أعباءً دون فوائد ملموسة.

- **التوزيع غير العادل للموارد:** يمكن أن يؤدي ارتفاع الدين العام إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث أن الضرائب المرتفعة والإنفاق الحكومي المنخفض قد يثقل كاهل الفئات الفقيرة.

■ **تأثير الدين العام على الخدمات الاجتماعية**

- **تخفيض الإنفاق الاجتماعي:** قد تضطر الحكومات إلى تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية لدفع الفوائد على الديون، مما يؤثر سلبًا على رفاهية المواطنين.

- **زيادة الفقر وعدم المساواة:** قد يؤدي خفض الإنفاق الاجتماعي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في المجتمع، حيث تتأثر الفئات الأكثر ضعفًا بشكل أكبر من هذه التخفيضات.

الدين العام هو سلاح ذو حدين، يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز النمو والتنمية إذا ما أُحسن استخدامه، لكنه يمكن أن يشكل عبئًا ثقيلًا يؤثر على السيادة الوطنية، الاقتصاد الوطني، والعدالة الاجتماعية إذا ما أُسيء استخدامه أو أُدير بشكل غير حكيم. من خلال فهم وتحليل هذه الآثار، يمكن للحكومات اتخاذ قرارات أكثر وعيًا وتوازنًا بشأن السياسات المالية والاقتصادية لضمان تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية على المدى الطويل[١].

[١]) محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٥٤.

القسم الثاني

الموازنة العامة والسياسات المالية

تمهيد وتقسيم:

تعد الموازنة العامة والسياسات المالية وإدارة الدين العام المحلي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية للدول. تهدف هذه الأدوات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وضمان توزيع عادل للثروات، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية. يعكس هذا القسم أهمية كل من الموازنة العامة والسياسات المالية وإدارة الدين العام المحلي في تحقيق هذه الأهداف، ويستعرض دورها في توجيه الاقتصاد الوطني.

فالموازنة العامة هي الخطة المالية السنوية التي تعدها الحكومة، والتي تتضمن تقديرات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية القادمة. تعتبر الموازنة أداة مهمة لتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى لتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنفقات المطلوبة. من خلال الموازنة، يتم تخصيص الموارد المالية للقطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بما يعكس أولويات الحكومة وأهدافها الاستراتيجية. تعكس الموازنة العامة توجهات الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الخدمات العامة.

وتشمل السياسات المالية كافة التدابير التي تتخذها الحكومة لإدارة الإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة. تتضمن هذه السياسات استخدام الأدوات المالية مثل الضرائب والإنفاق الحكومي والإعانات والتحفيزات الاقتصادية. تهدف السياسات المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، وتقليل البطالة، والسيطرة على التضخم. كما تسعى إلى تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة بين المواطنين. من خلال تبني سياسات مالية فعالة، يمكن للحكومات مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

وتعنى إدارة الدين العام المحلي بكيفية تعامل الحكومة مع الديون التي تتحملها نتيجة الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة أو لتمويل المشاريع التنموية. تشمل إدارة الدين وضع استراتيجيات فعالة لضمان القدرة على سداد الديون دون الإضرار بالاقتصاد الوطني. تتضمن هذه الاستراتيجيات تحديد مصادر التمويل، التفاوض على شروط القروض، وإدارة مخاطر الدين. تهدف إدارة الدين العام المحلي إلى تقليل تكاليف الاقتراض، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتجنب الأزمات المالية التي قد تنجم عن تراكم الديون. تعتبر الإدارة الجيدة للدين العام عنصراً حيوياً في الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

تعتبر الموازنة العامة والسياسات المالية وإدارة الدين العام المحلي أدوات حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وهذا ما سنعرضه من خلال تقسيمه إلى موضوعين أساسيين:

- الموازنة العامة.

- السياسات المالية.

الباب الرابع

الموازنة العامة

تمهيد وتقسيم:

تلعب الموازنة العامة دوراً محورياً في إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي الأداة التي تستخدمها الحكومات لتخطيط وإدارة الموارد المالية، وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. يتناول هذا الباب مفهوم الموازنة العامة من خلال ثلاثة فصول رئيسية، يهدف كل منها إلى تسليط الضوء على جانب محدد من هذه العملية الحيوية.

الفصل الأول: ماهية الموازنة العامة.

الفصل الثاني: مراحل الموازنة العامة.

الفصل الثالث: قواعد الموازنة العامة.

الفصل الرابع: أشكال الموازنات ونماذج القرارات.

الفصل الأول

ماهية الموازنة العامة

تلعب الموازنة العامة دوراً حيوياً في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تُعتبر الموازنة العامة الخطة المالية التي تضعها الحكومة لتحديد أولويات الإنفاق والإيرادات خلال فترة مالية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة. من خلال الموازنة، تعكف الحكومات على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنفقات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتنموية.

فالموازنة العامة هي وثيقة مالية تعكس تقديرات الحكومة للإيرادات والنفقات المتوقعة خلال فترة زمنية معينة. تشمل هذه الوثيقة تفاصيل دقيقة عن مصادر الإيرادات، مثل الضرائب والرسوم، وأوجه الإنفاق المختلفة، بما في ذلك الخدمات العامة، البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية. يتم إعداد الموازنة وفقاً لمبادئ محاسبية تضمن الدقة والشفافية، وتحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية لتصبح نافذة[1].

تتميز الموازنة العامة بعدة خصائص تجعلها أداة أساسية في التخطيط المالي للدولة. فهي ليست مجرد تقديرات مالية؛ بل تمثل أيضاً إطاراً تشريعياً

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

وتنظيمياً يوجه السياسات الاقتصادية. تشمل الطبيعة التقديرية للموازنة محاولات دقيقة للتنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية، بينما يضفي الطابع التشريعي عليها صفة رسمية وقانونية. بالإضافة إلى ذلك، تعكس الموازنة طبيعتها التخطيطية والرقابية من خلال ارتباطها بالأهداف الإستراتيجية ومراقبة الأداء المالي للدولة.

شهدت الموازنة العامة تطورات كبيرة على مر العصور، متأثرة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في البدايات، كانت الموازنات بسيطة وتعتمد أساساً على الإيرادات الضريبية. ومع تعقد الاقتصادات وتطور الدول، أصبحت الموازنات أكثر تعقيداً وشمولاً، متضمنة مجموعة واسعة من الإيرادات والنفقات. في العصر الحديث، أصبحت أدوات التحليل المالي والتخطيط الإستراتيجي تلعب دوراً أكبر في إعداد الموازنات، مما أدى إلى تبني مفاهيم جديدة مثل الموازنة البرامجية والموازنة الصفرية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة[1].

يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم شامل للموازنة العامة من خلال استعراض تعريفها، طبيعتها، وتطورها التاريخي. سيساعد ذلك في تقديم رؤية واضحة حول كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ودورها الحاسم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

[1]) Rubin, I. S. (2019). *The Politics of Public Budgeting: Getting and Spending, Borrowing and Balancing*. CQ Press, p321.

المبحث الأول

نشأة وتعريف الموازنة العامة

أولًا: نشأة الموازنة العامة:

في العصور القديمة، كانت الأمم والحضارات تجمع الأموال وتنفقها بدون أي أسس أو قواعد مالية محددة. كانت مالية الدولة غير منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، حيث كان الحاكم ينفق على الدولة كما ينفق على أسرته. بدأت عملية ضبط الإيرادات والنفقات في بريطانيا، حيث ظهرت فكرة إعداد موازنة للإيرادات ونفقات الدولة عام ١٦٢١. أصبحت الموازنة ضرورة لاعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب، والإذن للملك بجباية الضرائب لتمويل النفقات العامة[1].

■ **مراحل تطور الموازنة في إنجلترا:**

١. المرحلة الأولى: تقرر حق ممثلي الشعب في الإذن للملك بجباية الضرائب (الملك شارل الأول، سنة ١٦٢١).

[1]) Mikesell, J. (2017). *Fiscal Administration: Analysis and Applications for the Public Sector*. Cengage Learning, p154.

٢. المرحلة الثانية: موافقة نواب الشعب على فرض الضرائب ومناقشة أوجه إنفاق حصيلتها.

٣. المرحلة الثالثة: اعتماد البرلمان للإيرادات والنفقات العامة، بالإضافة إلى الاعتماد الدوري، مما أسس للشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة حالياً[1].

ثانيًا: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة في اللغة تعني المساواة والمقابلة، ومشتقة من كلمة "ميزان" التي تعني العدل. في البداية، أطلق لفظ الميزانية على حقيبة النقود أو المحفظة العامة، ثم استخدم لاحقاً للإشارة إلى مالية الدولة. تُعرّف الموازنة العامة بأنها **خطة مالية سنوية تتضمن تقدير الإيرادات والنفقات لفترة مستقبلية.** تستخدم الحكومة هذه الخطة لتحديد السياسات المالية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

[1]) Wildavsky, A., & Caiden, N. (2004). *Budgeting and Governing*. Transaction Publishers, p148.

■ **الخصائص الأساسية للموازنة العامة**

١. تقدير الإيرادات والنفقات:

- تتضمن الموازنة العامة تقديراً احتماليًا لنفقات الدولة وإيراداتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفترة القادمة.

٢. إجازة الموازنة:

- تُعد الموازنة خطة عمل الحكومة للفترة المقبلة، ولكنها تظل مشروعاً غير قابل للتنفيذ إلا بعد قبولها من ممثلي الشعب في المؤسسات الدستورية. تحتاج الموازنة إلى موافقة السلطة التشريعية لتصبح نافذة، مما يمنح السلطة التنفيذية الإذن بالإنفاق وتحصيل الإيرادات في الحدود المعتمدة.

٣. الموازنة كأداة توجيه:

- تطورت الموازنة العامة لتصبح أداة رئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تعتبر الموازنة إطاراً منظماً لأدوات السياسة المالية، مما يساعد الحكومة على توجيه

الأوضاع والسياسات الاقتصادية نحو المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة[1].

ثالثًا: تطور دور الموازنة العامة

تطور دور الموازنة العامة مع تطور دور الدولة في المجتمع الحديث. زادت أهمية الموازنة مع زيادة نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت الموازنة تعكس برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، وتعكس السياسات العامة التي تسعى لتحقيقها.

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

المبحث الثاني

طبيعة الموازنة العامة

تأخذ الموازنة العامة للدولة صفة قانونية لأنها تمر بجميع المراحل التي يمر بها القانون من حيث الشكل والمضمون. تصدر الموازنة من السلطة التشريعية على شكل قانون، مما يجعلها ملزمة وقابلة للتنفيذ. هنا يجب التفريق بين "الموازنة العامة" و"قانون الموازنة"[1]:

١. الموازنة العامة:

- تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها ثم تعرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها.

- عند موافقة السلطة التشريعية، يتم إصدار قانون يعرف بـ "قانون اعتماد الموازنة" أو "قانون ربط الموازنة".

- رغم موافقة السلطة التشريعية، تبقى الموازنة عملاً إدارياً تُمارسه السلطة التنفيذية من خلال قرارات إدارية.

٢. قانون الموازنة:

[1]) Rubin, I. S. (2019). *The Politics of Public Budgeting: Getting and Spending, Borrowing and Balancing*. CQ Press, p241.

- هو قانون صادر عن السلطة التشريعية، وبالتالي يعد عملاً تشريعياً من حيث الشكل.

- من حيث الموضوع، يعتبر عملاً إدارياً لأنه لا يتضمن قواعد جديدة ودائمة، بل يحدد التقديرات المالية[١].

■ الطبيعة المالية للموازنة العامة

الموازنة العامة هي الوثيقة المالية التي تعكس برنامج العمل الحكومي وخطة التنفيذ المستقبلية. تتضمن الموازنة تقديرات للنفقات والإيرادات،

[١]) من حيث الشكل:
القانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية (مثل البرلمان) يُعتبر عملاً تشريعياً لأنه يتبع نفس الإجراءات التي تتبع عند إصدار أي قانون آخر. هذا يشمل مناقشته في البرلمان، التصويت عليه، ثم إقراره ليصبح قانونًا ملزمًا. قانون الموازنة، كغيره من القوانين، يتخذ شكل التشريع ويمر عبر القنوات التشريعية الرسمية.
- من حيث الموضوع:
عندما ننظر إلى محتوى أو موضوع هذا القانون، نجد أنه يختلف عن القوانين التشريعية الأخرى. فبدلاً من أن يتضمن قواعد عامة ودائمة تنظم سلوك الأفراد أو تحدد حقوقًا وواجبات جديدة، يقتصر قانون الموازنة على تحديد التقديرات المالية للدولة للعام القادم. فهو يتضمن تخصيصات محددة للمصاريف والإيرادات الحكومية لفترة زمنية محددة (عادة سنة مالية واحدة).
بعبارة أخرى، القانون لا يُنشئ قواعد قانونية دائمة، بل يضع خطة مالية مؤقتة. لذا، من حيث موضوعه، يُعتبر عملاً إدارياً لأنه يركز على الإدارة المالية وتنفيذ السياسة المالية للدولة وليس على إرساء قواعد قانونية عامة.

وتوضح كيفية توزيع الموارد المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة[١].

١. محتوى الموازنة:

- النفقات العامة: تشمل تقديرات النفقات مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة والهيئات المسؤولة عن الإنفاق.

- الإيرادات العامة: تتضمن تقديرات الإيرادات وتوضيح مصادرها المختلفة.

٢. البرنامج المالي للخطة:

- تعتبر الموازنة العامة البرنامج المالي الذي يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال توزيع النفقات والإيرادات بطريقة تضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة[٢].

---

[1]) Mikesell, J. (2017). *Fiscal Administration: Analysis and Applications for the Public Sector*. Cengage Learning, p215.

[2]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

- توضح الموازنة كيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال بنود الإيرادات والنفقات.

■ **الجمع بين الجانبين الإداري والقانوني**

تجمع الموازنة بين الطبيعة الإدارية والطبيعة القانونية:

١. الجانب الإداري:

- موازنة النفقات تعد عملاً إدارياً تقوم به السلطة التنفيذية.

- بعض الموارد مثل بيع ممتلكات الدولة يتطلب تقديراً إدارياً للثمن، ولكنه يعرض على السلطة التشريعية لاعتماده، مما يجعله عملاً إدارياً ذا أهمية قانونية[١].

٢. الجانب القانوني:

- موازنة الإيرادات، وخاصة الضرائب والرسوم، تتطلب إذن مسبق من السلطة التشريعية، مما يجعلها عملاً قانونياً.

[١]) مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص١٥٤.

- الموارد الأخرى التي تتطلب إذن السلطة التشريعية تتخذ طبيعة قانونية حين تُقر من قبل مجلس النواب[1].

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

الفصل الثاني

مراحل الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة حيوية في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة. تمر عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بمراحل متعددة، تتضمن التخطيط، الإعداد، المصادقة، التنفيذ، والمراقبة والتقييم. يهدف هذا الفصل إلى شرح كل مرحلة من هذه المراحل بشكل مفصل، لتوضيح كيفية تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة من خلال الموازنة العامة.

المرحلة الأولى: التخطيط

١- تحديد الأهداف

تبدأ عملية إعداد الموازنة العامة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للحكومة للفترة المالية المقبلة. تشمل هذه الأهداف تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين مستوى الخدمات العامة، تحقيق الاستدامة المالية، وتقليل البطالة. تتطلب هذه الأهداف وضع أولويات واضحة لضمان تخصيص الموارد المالية بشكل فعال.

٢- التحليل الاقتصادي

يقوم الخبراء الماليون والاقتصاديون بإجراء تحليل شامل للوضع الاقتصادي الحالي، بما في ذلك معدلات النمو، التضخم، البطالة، والعوامل

الاقتصادية الأخرى. يساعد هذا التحليل في فهم السياق الاقتصادي وتحديد السياسات المالية المناسبة[1].

٣- وضع الفرضيات المالية

تتضمن هذه المرحلة وضع الفرضيات المالية الأساسية التي ستبنى عليها الموازنة، مثل تقديرات الإيرادات والنفقات، وأسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف. تساهم هذه الفرضيات في تحديد الإطار العام للموازنة.

المرحلة الثانية: الإعداد

١- جمع البيانات

تبدأ هذه المرحلة بجمع البيانات المالية من جميع الوزارات والهيئات الحكومية. تشمل هذه البيانات تقديرات الإيرادات والنفقات المتوقعة، والمشاريع المقترحة، والاحتياجات المالية لكل قطاع.

٢- تحليل الاحتياجات

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

يتم تحليل البيانات المالية لتحديد الاحتياجات الفعلية لكل وزارة أو هيئة. يساعد هذا التحليل في تحديد الفجوات المالية وتخصيص الموارد بشكل يتناسب مع الأولويات المحددة في مرحلة التخطيط[1].

٣- صياغة المسودة

بعد تحليل البيانات وتحديد الاحتياجات، يتم صياغة مسودة الموازنة. تشمل المسودة تفاصيل الإيرادات المتوقعة والنفقات المخططة لكل قطاع، بالإضافة إلى المشاريع الجديدة والإعانات المقدمة.

٤- المراجعة الداخلية

تخضع مسودة الموازنة لمراجعة داخلية من قبل الجهات المختصة مثل وزارة المالية ورئاسة الحكومة. يتم في هذه المرحلة مراجعة الفرضيات المالية والتأكد من توافق الموازنة مع الأهداف الاستراتيجية والأولويات الوطنية.

المرحلة الثالثة: المصادقة

١- عرض الموازنة

[1]) Hoffman, P. T., & Norberg, K. (Eds.). (1994). *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government 1450-1789*. Stanford University Press, p124.

بعد الانتهاء من المراجعة الداخلية، يتم عرض مسودة الموازنة على البرلمان أو الهيئة التشريعية المختصة. يهدف هذا العرض إلى توضيح أهداف الموازنة وتبرير التخصيصات المالية المقترحة.

٢- المناقشة والتعديل

يتم مناقشة مسودة الموازنة في البرلمان من قبل النواب، حيث يمكنهم تقديم اقتراحات وتعديلات. تشمل هذه المناقشات دراسة تفصيلية لكل بند من بنود الموازنة وتقييم مدى توافقها مع الأهداف الوطنية.

٣- التصويت

بعد المناقشات والتعديلات، يتم التصويت على الموازنة. في حال الموافقة، تصبح الموازنة قانونًا ساريًا، بينما إذا لم تُوافق، يتم إعادة النظر فيها وإجراء التعديلات اللازمة[1].

المرحلة الرابعة: التنفيذ

١- توزيع المخصصات

[1]) Stasavage, D. (2003). *Public Debt and the Birth of the Democratic State: France and Great Britain 1688-1789*. Cambridge University Press, p251.

بعد المصادقة على الموازنة، يتم توزيع المخصصات المالية على الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة. يتم ذلك بناءً على التخصيصات المحددة في الموازنة المصادق عليها.

٢- تنفيذ المشاريع

تبدأ الوزارات والهيئات الحكومية في تنفيذ المشاريع والبرامج المخططة. تشمل هذه العملية تخصيص الموارد اللازمة، وإجراء المناقصات، وإبرام العقود، ومتابعة التنفيذ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

٣- الإدارة المالية

تشمل الإدارة المالية للموازنة العامة مراقبة الإنفاق وضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية من خلال نظم محاسبية دقيقة وتقارير مالية دورية. تبدأ هذه العملية بتخصيص الميزانية للوزارات والهيئات وفقاً للخطط المعتمدة، ويتم متابعة الإنفاق لضمان الالتزام بالمخصصات. الكفاءة تعني تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، بينما تعني الفعالية تحقيق النتائج المرجوة. النظم المحاسبية الدقيقة تسجل وتبّوب المعاملات المالية بشكل شفاف، بينما تقدم التقارير المالية الدورية صورة واضحة عن الوضع المالي وتخضع للمراجعة لضمان دقتها، مما يسمح بالتقييم المستمر واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

المرحلة الخامسة: المراقبة والتقييم

١- الرقابة الداخلية

تتمثل الرقابة الداخلية في المراجعة الدورية للإنفاق والإيرادات من قبل الهيئات المالية المختصة داخل الحكومة. تهدف هذه الرقابة إلى ضمان الالتزام بالميزانية وعدم تجاوز التخصيصات المالية[1].

٢- الرقابة الخارجية

تشمل الرقابة الخارجية مراجعة الموازنة من قبل هيئات مستقلة مثل ديوان المحاسبة أو المراجع العام. تهدف هذه المراجعة إلى ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة.

٣- التقييم

يتم تقييم نتائج تنفيذ الموازنة من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المخططة. يشمل هذا التقييم تحليل الفروقات بين الإيرادات والنفقات المتوقعة والفعلية، وتحديد أسباب هذه الفروقات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p156.

٤- تقديم التقارير

تُقدم نتائج التقييم في تقارير دورية إلى مجلس النواب والجمهور. تهدف هذه التقارير إلى تقديم صورة واضحة عن كيفية استخدام الأموال العامة ومدى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية.

وفى ختام هذا الفصل: تعتبر عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة عملية معقدة تتطلب تنسيقاً دقيقاً بين مختلف الجهات الحكومية. من خلال المراحل الخمس، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى المراقبة والتقييم، يتم ضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

الفصل الثالث

قواعد ومبادئ الموازنة العامة

المبحث الأول

ماهية قواعد الموازنة وأهميتها وأنواعها

تعتبر قواعد الموازنة من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لضمان إدارة سليمة وفعالة للموارد المالية. تشمل هذه القواعد مجموعة من المبادئ والإرشادات التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق العام والإيرادات الحكومية، وضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل. في هذا المقال، سنستعرض قواعد الموازنة بمزيد من التفصيل، ونسلط الضوء على أهميتها وآليات تطبيقها.

■ تعريف قواعد الموازنة

قواعد الموازنة هي مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحدد كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة. تهدف هذه القواعد إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:

١. استدامة المالية العامة: من خلال التحكم في العجز المالي والديون العامة.

٢. الشفافية والمساءلة: لضمان استخدام الأموال العامة بفعالية وكفاءة.

٣. الاستقرار الاقتصادي: عبر تجنب التقلبات الكبيرة في الإنفاق والإيرادات.

■ أنواع قواعد الموازنة

تنقسم قواعد الموازنة إلى عدة أنواع، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١. القواعد المتعلقة بالإيرادات

تشمل القواعد التي تنظم كيفية جمع الإيرادات الحكومية، مثل الضرائب والرسوم الجمركية. تهدف هذه القواعد إلى تحقيق عدالة في توزيع الأعباء المالية بين المواطنين، وضمان استقرار الإيرادات على المدى الطويل[١].

٢. القواعد المتعلقة بالإنفاق

تتضمن هذه القواعد تحديد كيفية توزيع الأموال العامة على مختلف القطاعات، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. تهدف إلى ضمان تخصيص الموارد بشكل يعكس الأولويات الوطنية ويحقق التنمية المستدامة.

٣. القواعد المتعلقة بالعجز المالي والدين العام

[1]) Buiter, W. H. (1985). *The Macroeconomics of Public Debt*. MIT Press, p135.

تشمل القواعد التي تنظم مستويات العجز المالي المقبولة ونسب الدين العام. تهدف إلى ضمان أن تظل الديون في مستويات يمكن التحكم فيها، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض المفرط.

■ آليات تطبيق قواعد الموازنة

تختلف آليات تطبيق قواعد الموازنة من دولة إلى أخرى، ولكن هناك بعض الأسس المشتركة التي يمكن الإشارة إليها:

١. الإطار القانوني والمؤسسي

تعتمد معظم الدول على إطار قانوني يحدد القواعد المالية والموازنية، مثل الدساتير والقوانين المالية. كما توجد مؤسسات متخصصة، مثل وزارة المالية أو هيئة الموازنة العامة، تتولى متابعة تنفيذ هذه القواعد.

٢. التخطيط المالي طويل الأجل[١].

يعتبر التخطيط المالي طويل الأجل من الأدوات الهامة لضمان استدامة المالية العامة. يشمل هذا التخطيط إعداد تقديرات مالية للسنوات القادمة، مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية.

[1]) Abbas, S. A., Pienkowski, A., & Rogoff, K. (Eds.). (2019). *Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners*. Oxford University Press, p152.

٣. الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة من العوامل الحاسمة لضمان كفاءة الإنفاق العام. يشمل ذلك نشر تقارير مالية دورية، وإجراء مراجعات مستقلة للموازنة.

٤. التحكم في الإنفاق

تتضمن آليات التحكم في الإنفاق وضع حدود قصوى للإنفاق الحكومي، وضمان أن يتم الالتزام بهذه الحدود من خلال إجراءات رقابية مشددة.

■ **تحديات تطبيق قواعد الموازنة**

رغم أهمية قواعد الموازنة، تواجه الدول عدة تحديات في تطبيقها، منها:

١. التغيرات الاقتصادية

قد تؤدي التغيرات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المالية أو تقلبات أسعار السلع الأساسية، إلى صعوبة الالتزام بقواعد الموازنة.

٢. الضغوط السياسية

قد تواجه الحكومات ضغوطًا سياسية لزيادة الإنفاق على بعض القطاعات، مما يعقد عملية الالتزام بقواعد الموازنة[1].

٣. ضعف القدرات المؤسسية

في بعض الدول، قد تكون القدرات المؤسسية ضعيفة، مما يؤثر على فعالية تطبيق قواعد الموازنة ومراقبة الالتزام بها.

المبحث الثاني

المبادئ الأساسية للموازنة العامة

تلعب الموازنة العامة دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ولكي تتمكن الدولة من القيام بدورها بفاعلية، فإن الموازنة تمر بعدة مراحل أساسية تخضع لأسس ومبادئ معينة تبلورت نتيجة للصراعات التاريخية بين السلطات التشريعية والتنفيذية، خصوصاً في الدول التي شهدت تطورات دستورية ملحوظة. هذه المبادئ الأساسية ليست ذات أهمية تنظيمية فحسب، بل تحمل أيضاً أبعاداً سياسية تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. في هذا المبحث، سنتناول أربعة مبادئ أساسية

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p148.

للموازنة العامة: مبدأ السنوية، مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ الشمولية، ومبدأ توازن الموازنة[1].

١. مبدأ السنوية

ينص مبدأ السنوية على ضرورة إعداد وإقرار الموازنة العامة لفترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة مالية واحدة. يعكس هذا المبدأ فكرة أن النفقات والإيرادات الحكومية يجب أن تُقدر وتُعتمد بشكل دوري كل اثني عشر شهراً.

*** أهمية مبدأ السنوية**

- الرقابة البرلمانية: يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية بمراقبة نشاطات السلطة التنفيذية بشكل منتظم، مما يعزز من فعالية الرقابة البرلمانية. إذا كانت المدة أقل من سنة، تصبح الرقابة مرهقة، وإذا زادت عن سنة، قد تصبح ضعيفة.

- المرونة الاقتصادية: تتماشى فترة السنة المالية مع التغيرات الاقتصادية الموسمية، مما يسمح بتقديرات أكثر دقة للإيرادات والنفقات. تتغير الأنشطة

[1]) Abbas, S. A., Pienkowski, A., & Rogoff, K. (Eds.). (2019). *Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners*. Oxford University Press, p185.

الاقتصادية بين الفصول، وقد تكون هناك إيرادات دورية وأخرى موسمية، وينطبق الشيء نفسه على النفقات.

- **الاستثناءات من المبدأ**

- الموازنة الاثنا عشرية: في حال تأخر إقرار الموازنة، يمكن استخدام نموذج الموازنة الاثنا عشرية الذي يقسم إنفاق العام السابق على اثني عشر شهراً كاعتمادات شهرية.

- الاعتمادات الإضافية: يتم المصادقة على مبالغ إضافية لاحقاً لتغطية النفقات غير المتوقعة.

- الموازنة الدورية: تهدف هذه الموازنة إلى التأثير على الحالة الاقتصادية عن طريق تقليل الإنفاق في فترات الازدهار وزيادته في فترات الركود.

- اعتمادات الدفع: تستخدم للمشاريع التي تتجاوز مدتها السنة المالية، حيث يتم الموافقة على الجزء السنوي من الاعتمادات[١].

[١]) اعتمادات الدفع: هي أداة مالية تستخدمها الحكومات لإدارة تمويل المشاريع التي تتجاوز مدتها سنة مالية واحدة. بدلاً من تخصيص كامل الميزانية للمشروع في سنة واحدة، يتم تقسيم التكاليف على عدة سنوات مالية، ويتم الموافقة على الجزء السنوي من الاعتمادات خلال كل سنة.
لنفترض أن الحكومة تخطط لبناء جسر بتكلفة إجمالية قدرها ٥٠٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يستغرق البناء ٥ سنوات. بدلاً من تخصيص ٥٠٠ مليون دولار دفعة واحدة في سنة مالية واحدة، يتم تقسيم التكلفة على ٥ سنوات.

٢. مبدأ وحدة الموازنة

يتطلب مبدأ وحدة الموازنة إدراج جميع الإيرادات والنفقات الحكومية في وثيقة واحدة. هذه الوثيقة تكون شاملة وتمثل الموازنة العامة للدولة ككل[١].

■ **أهمية مبدأ وحدة الموازنة**

- الشفافية: يسهم هذا المبدأ في عرض الموازنة بشكل واضح وبسيط، مما يسهل على المسؤولين والجمهور فهم كميات وأنواع النفقات والإيرادات المدرجة.

في السنة الأولى، قد يتم تخصيص ١٠٠ مليون دولار (٢٠٪ من الميزانية الإجمالية) لبدء العمل في المشروع. في السنوات التالية، يتم تخصيص ١٠٠ مليون دولار أخرى كل عام حتى يتم استكمال المشروع.
خلال كل سنة مالية، تقدم الوزارة المسؤولة عن المشروع طلبًا لاعتماد المبلغ المطلوب لتلك السنة (١٠٠ مليون دولار في هذا المثال). تقوم السلطة التشريعية بمراجعة واعتماد هذا الجزء من الميزانية وفقاً لاحتياجات المشروع وتقدمه.
هذا الأسلوب يساعد في إدارة الأموال العامة بشكل أكثر فعالية، حيث يتم تخصيص الموارد المالية اللازمة للمشاريع الطويلة الأجل بطريقة تتناسب مع تقدم المشروع. كما يسمح بمراجعة وتقييم المشروع بشكل دوري قبل تخصيص المزيد من الأموال، مما يقلل من الهدر ويضمن أن يتم التمويل بناءً على الأداء الفعلي.

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

- التنظيم: يسهل هذا المبدأ عمل السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة، إذ تكون جميع التفاصيل مجمعة في وثيقة واحدة.

- **الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة**

- الموازنات المستقلة: تخص مؤسسات مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتكون منفصلة عن الموازنة العامة.

- الموازنات الاستثنائية: تتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة.

- الموازنات الملحقة: تشمل الاعتمادات التكميلية الناتجة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية.

- حركة النقود: تعني نقل نفقة معينة من الموازنة إلى حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة والمساهمات الخارجية.

٣. مبدأ شمولية الموازنة العامة

ينص مبدأ الشمولية على تسجيل جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة الموازنة دون إجراء أي مقاصة بينها. يجب تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد بشكل منفصل لإظهار القيمة الإجمالية.

- **أهمية مبدأ شمولية الموازنة العامة**

- الميزانية الإجمالية: تضمن عمومية الموازنة إظهار كافة تقديرات النفقات والإيرادات الحكومية، مما يعكس النشاط الكامل للحكومة.

- السياسات المالية: يساعد هذا المبدأ في تحقيق الأهداف المالية من خلال توفير رؤية شاملة لجميع جوانب الإيرادات والنفقات.

- **القواعد الفرعية لتحقيق مبدأ شمولية الموازنة العامة**

- عدم تخصيص الإيرادات: يجب تحصيل جميع الإيرادات لصالح خزينة الدولة دون تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

- تخصيص النفقات: يجب أن يخصص البرلمان مبلغاً معيناً لكل وجه من أوجه الإنفاق، دون أن يكون الاعتماد إجمالياً.

- **الاستثناءات من مبدأ شمولية الموازنة العامة**

- الموازنات الملحقة والمستقلة: موازنات منفصلة ترتبط بالموازنة العامة من خلال حسابات الصوافي[1].

- صوافي الإيرادات: مثل إيرادات رسوم الطوابع التي يحسم منها عمولة بائعها.

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

٤. مبدأ توازن الموازنة العامة

توازن الموازنة يعني تحقيق تعادل بين الإيرادات والنفقات العامة. ينقسم هذا المبدأ إلى مفهومين:

- التوازن التقليدي: يقضي بتعادل الإيرادات مع النفقات.

- التوازن الحديث: يعتمد على التوازن المالي والاقتصادي بدلاً من توازن الإيرادات والنفقات فقط.

■ **أهمية مبدأ توازن الموازنة العامة**

- الاستدامة المالية: يضمن هذا المبدأ أن تكون النفقات الحكومية متوازنة مع الإيرادات، مما يعزز الاستدامة المالية.

- الاستقرار الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام من خلال التحكم في الإنفاق الحكومي وتوجيهه بما يتماشى مع الحالة الاقتصادية للدولة.

الفصل الرابع

أشكال الموازنة العامة

تُعد الموازنة العامة للدولة أداة محورية في التخطيط المالي والاقتصادي. تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وتوزيع الموارد المالية لتحقيق التنمية المستدامة. تُقسم الموازنات إلى عدة أشكال، ولكل منها خصائصه واستخداماته. كما تتضمن عملية إعداد الموازنة اتخاذ مجموعة من القرارات المحورية التي تؤثر على توزيع الإنفاق العام. في هذا المقال، سنستعرض أشكال الموازنات المختلفة ونماذج القرارات المتخذة فيها، مع ذكر بعض الأمثلة التطبيقية[1].

المبحث الأول

أشكال الموازنة العامة

تتنوع أشكال الموازنة العامة حسب الهدف من إعدادها والمنهجية المتبعة. يمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

١. الموازنة التقليدية

[1]) Abbas, S. A., Pienkowski, A., & Rogoff, K. (Eds.). (2019). *Sovereign Debt: A Guide for Economists and Practitioners*. Oxford University Press, p215.

الموازنة التقليدية هي الشكل الأكثر شيوعًا، حيث يتم تقسيم النفقات والإيرادات بناءً على فئات محددة مثل الرواتب، والخدمات، والمعدات. تعتمد هذه الموازنة على تخصيص الموارد المالية بناءً على ما تم إنفاقه في السنوات السابقة[1].

- **خصائص الموازنة التقليدية**

- سهولة الإعداد والرقابة.

- تركز على ضبط النفقات والإيرادات بشكل محدد.

- قلة التركيز على النتائج والأهداف.

على سبيل المثال في مصر، تُستخدم الموازنة التقليدية في بعض القطاعات الحكومية مثل التعليم والصحة، حيث يتم تخصيص الموارد بناءً على احتياجات المؤسسات المختلفة وفقًا للبيانات المالية السابقة.

٢. موازنة البرامج والأداء

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

تركز موازنة البرامج والأداء على تحقيق الأهداف المحددة من خلال تخصيص الموارد للبرامج والمشروعات المختلفة. يتم تقييم الأداء بناءً على النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المحددة[1].

- **خصائص موازنة البرامج والأداء**

- التركيز على النتائج والأداء.

- تعزيز المساءلة والشفافية.

- تحسين كفاءة استخدام الموارد.

على سبيل المثال في الولايات المتحدة، تُستخدم موازنة البرامج والأداء على نطاق واسع في الوكالات الفيدرالية، حيث يتم تخصيص الموارد بناءً على أهداف محددة مثل تحسين جودة التعليم أو الحد من الجريمة.

٣. الموازنة الصفرية

تعتمد الموازنة الصفرية على إعادة تقييم جميع النفقات من الصفر في كل دورة موازنة. يجب على كل وحدة إدارية تبرير احتياجاتها من الموارد المالية بناءً على الأنشطة والبرامج الجديدة التي تخطط لتنفيذها.

[1]) Hoffman, P. T., & Norberg, K. (Eds.). (1994). *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government 1450-1789*. Stanford University Press, p142.

- **خصائص الموازنة الصفرية**

- تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

- تقليل الإنفاق الزائد وغير الضروري.

- زيادة الشفافية والمساءلة.

على سبيل المثال في الهند، تم تطبيق الموازنة الصفرية في بعض الولايات مثل ولاية كيرالا، حيث تُعَدّ جميع النفقات من البداية وتُبرر كل وحدة إدارية احتياجاتها من الموارد المالية.

٤. الموازنة الموجهة بالنتائج

تركز الموازنة الموجهة بالنتائج على تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس. يتم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتقييم النتائج المحققة وتوجيه الإنفاق لتحقيق هذه الأهداف[١].

- **خصائص الموازنة الموجهة بالنتائج**

- توجيه الموارد لتحقيق أهداف محددة.

[1]) Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). *Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning, p135.

- تعزيز الشفافية والمساءلة.

- تحسين كفاءة استخدام الموارد.

على سبيل المثال في المملكة المتحدة، تُستخدم الموازنة الموجهة بالنتائج في بعض القطاعات مثل الرعاية الصحية، حيث يتم تخصيص الموارد بناءً على أهداف مثل تقليل فترات الانتظار في المستشفيات أو تحسين نتائج العلاج.

المبحث الثاني

نماذج القرارات في الموازنة العامة

تتطلب عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة اتخاذ مجموعة من القرارات الاستراتيجية. يمكن تصنيف هذه القرارات إلى عدة نماذج:

١. القرارات الاستراتيجية

تتضمن القرارات الاستراتيجية تحديد الأهداف الرئيسية للموازنة وتوجيه الموارد لتحقيق هذه الأهداف. تشمل هذه القرارات تحديد الأولويات الوطنية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

على سبيل المثال في كندا، تتخذ الحكومة قرارات استراتيجية لتوجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف الوطنية مثل تحسين جودة التعليم وزيادة الاستثمار في البنية التحتية[1].

٢. القرارات التشغيلية

تتضمن القرارات التشغيلية تحديد كيفية توزيع الموارد على الأنشطة والبرامج المختلفة داخل كل قطاع حكومي. تشمل هذه القرارات تحديد الكميات المخصصة لكل برنامج وإدارة الموارد البشرية.

على سبيل المثال في اليابان، تُتخذ القرارات التشغيلية لتحديد كيفية توزيع الموارد على البرامج التعليمية المختلفة، مثل تطوير المناهج الدراسية أو تحسين جودة التعليم المهني.

٣. القرارات التكتيكية

تركز القرارات التكتيكية على التنفيذ الفعلي للموازنة وتحديد الآليات والوسائل لتحقيق الأهداف المحددة. تشمل هذه القرارات تحديد أساليب الرقابة والمتابعة، وتقييم الأداء.

[1]) Hoffman, P. T., & Norberg, K. (Eds.). (1994). *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government 1450-1789*. Stanford University Press, p142.

على سبيل المثال في ألمانيا، تُتخذ القرارات التكتيكية لتحديد الآليات الفعالة لمراقبة تنفيذ الموازنة، مثل إجراء المراجعات الدورية وتقييم الأداء لضمان تحقيق الأهداف المحددة[1].

٤. القرارات التكيفية

تتضمن القرارات التكيفية تعديل الموازنة بناءً على التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تشمل هذه القرارات إعادة تخصيص الموارد أو تعديل الأهداف والسياسات المالية.

على سبيل المثال في فرنسا، تُتخذ القرارات التكيفية لتعديل الموازنة بناءً على التغيرات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المالية أو التغيرات في أسعار السلع الأساسية، لضمان استدامة المالية العامة.

[1]) Buiter, W. H. (1985). *The Macroeconomics of Public Debt*. MIT Press, p214.

الباب الخامس

السياسات المالية

تمهيد وتقسيم:

السياسات المالية تلعب دوراً حيوياً في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو. تتضمن هذه السياسات مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الحكومات لإدارة الاقتصاد، بما في ذلك التحكم في الإنفاق الحكومي والإيرادات والضرائب. في هذا السياق، سنركز على فصلين رئيسيين: سياسة تثبيت تقلبات الأسعار ومكافحة التضخم (الفصل الأول)، وسياسة التنمية الاقتصادية (الفصل الثاني).

الفصل الأول

سياسة تثبيت تقلبات الأسعار ومكافحة التضخم

مفهوم التضخم وأسبابه:

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود. يمكن أن ينجم التضخم عن عدة أسباب، منها:

١. الطلب الزائد: يحدث عندما يفوق الطلب الكلي العرض المتاح من السلع والخدمات.

٢. التكلفة المدفوعة: يحدث عندما ترتفع تكاليف الإنتاج، مما يدفع الشركات إلى زيادة الأسعار لتعويض هذه التكاليف.

٣. النقد المفرط: يحدث عندما تزيد الحكومات من طبع النقود، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد[١].

■ **أدوات مكافحة التضخم**

لمكافحة التضخم، تستخدم الحكومات والبنوك المركزية مجموعة من الأدوات، منها[٢]:

١. السياسة النقدية تُعد واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في التضخم وضمان استقرار الأسعار في الاقتصاد. تتضمن السياسة النقدية عدة إجراءات يمكن اتخاذها لتخفيف الضغوط التضخمية، ولكن كما ذكرت، قد تكون هذه الإجراءات غير فعالة إذا كان التضخم ناتجًا عن خلل في هيكل الإنتاج. لنشرح هذه الإجراءات بتفصيل أكبر:

[١]) Perry, Guillermo, Luis Servén, and Rodrigo Suescún (eds.), *Fiscal Policy, Stabilization, and Growth: Prudence or Abstinence?*, World Bank Publications, 2008, p154.

[٢]) **يوسف حسن يوسف**، *السياسات المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد*، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص١٢٤.

■ **أدوات السياسة النقدية:**

١. رفع أسعار الفائدة:

- عند رفع أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة للأفراد والشركات؛ يؤدي إلى تقليل الطلب على القروض يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يخفف الضغط على الطلب الكلي ويحد من ارتفاع الأسعار.

- هذا الإجراء قد يبطئ النمو الاقتصادي وقد يؤثر سلبًا على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

٢. التحكم في عرض النقود:

- بيع السندات الحكومية: يمكن للبنك المركزي بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية والجمهور، مما يسحب السيولة من النظام المالي ويقلل من كمية النقود المتاحة في الاقتصاد[١].

[1]) Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, *Fiscal Policy: Lessons from Economic Research*, The MIT Press, 2003.

- زيادة الاحتياطيات النقدية المطلوبة: يمكن للبنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطيات التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها من الودائع، مما يقلل من قدرة البنوك على تقديم القروض[١].

- إذا كانت هناك قضايا هيكلية في الإنتاج، فقد لا تكون هذه الإجراءات كافية لأن المشكلة قد تكون ناتجة عن نقص في العرض وليس زيادة في الطلب.

■ **تأثير السياسات النقدية في حالات مختلفة:**

١. التضخم الناتج عن الطلب الزائد:

- الفعالية: رفع أسعار الفائدة وتقليل عرض النقود يمكن أن يكون فعالًا في تقليل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي.

- النتيجة: تقليل الإنفاق الكلي يؤدي إلى توازن أفضل بين العرض والطلب، مما يخفف الضغوط التضخمية[٢].

٢. التضخم الناتج عن التكلفة المدفوعة:

[١]) **عبد الفتاح عبد الغني**، *مبادئ المالية العامة والسياسة المالية*، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص١٥٢.

[2]) Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, *Fiscal Policy: Lessons from Economic Research*, The MIT Press, 2003.

- قد تكون السياسات النقدية أقل فعالية إذا كان التضخم ناتجًا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل زيادة أسعار المواد الخام أو الأجور؛ في هذه الحالة، قد تكون هناك حاجة إلى سياسات أخرى، مثل تحسين كفاءة الإنتاج، أو تقليل التكاليف التشغيلية، أو تقديم حوافز لزيادة العرض.

٣. التضخم الناتج عن النقد المفرط:

- التحكم في عرض النقود ورفع أسعار الفائدة يمكن أن يكون فعالًا في تقليل كمية النقود المتداولة والحد من التضخم الناتج عن زيادة الكتلة النقدية.

- يؤدى ذلك إلى التقليل من الضغوط التضخمية من خلال تقليل الطلب على السلع والخدمات[١].

■ **الخلل في هيكل الإنتاج:**

إذا كان التضخم ناتجًا عن مشاكل هيكلية في الإنتاج، فإن الإجراءات النقدية التقليدية قد لا تكون كافية لحل المشكلة. في هذه الحالة، قد تكون هناك حاجة إلى:

[1]) Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, *Fiscal Policy: Lessons from Economic Research*, The MIT Press, 2003, p125.

١. **تحسين الإنتاجية:** من خلال الاستثمار في التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

٢. **إزالة العقبات التنظيمية:** التي تعوق عملية الإنتاج وتزيد من التكاليف.

٣. **تعزيز البنية التحتية:** لتحسين النقل واللوجستيات وتقليل التكاليف.

٤. **دعم القطاعات الحيوية**: تقديم الدعم والحوافز للقطاعات التي تواجه صعوبات في الإنتاج[١].

٢- السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتحكم في مستويات الإنفاق والإيرادات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم. تشمل السياسة المالية الأدوات التالية:

أ. **خفض الإنفاق الحكومي:**

تقليل الإنفاق الحكومي على المشاريع والخدمات والبرامج المختلفة، يؤدى إلى تقليل الطلب الكلي؛ وعندما تقلل الحكومة من إنفاقها، ينخفض الطلب

[1]) Perry, Guillermo, Luis Servén, and Rodrigo Suescún (eds.), *Fiscal Policy, Stabilization, and Growth: Prudence or Abstinence?*, World Bank Publications, 2008, p152.

على السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة أو التي يستفيد منها الأفراد والشركات من خلال هذه النفقات[١].

- تخفيف الضغوط التضخمية: تقليل الطلب الكلي يؤدي إلى تقليل الضغط على الأسعار، مما يساعد في خفض التضخم.

- على الرغم من أن خفض الإنفاق يمكن أن يساعد في تقليل التضخم، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة إذا كانت هذه النفقات تشكل جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصادي[٢].

ب. زيادة الضرائب:

- زيادة الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات يؤدب إلى.

- تقليل الدخل المتاح: زيادة الضرائب تعني أن الأفراد والشركات سيكون لديهم دخل أقل بعد دفع الضرائب.

[١]) Hughes Hallett, Andrew, Christian Richter, and Jose R. Silva, *Fiscal Policy: A European Perspective*, Routledge, 2011, p142.

[٢]) **مصطفى نجيب**، *المالية العامة والسياسة المالية*، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص٣٢.

- تقليل الطلب الكلي: عندما يقل الدخل المتاح، ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأفراد والشركات، مما يقلل من الطلب على السلع والخدمات.

- تخفيف الضغوط التضخمية: تقليل الطلب الكلي يساعد في خفض الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع الأسعار[1].

- زيادة الضرائب يمكن أن تكون وسيلة فعالة للحد من التضخم، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى تقليل الحوافز على العمل والاستثمار، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

■ **تأثير السياسة المالية على التضخم:**

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية لضمان استقرار الاقتصاد. عندما تكون هناك ضغوط تضخمية، تستخدم الحكومة الأدوات المالية لخفض الطلب الكلي وبالتالي تخفيف التضخم. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الإجراءات متوازنة بعناية لتجنب الآثار السلبية المحتملة على النمو الاقتصادي والبطالة.

هناك العديد من التحديات التي تقف أمام السياسة المالية لمعالجتها للتضخم:

[1]) Gruber, Jonathan, *Public Finance and Public Policy*, Worth Publishers, 2019, p124.

- التوقيت: يحتاج تنفيذ إجراءات السياسة المالية إلى وقت، وقد تكون هناك تأخيرات في تحقيق التأثير المطلوب[١].

- الآثار الاجتماعية: خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب قد يؤديان إلى آثار سلبية على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

- التوازن: يجب تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي، وهذا قد يكون تحديًا معقدًا في بعض الأحيان[٢].

باختصار، السياسة المالية تستخدم كأداة قوية للتحكم في التضخم من خلال خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الإجراءات جزءًا من استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

[١]) Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, *Fiscal Policy: Lessons from Economic Research*, The MIT Press, 2003.

[٢]) **محمد عبد الله عبد العظيم**، *السياسة المالية والسياسة النقدية: دراسة تحليلية*، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠، ص ١٢٥.

الفصل الثاني

سياسة التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تحسين مستويات المعيشة والرفاهية في المجتمع من خلال النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بشكل عادل. تهدف سياسات التنمية الاقتصادية إلى تحقيق نمو مستدام، تحسين البنية التحتية، وتعزيز القدرات البشرية[١].

■ أدوات سياسة التنمية الاقتصادية

تشمل أدوات سياسة التنمية الاقتصادية مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة:

١. الاستثمار في البنية التحتية

[١]) **مصطفى نجيب**، *المالية العامة والسياسة المالية*، مرجع سابق، ص٢٥.

تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية من أهم الأدوات لتحفيز التنمية الاقتصادية. تشمل هذه الاستثمارات بناء الطرق، والجسور، والموانئ، وشبكات الاتصالات، والبنية التحتية للطاقة[١].

قامت الصين خلال العقود الأخيرة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية، مثل مشروع "الحزام والطريق" الذي يهدف إلى تحسين الاتصال بين آسيا وأوروبا وتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.

٢. التعليم والتدريب

الاستثمار في التعليم والتدريب يساعد على بناء قوة عمل ماهرة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المتغير.

اعتمدت سنغافورة سياسة تعليمية تركز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مما ساهم في تحويلها إلى مركز عالمي للأعمال والتكنولوجيا[٢].

٣. الإصلاحات الهيكلية

---

[1]) Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, *Fiscal Policy: Lessons from Economic Research*, The MIT Press, 2003.

[2]) Hughes Hallett, Andrew, Christian Richter, and Jose R. Silva, *Fiscal Policy: A European Perspective*, Routledge, 2011.

تشمل الإصلاحات الهيكلية تحسين بيئة الأعمال، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز المنافسة. تهدف هذه الإصلاحات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي.

قامت الهند بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في العقد الأخير، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الضرائب، مما ساعد على تعزيز النمو الاقتصادي.

٤. السياسات التجارية

تشمل السياسات التجارية تحرير التجارة، وتعزيز الصادرات، وتحسين العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. تهدف هذه السياسات إلى زيادة القدرة التنافسية وتعزيز النمو الاقتصادي.

قامت دول جنوب شرق آسيا، مثل فيتنام، بتبني سياسات تجارية حرة لتعزيز صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ[1].

٥. دعم الابتكار والتكنولوجيا

[1]) Gruber, Jonathan, *Public Finance and Public Policy*, Worth Publishers, 2019, p124.

تشمل هذه السياسة تعزيز البحث والتطوير، ودعم الشركات الناشئة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي. تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

كوريا الجنوبية تعتبر مثالًا ناجحًا على دعم الابتكار والتكنولوجيا، حيث استثمرت الحكومة بشكل كبير في البحث والتطوير، مما ساهم في جعلها واحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا.

تواجه سياسة التنمية الاقتصادية العديد من التحديات، منها:

- الفقر وعدم المساواة: تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توزيعًا عادلًا للثروة وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة.

- التغيرات المناخية: التنمية المستدامة تتطلب مراعاة البيئة وتبني سياسات خضراء تقلل من الأضرار البيئية.

- التحديات الجيوسياسية: الصراعات السياسية والتوترات الدولية يمكن أن تؤثر سلبًا على الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد عبد الله، "مقدمة في علم المالية العامة"، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٤.

٢. إسماعيل محمد، "المالية العامة: مدخل تحليلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٣. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٤. حسن عبد الله، "دروس في المالية العامة"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.

٥. حسين محمد، "المالية العامة: المفاهيم والنظريات"، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٨.

٦. سمير زكي، "المالية العامة والسياسة الاقتصادية"، دار الجيل، ٢٠١٥.

٧. عادل كامل، "مبادئ المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٨. عاطف حسن النقلي، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، وبدون سنة نشر.

٩. عبد الله النجار، "المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

١٠. عبد الهادي مقبل، المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.
١١. علي أحمد، "المالية العامة: الأصول والتطور"، دار الفارابي، ٢٠١٦.
١٢. محمد عابد، "المالية العامة والنظام الضريبي"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٩.
١٣. محمد عبد العزيز، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.
١٤. محمود الكيلاني، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار الفكر العربي، ٢٠٢٠.
١٥. محمود عبد الرحمن، "المالية العامة: دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
١٦. محمود عبد الغني، "التخطيط المالي والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٩.
١٧. مصطفى يوسف، "التنظيم المالي والمالية العامة"، دار النهضة المصرية، ٢٠١٨.
١٨. فؤاد عبد العزيز، "المالية العامة: دراسة تحليلية"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٨.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Harvey S. Rosen, "Public Finance," McGraw-Hill Education, 10th edition, 2013.

2. Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 6th edition, 2019.

3. Richard W. Tresch, "Public Finance: A Normative Theory," Academic Press, 3rd edition, 2002.

4. David N. Hyman, "Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy," Cengage Learning, 11th edition, 2014.

5. Joseph E. Stiglitz, "Economics of the Public Sector," W.W. Norton & Company, 4th edition, 2015.

6. Carl S. Shoup, "Public Finance," Routledge, 1st edition, 1969.

7. John Cullis and Philip Jones, "Public Finance and Public Choice: Analytical Perspectives," Oxford University Press, 3rd edition, 2009.

8. Alan J. Auerbach and Martin Feldstein (Editors), "Handbook of Public Economics," Elsevier, Volume 4, 2002.

9. B. P. Herber, "Modern Public Finance," Richard D. Irwin, 6th edition, 1975.

10. Jonathan Gruber, "Public Finance and Public Policy," Worth Publishers, 5th edition, 2016.

11. David M. Cutler, "Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government," Harvard University Press, 2003.

12. William J. Baumol and Wallace E. Oates, "The Theory of Environmental Policy," Cambridge University Press, 2nd edition, 1988.

13. Vito Tanzi and Howell H. Zee, "Tax Policy for Developing Countries," International Monetary Fund, 2001.

14. Raghbendra Jha, "Modern Public Economics," Routledge, 2nd edition, 2009.

15. Edgar K. Browning and Jacqueline M. Browning, "Public Finance and the Price System," Pearson, 7th edition, 2004.

16. Lee Jr., R. D., Johnson, R. W., & Joyce, P. G. (2013). Public Budgeting Systems*. Jones & Bartlett Learning.

17. Rubin, I. S. (2019). The Politics of Public Budgeting: Getting and Spending, Borrowing and Balancing. CQ Press.

18. Mikesell, J. (2017). Fiscal Administration: Analysis and Applications for the Public Sector. Cengage Learning.

19. Wildavsky, A., & Caiden, N. (2004). Budgeting and Governing. Transaction Publishers.

20. Willoughby, K. G. (2014). Public Budgeting in Context: Structure, Law, Reform and Results. Jossey-Bass.

21. Auerbach, Alan J., and Maurice Obstfeld, Fiscal Policy: Lessons from Economic Research, The MIT Press, 2003.

22. Gruber, Jonathan, Public Finance and Public Policy, Worth Publishers, 2019.

23. Perry, Guillermo, Luis Servén, and Rodrigo Suescún (eds.), Fiscal Policy, Stabilization, and Growth: Prudence or Abstinence?, World Bank Publications, 2008.

24. Hughes Hallett, Andrew, Christian Richter, and Jose R. Silva, Fiscal Policy: A European Perspective, Routledge, 2011.

25. Auerbach, Alan J., and Kent Smetters, *The Economics of Fiscal Policy*, Cambridge University Press, 2017.